وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع والديمغرافيا

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتواره العلوم في علم الاجتماع تخصص تنظيم وعمل

الإدماج والاندماج المهني للطلبة الجزائريين المهاجرين بفرنسا

دراسة ميدانية للطلبة الجزائريين المهاجرين بفرنسا

من إعداد الطالب: **تحت إشراف الدكتور:**

طيب أحمد صالح **عبد اللاوي حسين**

تتكون لجنة المناقشة من:

- د.الهاشمي مقراني..... رئيسا
- د . حسين عبد اللاوي ..... مقررا
- د . بن صافية عائشة .....عضوا
- د . مشتة ياسين .....عضوا
- د. سالي مراد.....عضوا

السنة الجامعية :2020/2019

شكر و عرفان

الحمد و الشكر لله العلي العظيم

أتقدم بالشكر الجزيل و الامتنان إلى الأستاذ المشرف حسين عبد اللاوي على قبوله تأطيري و على صبره و حسن توجيهيه

كما أشكر كل الذين تجاوبوا مع البحث و ساهموا فيه من الطلبة و الكفاءات الجزائرية بفرنسا

إهداء

اهدي ثمرة جهدي و بحثي المتواضع هذا إلى:

الوالدين الكريمين الذين سهرا من اجلي تحقيق سعادتي منذ صغري

زوجتي و رفيقة حياتي التي دعمتني من اجل إتمام بحثي

بهجة حياتي و زينتها ابنتي الغالية تسنيم

إخوتي و أخواتي و أبنائهم كل باسمه

الفهرس

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

مقدمة ..... أ

الباب الأول: الجانب النظري

الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة

1- أسباب اختيار الموضوع 6

2- أهمية الدراسة و أهدافها 6

3- الإشكالية.....7

4- الفرضيات 10

5- تحديد المفاهيم.....11

6- الاقتراب النظري للدراسة.....18

7- الدراسات السابقة 19

الفصل الثاني: الهجرة الخارجية

1- تحديد الهجرة الخارجية.....29

2- نبذة تاريخية عن الهجرة الخارجية.....31

3- أنواع الهجرة الخارجية.....32

4- عوامل الهجرة الخارجية 35

5- آثار ونتائج الهجرة الخارجية 43

الفصل الثالث: النظريات السوسيولوجية حول الهجرة

1- نظريات الطرد و الجذب 49

2- النظرية الاقتصادية 51

3- النظرية النيوكلاسيكية 55

4- السببية التراكمية 57

5- نظرية الاقتصاد الجديد للهجرة 58

6- ثنائية أسواق العمل 59

7- نظريات الشبكات 60

الفصل الرابع: الهجرة و مفاهيم الاندماج

1- الهجرة و مفهوم الاندماج.....62

2- الهجرة و ميادين الاندماج و مؤشراته 66

3- التعدد الثقافي و علاقته بالاندماج.....70

الفصل الخامس: سياسة الإدماج و الاندماج المهني للطلبة الأجانب بسوق الشغل الفرنسي.

1- الاندماج المهني 73

2- أنواع الاندماج المهني 75

3- مظاهر الاندماج المهني 76

4- العوامل المؤثرة في عملية الاندماج المهني.....77

5- سياسة التشغيل الفرنسية اتجاه الطلبة الأجانب 83

6- تحول المشروع الدراسي إلى مهني للطلبة الأجانب بفرنسا.....85

الفصل السادس: خصائص هجرة الطلبة

1- مفهوم هجرة الطلبة.....92

2- محددات هجرة الطلبة.....94

3- اختيار الوجهة..... 99

4- حجم و اتجاهات تدفقات الطلبة عالميا.....103

5- تطور الحركية العالمية للطلبة الأجانب.....107

6- آثار و نتائج هجرة الطلبة 113

الفصل السابع: حركية الطلبة الجزائريين في العالم

1- نبذة تاريخية عن هجرة الطلبة الجزائريين.....119

2- حركية الطلبة الجزائريين بالخارج 123

3- حركية الطلبة الجزائريين بالجامعات الفرنسية 127

الفصل الثامن: الصعوبات الدراسية و الاجتماعية للطلبة الأجانب

1- الصعوبات الدراسية للطلبة الأجانب 134

2- الظروف المعيشية للطلبة الأجانب (تمويل الدراسة – مشكل السكن).....137

3- العيش بين ثقافتين 142

4- مكانة الدين 143

5- التكيف النفسي و الثقافي 144

الباب الثاني: عرض نتائج المعاينة الميدانية

الفصل الأول: الأسس المنهجية للدراسة الميدانية

1- المناهج المتبعة.....150

2- التقنيات المستعملة 151

3- طريقة اختيار العينة 153

4- مجال الدراسة 154

5- خصائص العينة 155

الفصل الثاني: تحليل البيانات و تفسير نتائج الفرضية الأولى

1- تحليل جداول الفرضية الأولى 161

2- نتائج الفرضية الأولى 170

الفصل الثالث: تحليل البيانات و تفسير نتائج الفرضية الثانية

1- تحليل جداول الفرضية الثانية 173

2- نتائج الفرضية الثانية 180

الفصل الرابع: تحليل البيانات و تفسير نتائج الفرضية الثالثة

1- تحليل جداول الفرضية الثالثة 183

2- نتائج الفرضية الثالثة 193

الفصل الخامس: تحليل البيانات و تفسير نتائج الفرضية الرابعة

1- تحليل جداول الفرضية الرابعة 197

2- نتائج الفرضية الرابعة 205

النتائج العامة للدراسة 207

الخاتمة 214

المراجع 216

الملاحق.....224

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تغيير الوضعيات للطلبة الأجانب لإقامتهم من 2006 إلى 2011 في فرنسا	85
02	تغيير وضعية الطلبة الأجانب لإقامتهم من 2006 إلى 2011 حسب الأصل الجغرافي في فرنسا	86
03	حركية الهجرة المهنية من 2008 إلى 2010 بفرنسا	88
04	تغيير وضعية الإقامة للطلبة الأجانب من حالة طالب إلى حالات أخرى من 2006 إلى 2011 بفرنسا	89
05	تطور أعداد الطلبة الأجانب في العالم حسب الأصل الجغرافي (2005 – 2015)	107
06	الدول العشرة الأكثر استقبالا للطلبة الأجانب في العالم (2010–2015)	109
07	تطور أعداد الطلبة الجزائريين المسجلين بالخارج (2006–2017)	123
08	تطور منح التأشيرات الفرنسية طويلة المدى للطلبة الجزائريين (2007–2016)	127
09	توزيع الطلبة الجزائريين في الجامعات الفرنسية حسب التخصص (2011–2016)	129
10	توزيع الطلبة الجزائريين في الجامعات الفرنسية حسب الجنس (2014–2017)	131
11	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	155
12	توزيع أفراد العينة حسب السن	156
13	توزيع أفراد العينة حسب الحالة العائلية	157
14	توزيع أفراد العينة حسب الشهادة المتحصل عليها	158
15	توزيع أفراد العينة حسب تخصص الدراسة	158

16	فترة التفكير بالهجرة للخارج للطلبة.	161
17	أسباب اختيار الطلبة لفرنسا لمواصلة الدراسة.	162
18	دوافع الطلبة للدراسة بالخارج(فرنسا).	164
19	نوع الاختيار وعلاقته بالمستوى التعليمي للأبوين.	165
20	كيفية تمويل المشروع الدراسي وعلاقته بالجنس.	166
21	الصعوبات والعراقيل التي يواجهها الطلبة عند التحضير للمشروع الدراسي بالخارج.	168
22	التخصصات المختارة حسب الجنس	173
23	وجود الصعوبات لدى الطلبة.	174
24	نوعية الصعوبات التي يواجهها الطلبة.	176
25	الصعوبات وعلاقتها بتخصصات الطلبة .	177
26	المشروع المستقبلي المهني للطلبة وعلاقته بالتخصصات.	178
27	الصعوبات التي واجهت الطلبة في بلد الدراسة	183
28	الوضعيات الإقامية للطلبة الجزائريين بفرنسا.	184
29	مدى توظيف الطلبة في البلد المضيف حسب تخصصهم.	185
30	الحاجة للعمل وعلاقته بالعمل في التخصص.	186
31	صعوبات البحث عن العمل	188
32	صعوبة الحصول على رخصة العمل وعلاقتها بتخصصات الطلبة	189
33	الوضعيات الإقامية الجديدة للطلبة وأسباب تغييرها	191
34	المشروع المستقبلي للطلبة الجزائريين بفرنسا.	197
35	أهمية الشهادة الأجنبية لدى الطلبة الجزائريين.	198
36	اختيار مكان تحقيق المشروع المهني المستقبلي للطلبة الجزائريين.	199
37	عوامل اختيار مكان تحقيق المشروع المستقبلي للطلبة الجزائريين بفرنسا.	201
38	العلاقة بين عوامل المغادرة وعدم العودة للوطن.	202

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الدول الأكثر استقبالا للطلبة الجزائريين 2017	125
02	تطور عدد الطلبة الجزائريين بالجامعات الفرنسية حسب المستوى(2007-2016).	128

مقدمة:

شهدت ظاهرة الهجرة تناميا كبيرا وهذا تزامنا مع التطورات السريعة التي عرفتها وسائل الاتصال بمختلف أشكالها، فالهجرة أصبحت تطرح تحديات كبيرة على العديد من الأصعدة الثقافية، الاقتصادية، الديمغرافية، السياسية والاجتماعية لكل من الدول المستقبلة للهجرة أو المصدرة لها،نظرا لما ينشأ عنها من أوضاع ومشكلات تؤثر في المجتمع الذي خرجت منه والمجتمع الذي انتهت إليه على السواء وعلى الرغم من قدم الظاهرة، فإن هذه التحركات البشرية تتم على نطاق أوسع بكثير جداً مما كان يحدث في الماضي، وأصبحت تتعدّى الحدود الوطنية والإقليمية، وتشمل فئات متفاوتة ومتباينة من الناس من كل الأعمار والأجناس والمستويات الثقافية والعلمية ومختلف القطاعات الاقتصادية والتخصصات المهنية.

تعاني الجزائر كغيرها من الدول النامية من هجرة كفاءاتها، غير أن الظاهرة تعتبر حديثة العهد بالنسبة لهذا البلد مقارنة بدول عربية أخرى، بل على العكس من ذلك كانت الجزائر في فترة منصف الستينيات إلى بداية السبعينيات تفتقر كثيرا إلى لكفاءات العالية التي تستطيع تسيير المنشآت الصناعية، الشيء الذي جعلها تستنجد بالكفاءات الأجنبية، ففي سنة 1969 وصلت نسبة الأجانب من الكفاءات 34 % لتنخفض خلال سنة 1976 إلى 28% من مجموع الكفاءات الوطنية الجزائرية، وبلغ في بعض فروع الصناعة أكثر من 50 بالمائة[1].

[1] Guillaume Vuilletet ,Comparaison internationale des politiques d'accueil des étudiants étrangers: quelles finalités? quels moyens? Avis et rapports du conseil économique et social, France, 2005,p5..

إن الهجرة من أجل الدراسة أصبحت تتم في غالبها بشكل مستقل عن إرادة الدول من حيث توجيهها وتنظيمها، كما انه ولاعتبارات عديدة أصبحت حتمية بالنسبة للدول المستقبلة أو دول المنشأ على حد سواء ومن بين هذه الاعتبارات:

1. عولمة التعليم العالي والبحث العلمي وبالتالي أصبح من الطبيعي بل من اللازم حصول تكامل وتبادل بين مؤسسات المعرفة عالميا، ولن يتم ذلك إلا عن طريق تنقل الأشخاص من ذوي الاختصاص والمؤهلات.
2. إن الاستمرارية التي تميز البحث العلمي زمانا ومكانا، تجعل من الطالب الباحث حلقة ربط بين ما توصل إليه في بيئة بحثه الأصلية، ومحاولة تطوير ذلك في بيئة أخرى نظرا للتفاوت العلمي بين الدول والمجتمعات.
3. ظهور مفهوم اقتصاد المعرفة، ومدى ارتباط ذلك بنقل التكنولوجيا والكفاءات والطلب العالمي على المنتجات التي تقوم على المعرفة في إنتاجها[1]، وفي ظل تزايد حدة المنافسة المؤسسة على المعرفة والتكنولوجيا بين الشركات والدول.

وانطلاقا من اعتبار أن الطلبة المهاجرين من الجزائر هم في الوقت نفسه كفاءات وطنية في المستقبل القريب، فإن الحديث عن هذه الفئة من الجزائريين يفرض علينا التمييز بين صنفين: الصنف الأول يشمل الطلبة المهاجرين في إطار التكوين بالخارج في شكل امتداد للدراسات الجامعية في داخل الوطن، بتغطية مالية جزائرية وفي إطار برامج التعاون والتبادل مع العديد من الدول العربية والأوروبية وغيرهما، أما الصنف الثاني يخص الطلبة الذين هاجروا من أجل الدراسة إلى الخارج أحرار، بمحض إرادتهم وعلى نفقاتهم الخاصة أو بمساعدة معاهد أجنبية خارج إطار التعاون البيني مع الجزائر.

[1] Ibid,p5.

غير أن العدد الكبير من الطلبة المهاجرين يدخل ضمن النوع الثاني وهو الأكثر صعوبة في التحكم من حيث التعداد حيث يمثلون الأغلبية الساحقة من مجموع الطلبة، كما أن حجم هذا النمط من المهاجرين، والمتميزين في غالبيتهم بالتفوق العلمي يزيد من تفاقم ظاهرة هجرة الكفاءات الوطنية وتشير الإحصائيات إلى أن تعداد الطلبة الجزائريين المهاجرين قد تضاعف منذ سنة 2000 من (539 13 طالب) ليصل إلى(30521 طالب)[1] مسجل بالجامعات الفرنسية للسنة الجامعية 2017-2018.

فقد أشارت الدراسات في هذا المجال أن ما يقارب 34 بالمائة من الطلبة المهاجرين لا يفكرون في العودة إلى بلدانهم الأصلية، وحتى إن أرادوا مغادرة دولة الإقامة فإن وجهتهم ستكون بدون شك نحو الدول الأكثر تقدما[2].

وعموما يمكن القول أن الهجرة من أجل الدراسة هي نوع من أنواع هجرة الكفاءات الوطنية، بل إن اختيار الطالب للدولة التي سيواصل بها دراساته هي في الحقيقة مشروع مستقبلي لإقامته في المهجر ولتحقيق مشروعه المهني بها، لأن هناك مشروع مهني متأصل يرافق أو وراء أي دراسة أو تكوين بالخارج، غالبًا ما يتم تنظيم مشروع الذهاب إلى بلد أجنبي أو الهجرة من أجل الدراسة بهدف اكتساب أقصى قدر من المعرفة أو الحصول على دبلوم أعلى أو أفضل قيمة، بوضع كذلك كل الاحتمالات إلى جانبه من أجل النجاح في الاندماج المهني بالبلد المضيف. وقد حاولنا من خلال هذه الدراسة معرفة أسباب ودوافع هجرة الطلبة الجزائريين للدراسة بفرنسا ابتداء من مرحلة التحضير بالوطن وبناء المشروع الدراسي بالخارج إلى واقع حياتهم الدراسية والاجتماعية ببلد الدراسة وظروف إعدادهم وبناءهم لمشروعهم

[1] https://ressources.campusfrance.org/publications/chiffres_cles/fr/chiffres_cles_2020_fr.pdf,consulté le 16/05/2020.

[2] Hocine Labdelaoui, La migration des étudiants algériens vers l'étranger: les effets pervers d'une gestion étatique, Cahiers de l'URMIS, , n°2 juin 1997.p123.

.

المهني هناك ومشروع العودة لديهم، و قد قسمنا البحث إلى بابين الباب الأول يمثل الجانب النظري للبحث و يحتوي علي ثمان فصول كلها تعالج موضوع البحث حيث نجد الفصل الأول يعالج المقاربة المنهجية للموضوع، الفصل الثاني يعالج البحث من كل ما لديه علاقة بالهجرة الخارجية، الفصل الثالث يتناول معالجة الموضوع من الجانب النظريات السوسيولوجية المفسرة للهجرة، الفصل الرابع عالج الهجرة و مفاهيم الاندماج، فقد تطرق الفصل الخامس لسياسة الإدماج و الاندماج المهني للطلبة الأجانب بسوق الشغل الفرنسي، أما الفصل السادس فقد تطرقنا فيه لخصائص هجرة الطلبة، و في الفصل السابع عالج حركية الطلبة الجزائريين في العالم، أما الفصل الثامن فقد تطرقنا فيه للصعوبات الدراسية و الاجتماعية للطلبة الأجانب بفرنسا.

أما الباب الثاني فقد تطرقنا فيه إلى الإطار الميداني للبحث من خلال التحقق من صدق الفرضيات و قد اشتمل على خمسة فصول: الفصل الأول يتعلق بالأسس المنهجية للدراسة الميدانية، ثم الفصل الثاني التحليل و التعليق للبيانات الخاصة بالفرضية الأولى ، ثم الفصل الثالث التحليل والتعليق عن البيانات المرتبطة بالفرضية الثانية ، ثم الفصل الرابع التحليل والتعليق عن البيانات الخاصة بالفرضية الثالثة، ثم الفصل الخامس التحليل والتعليق عن البيانات الخاصة بالفرضية الرابعة مع إعطاء ملخص النتائج لكل فرضية.

وفي الأخير ختمنا هذه الدراسة باستنتاج عام تضمن أهم النتائج المتوصل إليها.

الفصل الأول: الإطار المنهجي للدارسة

1-أسباب اختيار الموضوع

2-أهمية الدراسة و أهدافها

3-الإشكالية

4-الفرضيات

5-تحديد المفاهيم

6-الاقتراب النظري للدراسة

7-الدراسات السابقة

1- أسباب اختيار الموضوع:

وترجع مبررات اختيار الموضوع إلى أسباب ذاتية، و موضوعية:

أ) **فالأسباب الذاتية** تتمثل في عاملين أساسين هما:

- اهتمامنا بظاهرة " هجرة الطلبة " أو" هجرة الكفاءات " كما شاع تسميتها.

- أما العامل الثاني هو زياراتي المتكررة واحتكاكي بطلبة جزائريين يدرسون بالجامعات الفرنسية، وما لفت انتباهي كان نتيجة الملاحظات ومعايشة تلك الظروف و الصعوبات الدراسية، الاجتماعية و المهنية التي يعيشها الطلبة الجزائريين بفرنسا.

ب) الأسباب الموضوعية:

إن ندرة الدراسات تحفز الباحث على تناولها قصد الإلمام بكل جوانبها وتجعله من أوائل من يبدأ الخوض فيها، إذ اخترت هذا الموضوع انطلاقا من قناعة علمية موضوعية على أساس نقص الباحثين في دراسة اندماج المهاجر مهنيا في فرنسا أو المهجر عموما وبخاصة فئة الطلبة الذين هاجروا لمواصلة دراساتهم ثم ولجوا عالم الشغل أثناء أو حتى بعد الانتهاء من دراساتهم العليا، وهذا بعد انتشار ظاهرة هجرة الطلبة الجزائريين قصد مواصلة دراساتهم العليا بفرنسا وبحثهم عن إمكانية تحقيق مشروعهم المهني المستقبلي بالخارج.

2- أهمية الدراسة و أهدافها:

إن الحديث عن هجرة الطلبة ، يكتسي في نظرنا أهمية بالغة، على اعتبار أننا بصدد الحديث عن ظاهرة تترجم نزيفا مقلقا و متزايدا للرأسمال البشري الجزائري الكفء، إذا ما كانت مرتبطة بهجرة طويلة المدى أو دائمة لهؤلاء، وليس مجرد رحلة علمية لتنمية

المعارف ورفع مستوى التأهيل ، خاصة ما يرتبط من المشاكل و الصعوبات الدراسية و الاجتماعية و المهنية التي يواجهها الطالب الجزائري بالمهجر.

يمكن اختصار الأهداف من هذه الدراسة في النقاط التالية:

- عرض ملامح الهجرة الخارجية و إبراز حجمها في سياق هجرة الطلبة.
- التعرف على الأسباب و الدوافع المختلفة التي تدفع هؤلاء الطلبة إلى الإقدام على الهجرة إلى الخارج.
- التعرف على خصائص هؤلاء الطلبة المهاجرين من حيث خلفيتهم الاجتماعية والاقتصادية و الدراسية...
- التعرف على طبيعة هجرة الطلبة من حيث الظروف الدراسية و الاجتماعية التي يعيشها الطالب الجزائري بالخارج، و المشاريع المهنية المستقبلية التي يتبناها هؤلاء الذين اختاروا طريق الهجرة.

3- الإشكالية:

تعد هجرة الكفاءات الطلابية واحدة من أكثر المشكلات حضورا على قائمة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها البلدان النامية، منذ أن باشرت هذه البلدان وضع البرامج للنهوض بأوضاعها المتردية الموروثة عن حقب طويلة من الحكم الاستعماري والهيمنة الأجنبية، ومن غير شك أن هجرة الكفاءات العلمية مظهر من مظاهر الخلل الاجتماعي والثقافي والعلمي، إلا أن الانتقال من مجتمع الاقتصاد الصناعي إلى مجتمع اقتصاد المعرفة في النصف الثاني للقرن العشرين كان له أثر واضح على ظاهرة تدويل التعليم العالي، حيث نشهد نموا هائلا لأعداد الطلاب الدوليين، حيث التدويل في مجال التعليم العالي يرتبط بمبادئ أساسية، مثل: التنوع، والتعاون الدولي، والتضامن بين المؤسسات، وإقامة شبكات المعلومات، والمشاركة العالمية، والتبادل المعرفي والذي اتسم

بخصائص تنامي دور العلم والمعرفة بالشكل الذي أسهم في ربط استدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمدى نجاح الدول النامية في تحقيق مستويات عالية من (التقدم العلمي، والتطوير التقني)، وقد ساهم ذلك في ظهور الأنشطة الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية، التي يمثل بها جانب العلم والمعرفة عنصرًا أساسيًّا من عناصر الإنتاج الرئيسية، إلى جانب العمل، ورأس المال. ضف إلى التأثيرات المتزايدة لظاهرة العولمة بما تمثله من حرية تدفق التكنولوجيا، والاقتصاد، والمعرفة، والأفراد، والقيم، والأفكار عبر الحدود، واتساع نطاق اتفاقيات التجارة الدولية لتشمل الخدمات التعليمية، مما أدى إلى سرعة التوجه نحو تدويل نظم التعليم العالي من ناحية، وساهم في تراجع دور الدولة في صياغة سياساتها الوطنية في مجال التعليم وتنمية الموارد البشرية، من ناحية أخرى، وقد ساهمت هذه الخصائص في التوسع الكمي في أعداد وحركية الطلاب دوليا، وتبقى حركية الطلبة أهم قناة لتدويل التعليم العالي، و بدأت بالتوسع بالموازاة مع ارتفاع أعداد الطلبة الجامعيين في العالم.

أصبحت الجامعات والمعاهد الفرنسية الوجهة الأولى لدى الطلبة الجزائريين المهاجرين، حيث تحتل الجزائر المرتبة الثانية في مغادرة طلابها للدراسة بفرنسا بعد المغرب حسب وكالة «كومبيس فرانس" بالجزائر(الوكالة الفرنسية لترقية التعليم العالي، الاستقبال والحركية الدوليةCampus France تحت وصاية وزارتي التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث ووزارة الخارجية) حيث يقدم كل سنة ما يقارب 17 ألف طالب جزائري ملفاتهم لمتابعة دراستهم بفرنسا، وتشير إحصائيات وزارة التربية والتعليم العالي الفرنسية أنه تم تسجيل 27 ألف و86 طالبا جزائريا مسجلين في مختلف المعاهد والجامعات الفرنسية للموسم الجامعي 2017– 2018، ما يشكل نسبة 8 % من الطلبة الأجانب في فرنسا[1].

[1] https://ressources.campusfrance.org/publications/chiffres_cles/fr/chiffres_cles_2019_fr.pdf,consulté le 12/03/2020.

بعد التغييرات الجذرية للسياسات الخارجية للهجرة بفرنسا، التي أفضت إلى توقيف الهجرة بحجة العمل في أواخر السبعينات، ومكافحة الهجرة غير الشرعية على الأراضي الفرنسية، أصبحت الهجرة لمواصلة الدراسة بالخارج خاصة بعد تدويل التعليم العالي وتشجيع حركية الطلبة هي المنفذ القانوني للهجرة إلى فرنسا، حيث يرى الطلبة فيها فرصة لتحقيق الطموحات والمشاريع المستقبلية المهنية بداية من سنوات الألفينيات.

و بعد زيادة معدلات هجرة الطلبة في السنوات الأخيرة بفرنسا أدى إلى تنامي العديد من النقاشات والجدالات بين السياسيين والفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين حول واقع ومستقبل سياسات هجرة الطلبة وإدماجهم وكيفية التعاطي مع الظاهرة محليا. جاء منشور 31 ماي 2011 وبعده منشور 31 ماي 2012 ليسهل عملية إدماج الطلبة الأجانب في سوق الشغل الفرنسي، حيث الطالب الأجنبي إذا نال الطالب شهادة تعادل شهادة الماستر 2، عليه أن يطلب، 4 أشهر قبل انتهاء وثيقة الإقامة كطالب، رخصة عمل مؤقتة مدتها 6 أشهر من أجل تجربة أولى في فرنسا: إذا عُرض عليه شغل لوقت كامل له علاقة مع دراسته، يجب أن يطلب تغييراً لوضعية إقامته في ظرف 15 يوماً بعد بداية العقد، أو يمكن للطالب أن يطلب تغيير لوضعية إقامته من حالة طالب إلى حالات مهنية أخرى لتسهيل عملية إدماجه مهنيا.

في ظل هذه الحقائق أو المعطيات أصبحت الهجرة نحو فرنسا لمواصلة الدراسة في تزايد مستمر وطموحا منتشرا بين الطلبة الجزائريين، مما جعلنا نحاول الكشف عن جوانب لإشكالية هجرة الطلبة الجزائريين إلى فرنسا من مرحلة التحضير والانطلاق بالوطن إلى مرحلة الصعوبات التي تواجه الطلبة الجزائريين أثناء إقامتهم للدراسة بفرنسا، إلى واقع الإدماج المهني بفرنسا (سوق الشغل) ومشروع العودة من عدمه للطلبة الجزائريين، وعلى هذا الأساس، تتمثل الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة في:

إلى أي مدى يساهم مشروع الهجرة أو الدراسة بالخارج في تحقيق المشروع المستقبلي المهني في ظل الظروف الدراسية و الاجتماعية في البلد المضيف؟.

ومن هنا يمكن أن نطرح عدة تساؤلات و أهمها:

- ماهي الدوافع إلى بناء مشروع الدراسة في الخارج في البلد الأصلي(الجزائر)؟
- هل تؤثر ظروف الاندماج الدراسي في بلد الدراسة في تحقيق مشروع الدراسة بالخارج؟
- ماهي ظروف الإقامة التي تؤثر في بناء مشروع الاندماج المهني في بلد الدراسة؟
- ما هي مكانة العودة للبلد الأصلي في ظل انجاز مشروع الدراسة في المهجر؟

4- الفرضيات:

الفرضية الأولي : "الهجرة الطلابية و مرحلة المغادرة"

البحث عن جودة التكوين وعن شهادة جامعية عالمية دافع رئيسي للهجرة للدراسة في الخارج.

الفرضية الثانية: "الظروف الدراسية و الاجتماعية للطلبة "

صعوبات الاندماج الدراسي تؤثر في تعديل إنجاز المشروع المهني.

الفرضية الثالثة: "الإدماج المهني للطلبة ومرحلة الاستقرار"

صعوبات الاندماج الاجتماعي تؤثر في إعادة بناء المشروع المهني.

الفرضية الرابعة: "حركية الطلبة و مشروع العودة"

مشروع العودة إلى البلد الأصلي مرتبط بإستراتيجية تحقيق المشروع المهني بالوطن الأصلي.

5- تحديد المفاهيم

5-1- مفهوم الهجرة: لقد كان مفهوم الهجرة موضعا لعديد الدراسات في مختلف العلوم، فالهجرة تشكل موضوع بحث ودراسة في علم الجغرافيا، علم الاجتماع، علم الانثروبولوجيا، علم الاقتصاد، التاريخ، والعلوم السياسية والقانونية.

وعند الإشارة إلى مفهوم الهجرة لابد أن نشير إلى أن البعض فرق بين الهجرات الحديثة والهجرة البدائية، فرأى أن الهجرة البدائية على أنها تنقلات كانت تتم في شكل تحركات جماعية بين القبائل القديمة، التي كانت تتحرك من موطنها تحت عوامل الطرد ترتبط بالطبيعة المناوئة وعجز الإنسان عن الصمود في وجه القوى المادية والبشرية وعدم قدرته على التحكم فيها وإخضاعها لصالحه، ولم يكن يجد أمامه سوى الهروب منها والنزوح عن موطنه، وتتميز الهجرات البدائية عن الهجرات الحديثة في أن الأولى تتم في شكل جماعي في حين تتم الحديثة غالبا في شكل فردي[1].

فمصطلح الهجرة في اللغة العربية يقابل ثلاث مصطلحات مجتمعة في اللغة الانجليزية والفرنسية وهي Migration ومصطلح Emigration ومصطلح Immigration، ودلالة هذه المصطلحات الثلاثة تختلف من مصطلح لآخر، فمثلا مصطلح Migration يشير إلى عملية الانتقال أو الحركة المستهدفة للهجرة، في حين يشير مصطلح Emigrationإلى هذه الحركة علاقتها بالموطن الأصلي، أي انه يشير إلى حركة الهجرة أو المغادرة أي التنقل إلى الخارج، فكأنه يشير إلى الحركة في علاقتها بموطن الإرسال، أما مصطلحImmigration فانه يشير إلى مسمى هذه النقلة عند وصولها إلى المجتمع المضيف أو بمعنى أخر فانه

[1] عبد الله عبد الغني غانم، المهاجرون، دراسة سوسيوانثروبولوجية، الطبعة 2، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث،2002، ص 15.

يشير إلى دخول المهاجرين وإقامتهم بالفعل في موطن الاستقبال، معنى أننا نستطيع أن نضع هذه المصطلحات في متصل على النحو التالي:

Immigration ⟶ Emigration ⟶ Migration

وإذا كان القول بجماعية الهجرة والاضطرار للهجرة هو الذي يميز الهجرة البدائية عن الهجرة الحديثة فان العصر الحديث شهد هجرات جماعية أيضا ميزتها التحركات القبلية التي قامت بها العديد من القبائل[1].

كما أيضا يأخذ التعريف الاجتماعي للهجرة بالأسباب الاجتماعية حيث تعرف: بأنها انتقال الإنسان من موطنه الأصلي وبيئته المحلية إلى وطن آخر للارتزاق وكسب وسائل العيش أو لسبب أخر سياسي أو تجاري أو سياحي.

ويمكن القول بان الهجرة الجماعية غالبا ماتكون هجرة اضطرارية أو جبرية، خارجة في الغالب عن إرادة الإنسان، كالهجرة التي عرفتها الشعوب الأولى والهجرات التي تحدث اجتنابا للكوارث الطبيعية كالزلزال والبراكين، أو الهجرات التي تكون طلبا في الأمن والسلام نتيجة لغزو مرتقب أو حاصل بالفعل، بمعنى أن الهجرة قد تكون لأسباب سلبية أو لدوافع ايجابية سواء اقتصادية أو دينية[2].

كما انه يمكن تعريف الهجرة مكانيا تبعا للنوعين التاليين:

* **<u>الهجرة الداخلية:</u>** وهي التي تتم داخل حدود البلد الواحد، كما هو الحال بالنسبة لانتقال أبناء الريف إلى المدن الصناعية، كما أن تلك الهجرات تتم أيضا في المجتمعات الحديثة

[1] فضيل دليو، علي غربي، الهاشمي مقراني، الهجرة والعنصرية في الصحافة الاوروبية، مخبر علم الاجتماع، قسنطينة، 2003.

[2] عبد الله عبد الغني غانم، مرجع سابق الذكر، ص16.

داخل حدود الوطن الواحد، فالهجرة الداخلية هي انتقال السكان من منطقة إلى أخرى داخل حدود القطر الواحد.

* **الهجرة الخارجية:**

وهي التي تشمل حركة السكان بين دولة وأخرى بمعنى أنها تتعدى الحدود الجغرافية والسياسية للبلد الواحد لتنتقل إلى غيره، ويعتبرها البعض بأنها عبارة النقل الدولي للموارد البشرية، مثل نقل التكنولوجيا ورأس المال الدولي.

والهجرة سواء كانت داخلية أو خارجية قد تكون عبارة عن هجرة تلقائية أو غير شرعية[1].

أما على أساس المعيار الزماني: فان النقلة الدائمة من موطن الإقامة إلى موطن جديد تصنف بأعمال المعيار الزمني إلى هجرة دائمة أو مؤقتة، وقد اعتبر حسب هيئة العمل الدولية أن «الإقامة في بلد الاستقبال لمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد عن عام تعتبر هجرة مؤقتة بينما الإقامة في ذلك البلد لفترة تزيد عن عام ولو ببضعة شهور تعتبر هجرة دائمة، لكن قد نجد من يستعمل ويستبدل مصطلح الهجرة المؤقتة بالهجرة قصيرة الأجل، ومصطلح الهجرة الدائمة بمصطلح الهجرة طويلة الأجل.

5-2- تعريف هجرة الكفاءات العلمية:

ويرتبط هذا المفهوم بمصطلحات كثيرة أخرى تستعمل للدلالة على هجرة ذوي الكفاءات مثل هجرة العقول أو الأدمغة أو نزيف وإهدار العقول والأدمغة، أو نزوح الكفاءات وهجرة الكفاءات العالية مع بعض الاختلافات في تقدير مستوى الكفاءات وطبيعتها أو مدى إيجابية أو سلبية هذه الظاهرة.

[1] فضيل دليو، علي غربي، الهاشمي مقراني، مرجع سابق الذكر، ص 34-35.

وترجع معظم الدراسات أصل كلمة" نزيف العقول" (Brain-Drain) إلى بريطانيا والفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية لوصف خسائرها من العلماء والمهندسين والأطباء والمهاجرين إلى الولايات المتحدة الأمريكية لتمد عجلة الصناعة الأمريكية ببعض ما تحتاجه لاسيما أن 16 % من البريطانيين الحاصلين على الدكتوراه كانوا يهاجرون إلى الولايات المتحدة الأمريكية[1].

كما يقصد بهجرة العقول أو الكفاءات نزوح حملة الشهادات الجامعية العلمية والتقنية والفنية كالأطباء والعلماء والمهندسين والتكنولوجيين والباحثين، وكذلك الاختصاصيين في علوم الاقتصاد والرياضيات والاجتماع والنفس والتربية والتعليم والآداب والفنون والزراعة والكيمياء والجيولوجيا، أي أصحاب الكفاءات والمهارات الجامعية العلمية والتقنية[2] 2؛ في حين نجد من لا يقيس مفهوم الكفاءات العلمية بالشهادات الجامعية فحسب بل يضيف إليهم الأشخاص الذين تلقوا تدريبا علميا أو تجربة في مهنة ما وأصبح يعرف بها وطنيا أنها تساوي درجة التعليم الجامعي، إضافة إلى الأشخاص الذين حصلوا على تدريب مهني أو تقني في أي فرع من المعرفة إما لمدة سنة أو سنتين بعد إتمام المرحلة الثانوية.

يعرفها **حسين عبد اللاوي** "على أنها هجرة الأشخاص الذين تلقوا تكوينا عاليا، جامعيا أو مايعادله سواء كان هذا التكوين قبل الهجرة أو بعد الهجرة"[3].

---

[1] احمد العلي درده، هجرة العقول العربية أسبابها وسبل معالجتها، دار المنارة للدراسات، بيروت،2003 ، ص13

[2] عباس النداوي خضير، هجرة العقول العربية، صحيفة يحررها كتابها، 2005 http://www.kitabat.com/alnadawi

[3] Hocine Labdellaoui،Les dimensions sociopolitiques de la migration hautement qualifiée en Algérie ,série CARIM AS ,N24,2010,p54.

يعرفها **إلياس زين** «هجرة الكفاءات أو الفئات الأكثر تعليما وتأهيلا، عادة خريجي التعليم العالي وما فوقه إلى خارج أوطانهم بحثا عن فرص أوسع في مجال تخصصاتهم أو عن بيئة مجتمعية أكثر جاذبية ومستوى معيشي أفضل لها ولأسرتها[1].

و تعرفها منظمة **اليونسكو** على أنها نوع شاذ من أنواع التبادل العلمي يتميز بالتدفق باتجاه واحد (ناحية الدول المتقدمة) أو مايعرف النقل العكسي للتكنولوجيا وهي أيضا النقل المباشر لأحد عناصر الإنتاج والمتمثل في العنصر البشري[2].

والمقصود بالكفاءات هنا، لا يعني فقط أصحاب الشهادات الجامعية بل أيضا أصحاب المؤهلات والخبرات والمهارات.

فإن مفهوم هجرة العقول أو الكفاءات يعني بصفة عامة الهجرة الدائمة أو الطويلة المدى للكفاءات ذات المستويات العالية علميا ومهنيا وحرفيا، التي أنفقت على تكوينيها مبالغ مالية في إطار استثمارات سميت "بالاستثمارات في الرأس المال البشري."

[1] إلياس زين، هجرة الأدمغة العربية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1982، ص32.

[2] نفس المرجع، ص35.

5-3- مفهوم الإدماج المهني:

لقد عرفت الباحثة "**مادلين قرافيتز**" الإدماج على أنه: "جزء أو رهط داخل في كل جماعة اجتماعية أكثر اتساعا منه، لكن بأشكال مختلفة ومتنوعة تبعا للحالات المتواجدة في ميادين مختلفة"[1].

ويتم إدماج الفرد إدماجا مهنيا عندما يتم، من جهة إعطائه مكانة مهنية أي من خلال توفير له منصب عمل يتوافق مع تكوينه المهني، ولما توفر له، من جهة أخرى، أهم الوسائل الضرورية للقيام بالتكوين الكامل والتوجيه المهني وذلك قصد ممارسته لتلك المهنة التي تناسبه وحتى يلعب بالتالي دورا إيجابيا في المؤسسة بصفة خاصة وفي المجتمع ككل بصفة عامة[2].

إن من أهم المميزات الأساسية لفترة الإدماج المهني هي تمكين الفرد المعني من اكتساب حد أدنى من تجربة مهنية، وقد عرف الإدماج المهني من طرف بعض الباحثين المهتمين بدراسته، بأنه يعني دخول الفرد في الحياة النشيطة أو العملية المهنية، مع العلم أن الإدماج المهني قبل كل شيء هو عملية معقدة وطويلة، حسب التعريف الذي جاء فيه:"أن الإدماج المهني هو العملية التي تدفع بذلك الفرد المجرد من أدنى تجربة مهنية إلى شغل وضعية مستقرة في النظام الإنتاجي"[3].

---

[1] Madeline Grawitz Lexique des sciences sociales, ED.Dallouz, Paris, 1981 ,p211.

[2] L'abergère, B, Les personnes Handicapées, la documentation Française, Paris, 1976, p25.

[3] Fourcade.B et al « ،L'insertion professionnelle dans les pays en développement »_, Tiers monde, N140,Paris ,Octobre-Décembre , 1994,P26.

5-4- مفهوم الإندماج المهني :

إن المعنى العام الذي يأخذه الإندماج حسب الباحثة "**مادلين قرافيتز**": "هو ذلك السلوك الجديد الذي يتناسق مع مجموعة سلوكات الأشخاص"[1].

بينما يعرف الباحث "**فرانسوا بيرو**" الإندماج المهني بأنه: "مجموعة الظواهر المتفاعلة التي تثير تكيفا وتوافقا متبادلين، بحيث تؤدي على هذه الصورة بكل عضو إلى الوعي بوحدته مع المجموعة"[2].

و يعرف الباحث "**باركر**" من جهته الإندماج داخل عالم الشغل بالشكل التالي:" إننا نتكلم عن أحد الأشخاص باعتباره مندمجا في عمله، إذا كان يجعل من العمل غلافا انفعاليا له أهميته، وإذا كان العمل يعني الشيء الكثير بالنسبة له"

و هناك من الباحثين من فكك مفهوم الاندماج المهني بالمعنى الذي يرتبط بالعمل المنحصر في الشعور بالتوحد مع العمل، كما قد يكون الشعور بعدم الاغتراب عن العمل ومتضمناته، وأخيرا الدرجة التي يعتبر عندها العمل بمثابة الاهتمام الأساسي في الحياة[3].

و بهذا يتضح لنا من خلال هذا التعريف أن الباحث يربط بين الإندماج والإغتراب، على أساس أن شعور الفرد الغير مندمج في العمل والتنظيم ككل يوافقه ذلك الشعور بالاغتراب الذي يوحي أساسا إلى اللاإندماج، وأن إندماج الفرد سواء في المجتمع أو الشغل يعرض عليه إتباع قيمه ومعاييره وعدم تجاوزها ومنه كلما زاد تمسكه لهذه القواعد كلما زاد تكيفه وتقبل للآخر.

---

[1] Madeline Grawitz: Op.Cit, p211.

[2] François Perroux: Aliénation et Société Industrielle, ED, Gallimard, Paris, 1970, p145.

[3] إبراهيم مذكور، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1975، ص 229

6- الاقتراب النظري للدراسة:

اعتمدنا في هده الدراسة على عدة أطر نظرية لتفسير الظاهرة موضوع البحث ، ومن بينها نظرية الطرد والجذب التي تعني أن الأفراد يهاجرون من بيئة تغلب عليها العوامل السلبية الطاردة التي تدفعهم للهجرة، في اتجاه بيئة أخرى جاذبة لتوفرها على عوامل ايجابية ترغب في الهجرة إليها، كما اعتمدنا نظرية الشبكات الاجتماعية التي تربط الراغبين بالهجرة في البلد الأصلي بآخرين هاجروا من قبل لتوفير الدعم المعلوماتي أو النفسي أو المادي، فالكثير من المهاجرين يقررون الهجرة لأن آخرين مرتبطين بهم بطريقة أو بأخرى فعلوها من قبل، ولذلك للشبكات مفعولا مضاعفا، ضمنيا في مفهوم الهجرة في سلسلة"[1]، فوجود أقارب وزملاء ومعارف في المهجر يحفز الكفاءات على الهجرة.

وعادة ما تكون الهجرة ضمن إستراتيجية عائلية وبدعم عائلي كما في نظرية الاستثمار العائلي المندرجة تحت النظرية النيوكلاسيكية.

[1] NEITO , YEPEZ: Le rôle des chaines et des réseaux transnationaux dans les migrations internationales , université de Louvain ,1998, p3.

7- الدراسات السابقة:

يمكن اعتبار أن موضوع الهجرة عموما وهجرة الكفاءات قد حظايا بالعديد من الدراسات السابقة، ويعود هذا إلى طبيعة الموضوع المتشعبة بين التخصصات العلمية، لكن الأدبيات والدراسات السابقة في قضايا الإدماج المهني للكفاءات المهاجرة داخل الدول ليست بالكثافة الكبيرة، لكن يمكن رصد مجموعة من الدراسات ومن بين أقربها صلة بالموضوع نذكر مايلي :

الدراسة الأولى: للأستاذ : حسين عبد اللاوي حول اندماج الطلبة الجزائريين في فرنسا والطلبة الأجانب في الجزائر[1] ابرز فيها الباحث أن الهجرة الطلابية تعد قسما رئيسيا وهاما للهجرة الدولية، إلا أنها لم تحظ باهتمام خاص في البحوث والدراسات المتعلقة بدمج المهاجرين الدوليين .وبالتالي فإن دراسة هذا الموضوع ما يزال مشروعا بحثيا نقترح المساهمة في انجازه خلال تناول حالة دمج الطلاب الجزائريين في فرنسا والطلاب الأجانب في الجزائر .تكمن أهمية البحث في القيام بقراءة تقاطعية لوضعيتين مجتمعيتين مختلفتين لاقتراح عناصر جديدة لبناء مفهوم اندماج الطبلة المهاجرين في بلدان دراستهم.

تكشف القراءة المتقاطعة لبيانات المسح المتعلقة بدمج الطلبة الجزائريين في فرنسا والطلبة الأجانب في الجزائر عن الحاجة إلى إجراء أعمال تنقية نظرية وإجراء دراسة حالات مختلفة لبناء شبكة عملياتية للاستخدام هذا المفهوم . ولاحظ الباحث من خلال تحليل أداء المجالات الاجتماعية المختلفة في كل من الجزائر وفرنسا أن اندماج الطلبة هو عملية معقدة تحدث من خلال تشابك التكامل الثقافي والتكامل الهيكلي. لا يتم هذا التشابك وفقًا لنموذج محدد مسبقًا ولكن وفقًا لاستراتيجيات الجهات الفاعلة فيما يتعلق ببناء مشاريع التنقل وتطور قدرات

[1] Hocine Labdelaoui, Migration estudiantine et intégration dans les pays d'études. Lecture croisée de l'intégration des étudiants algériens en France et des étudiants étrangers en Algérie , Afkar wa Affak, volume 7, numéro 2, année 2019, pp 311 – 335.

المجتمع المضيف للاستفادة من المهارات التي يشكلها المهاجرين .من زاوية الجانب النظري ، دراسة اندماج الطلبة كشفت أن دمج المهاجرين الدوليين يتطلب جهود إعادة بناء نظرية ومنهجية لفهم آثار إعادة تشكيل حركات التنقل والهجرة على الاندماج في مجتمعات المستقبلة.

الدراسة الثانية: للباحثين: أ.محمد صايب ميزات – أ. شمس الدين زلاسي – أ. فتحي لحول حول الهجرة الطلابية من و إلى الجزائر، و تهدف الدراسة إلى تحديد مسارات الطلبة لأجانب في الجزائر والطلبة الجزائريين في فرنسا[1] في الفترة ما بين 2014 و 2018 وقد أتاحت نتائج المسح الذي أجري في عام 2018 في البلدين مع 567 طالبًا من تحليل مشاريع الدراسة الجامعية وكذلك في إجراءات القبول، والتكيف مع البيئة الجامعية، وعملية الاندماج في البلد المضيف وآفاق في نهاية الدراسات في عصر العولمة الذي أصبحت فيه حركة الطلبة سوق عالمية تشهد أفرزت منافسة قوية بين الدول الجاذبة للطلاب .تقترح هذه الدراسة مراجعة لنظرية"pull push" مع تحديد البلدان التي أصبحت في الآن ذاته بلدان مصدر وعبور ووجهة للطلبة الراغبين في متابعة التعليم العالي في الخارج.

من نتائج البحث يمكن القول الآن أن عالم الطلبة لم يكشف بعد عن كل أسراره، من خلال هذه المقارنة للظروف المعيشية للطلبة في البلدين المضيفين المختارين مساهمة في معرفة هذا العالم . يكشف فحص شروط الالتحاق بالمؤسسات الجامعية عن وجود آليتين مختلفتين اختلافاً جوهرياً. يذهب الجزائريون للدراسة في الخارج بمواردهم أكثر من دعم الدولة. ومن ناحية أخرى ، فإن جميع الطلبة الأجانب تقريبًا في الجزائر هم من حاملي المنح الدراسية ، إما من بلدهم الأصلي أو من الجزائر. وتختلف شروط الدراسة أيضًا في حسب دوافع وتصورات الطلبة .حيث يتم إجراء تحليل عملية تكييف الطلبة للظروف المعيشية في البلدان

[1] M. Musette; C. Zelaci; F. Lahouel, Migrations estudiantines vers et à partir de l'Algérie, Afkar wa Affak, volume 8, numéro 1, année 2020, pp 247 – 263.

المضيفة على عدة مستويات، يبدو أن فحص مستوى مرونة الطلبة هو أحد العناصر المحددة في متابعة الدراسات، و يقدم تحليل عملية دمج الطلبة في المجتمع قراءة اجتماعية متعمقة لعالم الطلبة، حيث تم الكشف عن ثلاث علاقات :العلاقات بين الطلبة والنظام الأكاديمي، والعلاقات مع المؤسسات الاجتماعية، وأخيرًا نمط التنشئة الاجتماعية من خلال تحليل المساحات الاجتماعية التي تمت زيارتها. و وجهات نظر الطلبة بمجرد الانتهاء من الدراسات ، تبلغ عن الطرق التي يخططون لإتباعها (العودة أو الاستقرار في البلد المضيف أو رحيل جديد إلى بلد ثالث) و يُقصد بالتحليل على هذا المستوى ، أن يكون تركيبيًا ، مع بناء ثلاثة مؤشرات: مؤشر العلاقات مع المؤسسات ، ومؤشر المرونة ، ومؤشر التنشئة الاجتماعية .وبالتالي ، فإن بناء هذه المؤشرات يسمح برؤية العوامل المحددة للاختيارات التي يقوم بها الطلبة فيما يتعلق بآفاقهم في نهاية دراستهم.

الدراسة الثالثة: دراسة الباحث محمد صايب ميزات بعنوان:de la fuite des cerveaux à la mobilité des compétences :une vision du Maghreb «توصلت الدراسة إلى أن هجرة الكفاءات الجزائرية نحو الخارج وخاصة إلى أوروبا، عرفت تزايدا ملحوظا في السنوات الأخيرة، وأن الجزائر باتت مهددة بنزيف حاد لكفاءاتها، ما لم تتخذ الدولة الإجراءات اللازمة، وقدرت أن عدد الكفاءات الذين هاجروا الجزائر إلى غاية نهاية 2015 يفوق 268الف كفاءة في كل التخصصات المهنية، وان الجزائر تتصدر قائمة دول المغرب العربي من حيث النوعية في هجرة الأدمغة، لكون النخبة الجزائرية مطلوبة في أوروبا على وجه الخصوص.

و قد توصلت الدراسة إلى أن الأدمغة الجزائرية التي تهاجر لا تعود من جديد إلى الجزائر، هذا ما يشكل خسارة كبيرة للجزائر ما يستدعي حسب الدراسة، ضرورة مراجعة الدولة الجزائرية لسياساتها اتجاه علمائها وأدمغتها المهاجرة من خلال وضع إستراتيجية فعالة لحماية

الكفاءات وتوفير لهم كل ظروف العمل المحفزة للبقاء في وطنهم، مع ربط جسور الاتصال مع النخبة المهاجرة على أمل إقناعها بالعودة للوطن والاستفادة من خبراتها[1].

الدراسة الرابعة: للباحثين أ . محمد صايب ميزات– د. ايدير إسماعيل حول ملمح الهجرة لحاملي الشهادات الجزائريين في فرنسا[2]

أصبحت ظاهرة هجرة النخبة العلمية والتقنية مكونًا رئيسيًا لحركات الهجرة من الجزائر إلى فرنسا حركة في تسارع قوي ، و أصبحت مقلقة في بداية هذه الألفية ، في ظل عدم وجود بيانات كمية عن مداها ، قدم الباحثين تحليلاً كميًا يعتمد على استخدام قواعد البيانات المختلفة للمهاجرين الجزائريين من أجل تحديد عدد الخريجين المستقرين في فرنسا وتحديد أماكنهم الاجتماعية والثقافية والاجتماعية و الديمغرافية الاجتماعية والاقتصادية خلال فترة ما بعد الاستعمار .و تجدر الإشارة إلى الثغرة الإحصائية التي تخيم على كل هذا العمل ، لاسيما في السنوات الأولى من الستينيات، وبغض النظر عن هذا ، استخدم الباحثين قواعد البيانات المختلفة من أجل غربلة الملامح الاجتماعية و الديمغرافية والثقافية والاقتصادية . وبالتالي ، غادر أكثر من مليوني جزائري بلادهم إلى فرنسا حاملين شهادة جامعية في جيبهم .يبلغ متوسط أعمارهم حوالي 30 عامًا، هم الأكثر تضررا من البطالة عندما يكونون تحت سن الثلاثين، النقطة الوحيدة التي لم تعيق فيها الفجوة الإحصائية المذكورة أعلاه دراستنا ، تلك الخاصة بهجرة الإناث ، التي بدأت في عام 2000 والتي استمرت بمعدل ثابت إلى حد ما .هناك فرق بين الجنسين على المستوى الاجتماعي و الثقافي. يكاد يكون

[1] Mohamed Saïb Musette, De la Fuite Des Cerveaux à la Mobilité Des Compétences, Une Vision du Maghreb, Reflets de l'économie Sociale, CREAD, année 2016.

[2] Mohamed Saïb Musette, Idir Smail, Profil migratoire des diplômes Algériens en France, Afkar wa Affak, numéro 10, année 2017, pp. 135 – 151.

دائمًا نتيجة الأقدمية في البلد المضيف ، كما هو الحال بالنسبة لغالبية الرجال .يبدو أن المستوى الجامعي يفتح العديد من الطرق الموازية للتجنس ، من الناحية الإدارية ، من الناحية الثقافية ، يكتسب نصفهم جنسية البلد المضيف ، مما أثار دهشة آبائهم الذين هم جزائريون أحاديون بالكامل تقريبًا. نفس الاختراق الثقافي يطمس الخطوط ليقود أكثر من نصفهم إلى عقد الزواج من أزواج فرنسيين. الزواج والزواج من جديد شائعان أيضًا، ويبدو أن أكثر من الثلثين يرتكزان على الموضة .إن الانخراط في نشاط مهني، بأشكاله المختلفة، يخفي العديد من الصعوبات ولكنه بعيد كل البعد عن قلق الجزائريين فقط ، ولا حتى المهاجرين الآخرين ؛ تعاني جميع مكونات السكان الموجودة على الأراضي الفرنسية تقريبًا من هذا. 60 ٪ من خريجينا المقيمين في فرنسا مسجلون بين النشطين ، ونسبة حتى بموجب عقد غير محدد المدة. ومع ذلك ، لا يزال معدل البطالة قائما لربع الخريجين.

الدراسة الخامسة: للباحث عبد اللطيف بن وارد حول طرق إدماج المهاجرين الجزائريين ذوي التعليم العالي في فرنسا[1]

اعتمد الباحث إلى استخدام بيانات استبيانات التوظيف التي أجراها المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية (INSEE) بين 2005-2008، من أجل تحديد ملامح المهاجرين الجزائريين المتخرجين من التعليم العالي الذي يلبي أفضل متطلبات السوق الفرنسي. و تظهر النتائج أن خريجين في المجالات العلمية والاقتصادية. الأشخاص ذوي المهارات الأولية ؛ الجزائريون المتخرجون من الجامعات الفرنسية. المهاجرون ذوو الخبرة المهنية هم الأكثر ملائمة للحصول على عمل.

[1] Abdellatif BENOUARED, Modalités D'insertion des Migrants Algériens Diplômés de L'enseignement Supérieur en France, Revue Nouvelle Economie, Volume 4, Numéro1,2013, PP 27-38.

كان لهذا البحث تسليط الضوء على أنماط مشاركة المهاجرين الجزائريين المؤهلين في فرنسا. كان هدفها التمييز بين ملفات تعريف المهاجرين الذين قدم أفضل فرص النجاح وأولئك الذين واجهوا أكبر صعوبات الاندماج. و أظهر تحليل متعدد المتغيرات أن السمات التي تلبي متطلبات السوق الفرنسية على أفضل وجه هم ذوي المهارات الأولية ، وخريجو فرنسا ولديهم خبرة مهنية، ومن ناحية أخرى ، فإن الملامح التي تظهر المزيد من الصعوبات في الاندماج هم المهاجرين الجدد ، الحاصلين على دبلوم من الدرجة الأولى والثانية في العلوم الإنسانية والمقيمين خارج منطقة باريس، فإن التحليل الكمي يظهر أن المهاجرين الجزائريين يعانون من انخفاض مهني فيما يتعلق بمهاراتهم. وجدنا أن 45٪ من الموظفين يعملون في وظائف لا تطابق مؤهلاتهم .

أخيرًا ، تجدر الإشارة إلى أن الدراسة التي تم إجراؤها من طرف الباحث لا تزال جزئية في ظل عدم وجود بيانات قابلة للمقارنة حول اندماج المهارات الجزائرية في مختلف بلدان الهجرة. حيث إن امتلاك قواعد بيانات أخرى سيسمح بإجراء تحليل مقارن للمستقبل المهني للمهاجرين الجزائريين حول العالم.

الدراسة السادسة: دراسة الباحث بلقاسم تواتي عنوانها :"**ظاهرة هجرة العقول**" أطروحة دكتوراه، وقد كان هدف الدراسة هو البحث عن أسباب ودوافع هجرة العقول وآثارها الاقتصادية والاجتماعية[1]، مع الأخذ بعين الاعتبار السياسات المنتهجة دوليا ومحليا فيما يتعلق بعودة الكفاءات المهاجرة إلى بلدانهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، مفترضا أن الجزائر تسجل أرقاما مربكة فيما يخص هجرة الكفاءات إلى الخارج، بسبب انعدام فرص العمل والمناخ العلمي الملائم والشروط المحفزة على الإبداع والترقية، ناهيك عن اليأس، والخوف من المجهول الذي أصبح يعتري الكفاءات الجزائرية، مع انخفاض الوعي بقيمة

[1]بلقاسم تواتي، "ظاهرة هجرة العقول: أسباب، آثار و سياسات"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر03، 2013.

العلم والعلماء وغياب الرفه المادي أدى إلى غياب الانتماء وهو ما يتجسد حاليا في كل ما يثبط الحافز النفسي لدى الكفاءات ويدفعها نحو الهجرة، وان هجرة الكفاءات هي تهديد مباشر للمخططات التنموية في الجزائر، وقد شخص الباحث من خلال دراسته:

- الأسباب الدافعة لهذه الهجرة نحو الدول المتقدمة، وأثارها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- الأسباب الجاذبة لهذه الهجرة من طرف الدول المتقدمة وتأثيرها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها من قيمة مضافة وطور معدل النمو والبحث العلمي.

- معرفة حجم الأضرار والخسائر التي تكبدتها الجزائر نتيجة تلك الهجرات

- معرفة إذا ما أدت سياسة التكوين بالخارج إلى قيمة مضافة بالنسبة للجزائر في جميع المجالات.

- جعل هجرة الكفاءات الجزائرية إلى الخارج تأخذ "اتجاها معاكسا" لتكون بذلك أداة لنقل المعرفة ولتصبح أيضا "حركية" عبر العالم لتكون همزة وصل لكفاءاتنا بين الوطن والدول المتقدمة المتواجدة بها.

الدراسة السابعة: "les enjeux des migrations scientifique internationales:

de la quête du savoir à la circulation des compétences.

للباحثين Anne-Marie et Jaques Gaillard هذه الأبحاث التي تناولت المراحل التاريخية لظاهرة هجرة الكفاءات، والأسباب التي أدت إلى تفاقمها بالتعرض لخصائص الدول المعنية بهذه الظاهرة سواء من دول الشمال أو دول الجنوب وإلى دور الدياسبورا العلمية والتقنية

المهاجرة من اجل محاولة جعل عملية الكفاءات المهاجرة تأخذ اتجاها معاكسا لصالح دول الجنوب عن طريق النقل العكسي للتكنولوجيا[1].

الدراسة الثامنة: دراسة للباحثين Ridha Ennafaa, Paivandi Saeed تحت عنوان: "الطلبة الأجانب في فرنسا: Les étudiants étrangers en France"

تتناول هذه الدراسة الحياة الجامعية للطلبة الأجانب بفرنسا ومسألة عودتهم إلى بلادهم الأصلية بعد الدراسة[2]. ويستند إلى مسح أجراه مرصد الحياة الطلابية (OVE) في عام 2005 بين 1715 طالبًا أجنبيًا في عشر جامعات فرنسية. تعتمد الدراسة لإظهار في الجزء الأول، تطور نموذج "هجرة الأدمغة" وعلاقته بالدراسة في الخارج. الجزء الثاني مخصص للمشاريع المستقبلية للطلاب الأجانب الذين شملتهم الدراسة. تهدف هذه الدراسة إلى المشاركة في تجديد الأسئلة من ناحية، على أهمية الحراك الدولي للطلاب، ومن ناحية أخرى، على مسألة عدم العودة، تم إجراء الدراسة على الطلاب الأجانب في فرنسا بين أبريل ويوليو 2005 مع عينة تمثيلية تتكون من ملفات تسجيل الطلاب الأجانب أثناء التنقل (قادمة فرنسا للدراسة). تم اختيار عشر جامعات في باريس ومنطقة باريس (باريس 1 و3 و5 و6 و8 و12) وفي المقاطعات (نانت وستراسبورغ 1 وليون 2 ونيس) من جميع الجامعات الفرنسية وفقًا لثلاثة معايير (الأصل الجغرافي لـ الطلاب الأجانب ومستواهم الدراسي في 2004-2005) شاركوا في الدراسة، حيث أجابت عينة من 1715 طالبًا تم إنشاؤها وفقًا لهذه الحصص الثلاثة على استبيان يضم أكثر من مائة سؤال يديرها "وجهًا

[1] Anne Marie et Jaques GAILLARD , les enjeux des migrations scientifiques internationales, de la quête du savoir à la circulation des compétences , éditions l'harmattan, paris (France), 1999

[2] Ridha ENNAFAA, Saeed PAIVANDI, Les étudiants étrangers en France : enquête sur les parcours et les conditions de vie, OVE, 2008.

لوجه" فريق من المحققين. ركز الاستطلاع على ظروف المعيشة والدراسة للطلاب الأجانب بالإضافة إلى خلفيتهم الأكاديمية ومشاريعهم المستقبلية. لقد قسم الطلاب إلى سبع مناطق رئيسية، كان واحد من كل ثلاثة طلاب تقريبًا من المغرب العربي (الجزائر، المغرب، تونس)، و21٪ من عينتنا جاءت من دول أفريقية أخرى (خاصة من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بينما جاء 12 ٪ من شرق آسيا (جميع دول شرق وجنوب – شرق القارة، من الهند)، 7٪ من الشرق الأدنى والأوسط (من آسيا الوسطى إلى مصر) و6٪ من الأمريكتين (أمريكا الشمالية أو أمريكا اللاتينية). هذا التوزيع قريب نسبيًا من عدد السكان الأجانب المسجلين في الجامعات الفرنسية في 2004–2005. حيث ركزت الدراسة على عدة محاور أساسية أهمها:

- **مشروع الدراسة بفرنسا:** أسباب اختيار فرنسا – المشروع الأولي، التخصصات الدراسية، الدوافع والتوقعات – التحضير لرحلة الهجرة والدراسة بالخارج.
- **ظروف المعيشة والتمويل للدراسات في فرنسا:** تمويل الدراسة – كيفية الحصول على مسكن والإيجار – النشاط المهني، الظروف المعيشية ومصادر التمويل.
- **نتائج الدراسة في فرنسا ومشروع المستقبل:** الرضا عن الدراسة في فرنسا– نتائج الدراسات في فرنسا– المشروع المستقبلي المهني بعد الدراسة– مشروع العودة للوطن أو البقاء في فرنسا.

الفصل الثاني: الهجرة الخارجية

1-تحديد الهجرة الخارجية

2-نبذة تاريخية عن الهجرة الخارجية

3- أنواع الهجرات

4- عوامل الهجرة الخارجية

5- آثار ونتائج الهجرة الخارجية

1-تحديد الهجرة الخارجية:

تتعدد التعريفات الواردة حول الهجرة الخارجية، بتعدد محدداتها المكانية، الزمنية ، و كذا جهة الاختصاص الدارسة لها، مثل العلوم الاجتماعية أو الديمغرافية أو الاقتصادية أو السياسية أو القانونية.

بهذا تشير كلمة الهجرة الخارجية، في العلوم الاجتماعية، إلى أنواع مختلفة من الحركات السكانية مع الافتراض الضمني أنّه يترتب عنها – أي الحركات السكانية–"تغيير في محل السكن و الإقامة[1].

و هذا التعريف كما هو ظاهر، ينطبق أكثر على حال الهجرة الخارجية، في حين نجد تعريفا أدق وأعم للهجرة على أن ها " أحد أشكال انتقال السكان من أرض تدعى المكان الأصلي أو مكان المغادرة إلى أخرى تدعى مكان الوصول أو المكان المقصود، ويتبع ذلك تغيير في مكان الإقامة"

و ليس كل انتقال نعتبره هجرة، بل يشترط أن "يتجاوز الانتقال حدود منطقة إدارية، ولا ينطبق مفهوم الهجرة في الغالب على من ليس له محل إقامة ثابت و لا يدخل فيه البدو ولا أشباه البدو في أكثر الأقطار .و يميّز أحيانا بين الهجرة و الانتقال الوقتي أو الرحلة الوقتية باعتماد معيارين هما طول الغيبة عن المكان الأصلي، ومدة الإقامة أو مدة الحضور بالمكان المقصود. و تختلف الهجرة الخارجية عن الهجرة الداخلية من ناحية النّوعية .إذا كانت الهجرة الداخلية تقصد التنقل داخل حدود بلد معيّن، فإن الهجرة الخارجية تذهب إلى أبعد من ذلك، تدخل خاصية عبور الحدود الدّولية فهي"حركة يقوم بها شخص أو جماعة، تتخطى الحدود السياسية نحو منطقة أو مجتمع آخر[2] .

---

[1] Kouaouci ,Ali, Elément d'analyse démographique, OPU, Alger, 1994, p.104.

[2] Beltramone André, La mobilité géographique d'une population (Définitions, mesures et

و تعرف أيضا بانتقال السكان من دولة إلى أخرى بهدف تغيير إقامتهم بصفة مؤقتة أو دائمة و هي أشدّ خضوعا لتنظيم الدّول بمقتضى القوانين التي تصدرها للتحكم في حجمها سواء إلى الداخل أو إلى الخارج، مقارنة بالهجرة الداخلية، فهي تتوفر على بيانات أكثر و هذا راجع إلى سهر الدّول على عملية تسجيل حركات السكان بصفة استمرارية و دائمة.

هناك عدة مصطلحات تعبر عن مفهوم الهجرة بصفة عامة، مثل: النزوح، الوفود، الترحال، اللجوء، الاغتراب، إلا أنه يجب التفرقة بينها كالتالي:

- **الهجرة:** وتعني مغادرة المكان، من أو إلى مكان معين.
- **النزوح أو الارتحال أو الخروج:** وهو الهجرة من البلد.
- **الوفود:** وهو الهجرة إلى البلد.
- **الترحال:** وهو عبارة عن هجرات يقوم بها الفرد جريا وراء المطر في الصحاري.
- **اللجوء:** وهو النزوح إلى مناطق كملاجئ، وذلك بسبب الهجرة القسرية أو الاضطرارية[1].
- **الاغتراب:** الاغتراب قد يكون ماديا أو فكريا أو ثقافيا أو اجتماعيا، فوجود الفرد المهاجر في مجتمع غير مجتمعه، تختلف لغته وثقافته عن لغة وثقافة مجتمعة، فإنه من غير شك أن يشعر بالعزلة وعدم الانتماء وصعوبة التكيف، وهذا ما يمكن إطلاق عليه مفهوم الاغتراب الثقافي أو الاجتماعي، هذا بالإضافة إلى اغترابه عن العمل والإنتاج، فكل مغترب عن وطنه وأهله يعتبر مهاجرا، ولكن ليس كل مهاجر مغترب، خاصة إذا كانت الهجرة جماعية، أو دائمة، ولم يشعر فيها المهاجر بالعزلة، وتمكن من التكيف مع المجتمع المهاجر إليه بسهولة، هذا وقد يكون الإنسان قائما في وطنه، ومع ذلك يعتبر مغتربا إذا توفرت أنواع وشروط الاغتراب[2].

---

applications à la population française), Ed. Gautier-Villar, paris, 1966, p24.

[1] عبد الفتاح محمد وهيبة، جغرافية الإنسان، منشاة المعارف، الإسكندرية، 1973، ص 196.

[2] محمد عبد الرحمن الشربوني، مرجع سبق ذكره، ص 134.

2- نبذة تاريخية عن الهجرة الخارجية:

ثبت أن الهجرة هي سنة حياتية رافقت كل العصور البشرية، وقد أدت نتائجها إلى ثورات إصلاحية وتغيرات جوهرية في المجتمعات الموجودة، واستحداث مجتمعات جديدة، وإعمار الأرض وإصلاحها، بداية بالبحث عن العيش وتكوين قبائل، ثم هجرات الأنبياء والرسل، ورجال الإصلاح الديني.

ففي بداية القرن السادس عشر الميلادي، بدأت الهجرة الى ما يسمى بالعالم الجديد أي القارتين الأمريكيتين وأستراليا، وقد بدأت هذه الهجرات بنوع من حب الاستطلاع، ثم توالت موجات الهجرة إلى هذا العالم، وتكوين المدن والحواضر الحالية.

وفي القرن الماضي بسب نتائج الهجرات الاستكشافية، ظهرت الهجرات السياسية والعسكرية التي قامت بها بعض الدول الأوربية والأمريكية إلى جنوب المتوسط وأعماق إفريقيا، قصد البحث عن موارد إنتاجية جديدة والاستعمار، في إطار سباق الدول الاستعمارية للحصول على أكبر حصة من الدول المستعمرة لتحقيق الرخاء والتفوق الاقتصادي[1].

وفي النصف الثاني من القرن الماضي، بعد الحرب العالمية الثانية (1939-1945) والتي خلفت وضعا جديدا، جعلت كل من الدول الأوربية تكون في وضع محرج اقتصاديا لخروجها من الحرب فاقدة لقوتها البشرية، والتي تعتبر الأساس في البناء الاقتصادي، ما جعلها في حاجة ماسة لليد العاملة مما جعلها تلجأ إلى جلب هذه اليد العاملة من مختلف الدول التي كانت تحت سيطرتها استعماريا كالجزائر، وكان عدد المهاجرين يتذبذب إذ يزداد وينخفض تبعا لحاجيات هذه الدول لليد العاملة[2].

وفي السنوات الأخيرة وبسبب التطور الحاصل في دول الشمال خاصة، وتراجع أو تذبذب التطور في الدول النامية، تأثر سكان هذه الأخيرة وانبهروا بالمجتمع الغربي، مما خلق

[1] عبد الله عبد الغني غانم، المهاجرون، المكتب الجامعي، الاسكندرية، الطبعة الثانية، 2002، ص 15.

[2] أحمد عبد السلام، العلاقة بين العودة من المهجر والتوافق المهني، جامعة عين الشمس، 1989، ص 63-64.

موجات كبيرة للهجرة من مختلف الفئات، وذلك لأسباب سياسية، اقتصادية واجتماعية، وذلك بشكل شرعي أو قانوني أو غير قانوني.

ولعل أهم تطور للهجرة في العصر الحالي، هو هجرة الكفاءات والعقول من الدول الفقيرة إلى الدول المتقدمة، ورغم أن هؤلاء المهاجرين لم تكن بنيتهم الاستقرار أو الإقامة الدائمة في الموطن المستقبل، إلا أن الكثير منهم أخذهم الاندماج بهذه المجتمعات لتنقطع صلاتهم بالوطن الأم، خصوصا مع رغبة الدول المستقبلة في الاستفادة من قدراتهم.

3- أنواع الهجرة:

تصنف الهجرة إلى عدة أنواع حسب معايير معينة كالآتي:

3-1 تصنيف الهجرة من الناحية النفسية

تصنف حسب المحك السيكولوجي إلى شكلين أساسين: هجرة إرادية أو اختيارية، هجرة إجبارية:

3-1-1 **الهجرة الإرادية (الطوعية، الاختيارية):** وهي النوع الذي يتخذ فيها الفرد قراره بالانتقال من مكان إلى آخر، دون وجود ضغط أو إجبار رسمي، وتسمى بالهجرة الايجابية.

3-1-2 **الهجرة القسرية (الإجبارية):** وهذا النوع يشير إلى إجبار السلطات لبعض الأفراد أو الجماعات على الهجرة من منطقة معينة أو إخلائها، ويطلق على هذا النوع أيضا التجهيز أو الإخلاء، وتسمى أيضا بالهجرة السلبية.

هذا ويمكن إضافة نوع ثالث ضمن هذا التصنيف وهو وسط بين النوعين السابقين.

3-1-3 **الهجرة الاضطرارية:** والتي تتم بسبب وجود ظروف اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو غيرها، قاهرة تجعل الشخص مضطرا إلى الهجرة، ويلاحظ أن هذا النوع هو السائد في الهجرة الجزائرية سواء الداخلية أو الخارجية[1].

[1] عبد الفتاح محمد وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص 102.

3-2 تصنف الهجرة حسب الطريقة التي تتم بها:

حسب الطرق التي تتم بها الهجرة تصنف إلى ستة أنواع وهي:

3-2-1 الغارات أو الغزوات التاريخية: والتي قامت بها الشعوب الرعوية على الشعوب الزراعية مثل غارات البرابرة على الإمبراطورية الرومانية...الخ.

3-2-2 الهجرة المتسللة: والتي تصاحب على الغالب الغزوات العسكرية، كما حدث بالنسبة للاستطانات العسكرية أو المعمرين.

3-2-3 الهجرات الجماعية المنزعجة: أما مطاردة الغزاة، حيث يفر المواطنون إلى الملاجئ، ويحل محلهم الغزاة مثلما حدث عند دخول فرنسا إلى الجزائر.

3-2-4 التهجير الإجباري للقوى العاملة: كتهجير الرقيق إلى أمريكا، وهذا النوع حدث بالنسبة لهجرة الجزائر إلى فرنسا عند بداية الحرب العالمية الأولى، حيث جندت فرنسا عددا من الشبان للعمل في مصانعها أو في صفوف جيشها[1].

3-2-5 تهجير السكان لدوافع قومية: كما حدث بين تركيا واليونان عام 1932 م، وهذا يعتبر نوعا من الإجبار على العودة.

3-2-6 الهجرة الاختيارية: طلبا للرزق وأملا في النجاح في الوطن الجديد.

أما – **بيار جورج** – (Pierre Georges) فيفرق بين ثلاثة أنواع من الهجرات في الوقت الحاضر:

النوع الأول عرضي: لأنه ينتج عن تنقلات فرضت لأسباب سياسية بعد نشوب الحرب بين دولتين.

النوع الثاني: ويعد امتدادا للهجرات الكبرى التي جرت في القرن التاسع عشر، ومطلع القرن العشرين، أي الهجرات الدولية والقارية التي تتصف بكونها نهائية.

[1] يسرى عبد الرزاق، الجزائر بلد المليون شهيد، 1969 دار الطباعة العربية، بيروت، ص 42.

النوع الثالث: هي تنقلات لمدد متفاوتة تلبية لطلب اليد العاملة، وهو الغالب في هجرة الجزائريين إلى الخارج من أجل العمل[1].

3-3 تصنيف الهجرة حسب الزمن:

وتكون إما وقتية أو دائمة.

3-3-1 الهجرة الوقتية: والتي تكون لفترات محدودة من الزمن، قد تكون أقل من سنة.

3-3-2 الهجرة الدائمة: والتي تشمل المهاجرين الذين يستقرون في موطنهم الجديد بشكل دائم، ولا يرغبون في العودة إلى موطنهم الأول، والتي قد تكون أكثر من سنة.

3-4 تصنف الهجرة حسب العدد: وتكون إما فردية أو جماعية.

3-4-1 الهجرة الفردية: وهي التي يقرر فيها فرد معين الانتقال من موطنه إلى مكان آخر تحت تأثيرات مختلفة، كالجانب الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي.

3-4-2 الهجرة الجماعية: هي انتقال أو ترحل مجموعة من الأفراد أو الناس جماعات من بلدهم أو وطنهم إلى بلد آخر، أو من منطقة إلى منطقة أخرى داخل بلدهم، وقد تكون إما اختيارية أو إلزامية، كما قد تكون ذات أمد بعيد أو قصير[2].

3-5 تصنيف الهجرة حسب المعيار السياسي:

قد تكون الهجرة حسب هذا التصنيف إما خارجية (دولية) أو داخلية.

3-5-1 الهجرة الدولية: والتي تتم عن طريق انتقال الناس من دولة إلى أخرى وتحدث في اتجاهين:

1- من الوطن إلى الخارج، وتسمى بالنزوح.

2- من الخارج إلى الوطن، وتسمى بالوفود.

---

[1] بيار جورج، جغرافية السكان، ترجمة سموحي فواق العادة، مكتبة الفكر الجامعي، بيروت، 1970، ص 100.

[2] أحمد عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 56.

وفي الهجرة الخارجية يعرف جملة الداخلين والخارجين بحجم الهجرة، أما الفرق بينهما فيسمى – صافي الهجرة –، وزيادة المهاجرين إلى البلد عن المهاجرين منه يسمى – فيض الهجرة – ، أما إذا نقص عنه فيدعى – غيض الهجرة[1].

4-5-2 الهجرة الداخلية: والتي تكون داخل الوطن نفسه، مثل انتقال الأفراد من الريف إلى الحضر[2].

4- عوامل الهجرة الخارجية:

4-1- عوامل اقتصادية:

يمثل الاختلال في موازين القوى الاقتصادية بين دول الشمال والجنوب أهم العوامل المؤثرة في تدفقات الهجرة الدولية، حيث تعمل الدول المتطورة اقتصاديا كقطب جذب لليد العاملة أو الباحثة عن العمل، فإذا كانت بعض الدول تعرف كيف تثمن رأسمالها البشري وقدراتها، أو تملك مصادر الطاقة أو معادن ثمينة، تسمح باقتصاد ريعي، على العكس، بعضها يفشل، لا يعرف كيفية إيجاد الظروف التي تسمح بانطلاقة اقتصادية أولا يمكن تطوير قدراتها، ملاحظين بهذه الفروقات، وعند فقدهم لأي أمل في تحسين البلد، يهاجر أفراد لتحسين مستواهم المعيشي وهذه الهجرات الدولية، هي بطبيعتين جغرافيتين أساسيتين: جنوب شمال أو جنوب جنوب[3].

إن العوامل الاقتصادية كانت وما تزال تمارس دورا مماثلا في الدفع صوب الهجرة، إذ أن عوامل الطرد للشباب بارزة في بلدهم الأصلي من جهة، وعوامل الجذب صوب الدول الغربية من جهة ثانية، رغم القيود المتزايدة التي تضعها الدول الغربية ضد الهجرة المتفاقمة نحوها،

---

[1] محمد عبد الرحمن الشربوني، مرجع سبق ذكره، ص 131-132.

[2] مصطفى الخشاب، مرجع سبق ذكره، ص262.

[3] Dumont (Gérando-François) les nouvelles logiques migratoires au xxi siècle www.cairn.info.

ومن المكونات الأساسية للعوامل الاقتصادية التي تدفع بالفرد نحو الهجرة، يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- تعاني دول الجنوب عامة من تخلف في العملية الاقتصادية بكل مكوناتها ابتداء بالإنتاج، ومرورا بالتوزيع والتبادل وانتهاء بالاستهلاك، فالاقتصاد في هذه يعاني من استمرار فعل بقايا العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية، فالإنتاج الصناعي متخلف عموما من حيث الحجم والتقنيات المستخدمة، وحجم رؤوس الأموال الموظفة فيه، ونفس الأمر بالنسبة للقطاع الزراعي أيضا.

- كما أم الموارد المالية لإصداراتها الأولية لا يوزع بصورة عقلانية بين أفراد المجتمع بما يحقق العدالة الاجتماعية، كما يستخدم لأغراض الاستيراد الاستهلاكي بدل استخدامه لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك يوظف جزء كبير من هذه الموارد في الدول الأجنبية بدل توظيفها في اقتصاديات بلدانها، وهذا ينقص من معدل حصة الفرد الواحد من الدخل القومي.

- ومع غياب البرمجة الاقتصادية العقلانية من جانب الدولة ما أدى إلى العجز عن توفير فرص عمل ضرورية للأفراد، وهذا قاد إلى تنامي حجم البطالة سنة بعد أخرى.

- وأما التخلف الاقتصادي والنقص الشديد في فرص العمل والبطالة الواسعة بين الشباب عامة، والفئة المثقفة خاصة أدى إلى بحث هؤلاء إلى طلب العمل والعيش بكرامة، بعيدا عن الخشية من الجوع والحرمان في بلدان أخرى أجنبية أكثر تقدما وتوفيرا للشغل.

- ومن العوامل الاقتصادية كذلك الكامنة وراء الهجرة، طريقة التعامل البيروقراطية من جانب أجهزة الدولة إزاء الخريجين الجدد في المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص، وضعف الأجور والرواتب، ونقص في توفير إمكانيات التأهيل المتواصل، وتطوير الكفاءات والبحث العلمي، كلها عوامل تساهم في طرد القوى العاملة نحو الخارج

تمثل الفوارق في مستوى الدخل، التشغيل والمعيشة، الموجودة بين الدول المصدرة للهجرة والدول المستقبلة لها دوافع حقيقية للهجرة، فالأفراد ينتقلون من المنطقة حيث مستويات الدخل والشغل والظروف الاجتماعية من سكن وتعليم منخفضة إلى المناطق حيث هذه الأخيرة مرتفعة لرفع مستوى معيشتهم: فالهجرة عملية الهدف منها ضمان فارق إيجابي بين الأجور الحالية في دولة الأصل وبين الأجور المنتظرة في الدولة المقصودة وتعتبر الهجرة رد فعل تجاه التخلف الاقتصادي، وكلما زاد الفارق في مستويات الشغل والدخل، زادت دوافع الهجرة لدى الأفراد.

فالعوامل الاقتصادية تلعب دورا هاما إذن في التشجيع على الهجرة بغية تحقيق مستوى معيشي جيد، فالتباين الواضح في المستوى الاقتصادي بين الدول الأصل والدول المستقبلة يخلق الهوة بين الطرفين، ويكون مشجعا للهجرة إلى الدول التي يكون اقتصادها متقدما، وهو عامل طارد بالنسبة للدول الأصل.

إذا كانت معظم الهجرات في الوقت الحاضر هي هجرات من البلدان المتخلفة إلى البلدان المتقدّمة، فإن هذا يعني أن الدّول المتخلّفة أصبحت مناطق طرد، أمّا الدّول المتقدّمة فهي أصبحت دول جذب .هذا يرتبط بعوامل اقتصادية المتعلّقة بالعمل والبطالة والتغير المهني والكثافة والتخلخل السكاني.فتؤدّي فترة الازدهار الاقتصادي إلى تطورّ مختلف القطاعات الاقتصادية من الصناعة، الزراعة والخدمات في مختلف أشكالها مما يؤدّي إلى خلق مناصب شغل بمعدّلات مرتفعة والحاجة الملحة إلى اليد العاملة الكثيفة والمتنوعة. وعدم تمكن السوق المحلّي من توفير الحجم المحتاج يؤدّي إلى جلب هذه اليد العاملة من المناطق الأخرى .كما تكون هذه الوضعية بذاتها هي التي تخلق جو الجذب للمهاجرين. أما الانحطاط الاقتصادي يؤدّي إلى تدهور الآلة الإنتاجية وقلة مناصب عمل، بالتالي انخفاض بشكل ملحوظ في الحاجة إلى اليد العاملة ما ينعكس سلبا على سوق الشغل في زيادة معدّلات البطالة خاصة وسط الشباب.التي تعتبر كمحرك عجلة التنمية البشرية.

4-2 – عوامل سياسية:

تمثل المشاكل والضغوطات السياسية عوامل طرد مهمة لفئات واسعة من الأفراد حول العالم، وتتفاوت درجاتها من عدم ضمان حرية التعبير أو المساس بالحريات الشخصية أو العامة والتمييز العرقي أو الديني إلى تهديد حقيقي للحياة.

لا شك في أن دول الجنوب مختلفة في ما بينها في مستويات تطورها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وفي طبيعة النظم السياسية السائدة فيها، إلا أنها تعاني جميعها من عدة مشكلات جوهرية في الجانب السياسي منها:

- طبيعة النظم السياسية السائدة فيها، وغياب الحياة الديمقراطية بشكل عام، وعدم تمتع الناس بالحرية وبالحقوق العامة المنصوص عليها في اللوائح والوثائق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، وغياب المساواة بين المواطنين.

- الدور السلبي الذي تلعبه المؤسسات الأمنية في حياة المجتمع، وتخلف القوانين المنظمة للعلاقة بين المواطن والدولة وأجهزتها من جهة، وسوء استخدام تلك القوانين في التعامل مع المواطن من جهة ثانية، كما تفتقد هذه المجتمعات إلى الحريات الأساسية منها حرية التعبير والنشر والتظاهر والتنظيم...الخ.

- إبعاد الشاب عن الحياة السياسية، وتهميش دورهم في المشاركة في الحكم وإدارة البلاد، إذ لا يحق لهم مثلا المشاركة في الترشيح للانتخابات قبل سن الثلاثين.

فهذه الأوضاع السياسية المتدهورة تحرك الشباب بالاتجاهات الخاطئة، سواء نحو التطرف والعنف تحت أي وجهة كانت، أو الانعزال والتقوقع، أو طلب الهجرة نحو الخارج.

ولأن بلدان الشمال أو الدول المتقدمة تتمتع عموما باستقرار سياسي وأمني وأنظمة ديمقراطية تضمن حرية التعبير واحترام حقوق الإنسان فإنها باتت الوجهة المفضلة للباحثين عن الحرية والأمن، خاصة من المعارضين السياسيين الذين يجدون هناك فسحة واسعة لممارسة حقوقهم

السياسية والتعبير عن آرائهم، أو ممن يخشون على أنفسهم من الاعتقالات أو الاغتيالات التي قد تطالهم في بلدانهم ذات التوجهات الديكتاتورية.

وقد تتم هذه الهجرة بصفة شرعية أو غير شرعية كما قد تكون على شكل لجوء سياسي أو حتى هجرة قسرية مثل حالات الحروب أو الاستبعاد أو التهجير. فكان من نتائج حرب الخليج في 1991 على سبيل الذكر عودة 1.2 مليون عربي إلى بلادهم، خاصة اليمن ومصر والأردن، وكان من نتائجها تلاشي السوق العراقي الذي استوعب ما يزيد عن مليوني مهاجر في سنة1983 وتحولت القوى العاملة العراقية إلى الهجرة واللجوء بأعداد تقدر بالملايين، كما تغيرت تيارات الهجرة وتضاءلت من البلدان العربية وأصبحت تلك الحرب وتحالفها مرجعا لتحديد تيارات الهجرة بعد ذلك[1].

فاللاجئون هم الأشخاص الذين يتركون بلدانهم للهروب عن الخطر الذي كان يهدد حياتهم . "الهجرة أو الموت "هي الوضعية المنتشرة حاليا في بعض مناطق العالم، إذ أصبحت صيغة اللّجوء كوسيلة الفرار من الوضعية التي قد تكون أكثر تهديدا لحياة الأفراد والجماعات، من هذه الظروف التي تهدّد حياة الإنسان وتدفعه إلى الفرار هي المجاعة، الكوارث الطبيعية، الإبادات الجماعية والحروب الأهلية كل هذه الظروف ساهمت في ارتفاع الظاهرة في العالم. و تظهر الإحصائيات أنه يوجد اليوم 42 مليون لاجئ في العالم، نزحوا أساسا بسبب حالات النزاع أو عوامل سياسية وعرقية خاصة في ظل تزايد بؤر التوتر في العالم[2].

غير أن أغلبية هؤلاء يكتفون بتجاوز الحدود القريبة من بلدانهم لصعوبة الانتقال إلى بلدان أبعد، فعلى ضوء إحصائيات اللاجئين ببلد اللجوء وبلد الأصل المنشورة من طرف المفوضية العليا للاجئين نلاحظ أن أكثر من 95 % من اللاجئين في أفريقيا وآسيا وجدوا الملجأ في

[1] عبد الحفيظ الصاري، الهجرة العربية في ظل العولمة، مجلة المجتمع، العدد1570 ، سنة 2003.

[2] Cadre d'Intervention Transversale, Migrations internes et internationales 2010-2013, Agence française de développement, 2013, p. 13.

بلد مجاور لبلدهم الأصلي، في أوربا نفسها المعروفة باستقبالها للاجئين من كل القارات فإن أكثر من ثلث اللاجئين الأوروبيون منذ حروب يوغوسلافيا وتفكك الاتحاد السوفييتي، كما أن هذه الأرقام لا تخص إلا اللاجئين المعترف بهم على هذا النحو من قبل الدولة أو المفوضة، بينما يستثنون كل التدفقات ذات الطبيعة المحلية المحضة الأفراد المتنقلين داخل بلدانهم وهم تقريبا بنفس العدد.

ما عدا البلدان المجاورة وعلى الصعيد العالمي، تعتبر أوربا الغربية وأمريكا الشمالية الولايات المتحدة الأمريكية وكندا من أهم الوجهات المستقبلة للاجئين العالم الثالث، إنها تستقبل أكثر من مليون ونصف من اللاجئين غير الأوربيين، أي حوالي 13 % من إجمالي اللاجئين منهم ثلثين في أوربا[1]، يبقى أن الحصول على اللجوء السياسي

ليس بالسهولة بمكان، إذا زادت القيود على الهجرة السياسية لوضع حد للتدفقات المعتبرة لهؤلاء المهاجرين، وحتى لا يستغل طلب اللجوء ذريعة لهجرة تخفي أغراضا أخرى . وضاعفت اتفاقيات محاربة الإرهاب التي أعقبت على أحداث 11 سبتمبر 2001 من تغيير في سياسات وإجراءات استقبال اللاجئين السياسيين عبر الدّول المتقدّمة، ولاعتبارات أمنية تواجه أكثر طلبات اللجوء بالرفض، وتستمر بذلك معاناة المضطهدين من حول العالم سياسيا أو دينيا أو عرقيا أو طائفيا أومن تشهد بلدانهم حروبا أو نزاعات دموية مثل العراق وأفغانستان والصومال وعدة دول إفريقية أخرى في انتظار مرونة أكثر في معالجة ملفات اللجوء أو نهاية مأساتهم الإنسانية بحلول سلمية.

4-3- العوامل الاجتماعية:

تلعب العوامل الاجتماعية دور كبير في تطور الحركات الهجرية في مختلف مناطق العالم، غير أن هذه العوامل لم تلقى اهتماما أوسع في معظم البحوث التي أجريت في هذا الموضوع

[1] Caselli (Graziella), Vallin (Jaxques), Wunsc (Guillane), Les déterminants de la migration, Edition de l'Institut National d'Etudes Démographiques (INED), Paris, 2003, pp. 132-133

حيث أن أكثر الباحثين يتناولون بصفة كبيرة الجانب الاقتصادي للهجرة، إلاّ أن دراسة ظاهرة الهجرة من مختلف جوانبها يجد أن العوامل الاجتماعية تلعب دور رئيسي في تطورها في وسط اجتماعي معيّن.

تشكل التباينات الجلية في المستوى المعيشي بين الدول المتقدمة ودول العالم الثالث عامل جذب لبعض الفئات التي وجدت أن الهجرة هي الحل الوحيد لمشاكلهم في العمل أو السكن أو توفير ضروريات الحياة المختلفة وحتى الكماليات، التي عجزوا عن الظفر بها في بلدانهم، إذ تفتقر غالبية الدول النامية إلى بنى تحتية فعالة تضمن لمواطنيها خدمات صحية أو تعليمية أو تثقيفية أو ترفيهية إلى غير ذلك، ترقى إلى المستوى المطلوب، أو على غرار ما يرونه أو يسمعون عنه مما هو موجود في الدول المتطورة أو حتى في بعض الدول النامية ولكن الغنية منها والتي ضمنت لمواطنيها أطرا معيشية محترمة ترقى إلى الرفاهية كما هو الشأن في دول التعاون الخليجي مما رشحها لتكون قوة جذب للراغبين في تحسين أوضاعهم الاجتماعية والمهنية.

لقد كشفت معظم الدّراسات الإجتماعية أن الأسباب والدّوافع الإجتماعية تكون وراء معظم الوفود الهائلة من المهاجرين عبر مختلف مناطق العالم وعبر مختلف الأطوار الزمنية، ويمكن القول أن الاختلاف القائم بين عوامل الجذب والطرد ليس اختلافا في النّوع والكيف بل هو اختلاف في خصائص المحيط الإجتماعي للأفراد والجماعات.

ويعد لم الشمل العائلي من إحدى أهم الدوافع الاجتماعية للهجرة، بالتحاق أحد الزوجين والأبناء إن وجدوا بالمهاجر الأصلي وأيضا الزواج المختلط، كذلك تمثل مظاهر الغنى والتقدير الاجتماعي الذي يحظى المغترب لدى عودته إلى موطنه بين أهله وأقربائه وجيرانه حافزا لغيره على الهجرة للظرف بقدر من النجاح الاجتماعي الذي تتجلى مظاهره مثلا في السيارة الفخمة والبيت العائلي المميز المشيد بالأموال المرسلة من الخارج، والاحترام الذي يلقاه في محيطه الاجتماعي، فضلا عما ينقله المغتربون من صور ملمعة عن المهجر

والفرص الموجودة فيه لتحقيق أحلام من يطمحون إلى حياة أفضل، كما يشكل البحث عن ظروف تعليمية أفضل أو الشهادات دافعا آخر للهجرة أو البحث عن مناخ ثقافي يناسب الاتجاهات الثقافية للراغبين بالهجرة، أو يساعدهم على الإنتاج الفكري والثقافي، بعيدا عن القيود والرقابة المفروضة في بلدانهم الأصلية.

يواجه الشباب في مجتمعاتنا مجموعة من المشكلات الاجتماعية التي تعتبر قيودا ثقيلة على الفكر والحرية الفردية، ويمكن تلخيص أبرزها في النقاط التالية:

- إن سياسة القمع في هذه المجتمعات يخلق لدى الشباب ليس الازدواجية في الشخصية فحسب، بل والانتهازية والخوف وتجنب المبادرة وتراجع الأمل والثقة بالنفس.
- انتشار البطالة بشكل واسع لدى نسبة كبيرة من الشباب المتعلم والمثقف، مما يخلق الكثير من التعقيدات النفسية والاجتماعية: مثل الشعور بالاغتراب، والذي بدوره يدفع إلى الهجرة.
- واقع النظام الاجتماعي المتصارع بين النظام التقليدي والجديد، مما يؤدي إلى عجز الفرد عن التجديد والتغيير من جهة، ويشكل لديه فكر الاستبداد والعنف والتعامل مع الآخر من جهة أخرى.
- زيادة الكثافة السكانية في المواطن الأصلية، لذلك تتم الهجرة تخفيفا للضغط السكاني، ورغبة في الحصول على فرص أكثر للعمل وامتيازات أخرى.

4-4- العوامل الثقافية:

إن المشكلة الثقافية في مجتمعاتنا متعددة الجوانب، وعميقة الجذور، ناشئة عن تناقض وتعارض المصالح والأهداف، ولها تأثيرات كبيرة وسلبية على المجتمع، وخاصة في صفوف الشباب منهم، إذ تدفع بهم التحري عن الجديد والحديث والمنعش للروح والعقل بعيدا عن أوطانهم، فبمتابعة واقع الكثير من هذه الدول نجد صراعا حادا بين الثقافة الجديدة، والثقافة المحافظة المتلبسة بتقاليد وعادات وقيود بالية.

ويمكن بلورة المشكلة الثقافية في النقاط التالية:

- هيمنة الفكر المحافظ التقليدي والمنغلق على التفتح الايجابي.
- استخدام أسلوب التلقين في التربية والتعليم بعيدا عن المنهجية العلمية، وبعيدا عن حاجات المجتمع، وضرورات التنمية البشرية وسوق العمل.
- عدم إيصال النشاط الثقافي إلى الفئات الاجتماعية الفقيرة، وخاصة الشباب منهم.
- صورة النجاح الاجتماعي التي تبديها وسائل الإعلام عن المجتمع الغربي من خلال الفضائيات والانترنت، وكذا من خلال الأخبار التي تصل من المهاجرين، مما يجعل الكثير من الشباب يبني أفكاره ونظرته عن الهجرة.

5- آثار ونتائج الهجرة الخارجية:

5-1- الآثار والنتائج الاقتصادية:

لا شك أن الهجرة عملية معقدة، إلى درجة أن أفاضت البحوث في دراستها في كل العصور، وتبرز أهمية دراستها في الآثار والنتائج التي تترتب على الأفراد المهاجرين وعلى التنمية في البلدان المرسلة أو المستقبلة للمهاجرين، ومن هذه الآثار:

تؤدي الهجرة الدّولية إلى نزيف في معظم القوى البشرية النشيطة والماهرة من البلدان المرسلة مما يؤثر في اقتصادها والآلة الإنتاجية بصفة عامة لقلة وندرة اليد العاملة الماهرة، مما يؤدّي إلى زيادة الفقر والتخلف فيها، ويظهر الأمر واضح في ظاهرة هجرة الأدمغة والكفاءات العالية حيث تعتبر خطف للثروة البشرية في البلدان الأصلية، والنتيجة هي إضعاف القوى المنتجة للاقتصاد، وازدياد ندرة الكفاءات، خاصة وأن الدولة قد تكبدت مصاريف طائلة في تكوين وتعليم هذه الكفاءات.

ولكن هناك آثار إيجابية في الجانب الاقتصادي للهجرة، بحيث يعمل المهاجرين على تنمية وتطوير الموطن الجديد من خلال إضافة قوة عاملة مؤهلة، وكذا على تطوير وتنمية الموطن الأصلي من خلال التحويلات المالية لذوي المهاجرين ولمواطنهم.

كما تساهم الهجرة من تخفيض حدّة الضغط من سوق العمل في بلدانهم الأصلية، ليس فقط بتخفيف مشاكلهم المهنية وإنّما يعودون بمشاريع اقتصادية وانتاجية على بلدانهم نظرا للدّور الذي تلعبه في تشجيع الإنتاجية والإستثمار، كذلك ارتباط التحضر والتصنيع بعملية الهجرة، حيث شجع التصنيع والتحضر على الهجرة، فقد لعبت الهجرة دورا مهما في تشجيع الصناعة[1].

5-2- الآثار والنتائج الاجتماعية والثقافية:

تمتد الآثار السلبية للهجرة أيضا، لتؤثر في الجوانب الاجتماعية للأفراد، نتيجة تعرضهم للضغوط والصدمات الاجتماعية والثقافية في الخارج، فتولد لدى المهاجرين أنماط سلوكية جديدة، واضطراب في قيمهم واتجاهاتهم الأصلية.

ومن نتائج ذلك تضاؤل شعور الأفراد المهاجرين بعدم الانتماء لمجتمعه الأصلي، وما ترتب كذلك من تغير يصيب حياة الأفراد المهاجرين، كالتغير في أنماط الزواج والأسرة مثل الزواج بالأجنبيات، مما يؤدي إلى ازدياد نسبة العوانس في البلاد الأصل، كذا انخفاض معدل المواليد، وقلة الانتماء العائلي، هذا إضافة إلى تأثير امتزاج الثقافات الذي تنتج عنه آثار سلبية نتيجة وجود بعض التناقضات فيها.

إن إشكالية الحفاظ على الروابط الاجتماعية والهوية الثقافية للمهاجرين تطرح تحديا جديا خاصة بالنسبة للجيل الثاني والثالث من المهاجرين الذين يتكيفون مع محيطهم أسرع، وقد ينشأ من ذلك صراعا أو عدم تفاهم بين الجيل الناشئ والجيل القديم المتمسك بثقافة مجتمعه والرافض للاندماج التام في ثقافة المجتمع المضيف فيصر على الإبقاء على علاقاته

[1] عبد الفتاح عبد الله لطيفي، مدخل إلى الجغرافية الإقتصادية، دار الصفاء، 1992، ص73 .

بالمجتمع الأصلي، كما قد ينظر إلى الجيل الجديد بنظرة عدم الرضا والتقبل عند زيارتهم لبلد آبائهم أو أجدادهم .فيشعرون بالاغتراب فيه، بل وربما عدم الرغبة في العودة إليه مرة أخرى.

ومن النتائج الايجابية للهجرة من الناحية الاجتماعية والثقافية، أنها تساعد على نشر اللغة والثقافة والتقنية، فقد انتشرت اللغات والثقافات والتكنولوجيا من خلال موجات الهجرات، كما ساعدت الهجرة على نقل الديانات إلى مناطق مختلفة من العالم، فالهجرة تعتبر عاملا هاما في تغيير الفرد نفسه في النظام الاجتماعي[1].

5-3-الآثار والنتائج الديمغرافية:

تعد الهجرة عنصرا رئيسيا من عناصر الدراسة السكانية، ذلك لأنها فيما عدا الزيادة الطبيعية تعد المصدر الوحيد لتغيير حجم السكان، فإنها تؤثر بالتالي في خصائصها الديموغرافية والاقتصادية.

تحدث الهجرة تغييرا في التوزيع السكاني، فهي تعمل على زيادة أعداد الشباب في الموطن الجديد، وتؤثر على التركيب العمري للسكان فيه، الأمر الذي يؤدي إلى رفع معدلات الخصوبة، في حين يفقد الموطن الأصلي هذه الفئة من السكان، مما يؤثر على التركيب العمري، واحتمال انخفاض مستويات الخصوبة فيه.

كما أن انتقال أعداد كبيرة من الأفراد من الموطن الأصلي إلى الموطن الجديد يؤدي إلى اختلاط الأجناس وامتزاجها أحيانا، وكذا اكتظاظ بعض المناطق على حساب الأخرى.

ومن النتائج الايجابية أن الهجرة تعتبر عاملا ديناميكيا في تفاعل المجتمعات البشرية، والسعي لتحقيق وحدة بشرية، وزوال الفوارق الجنسية والعنصرية.

فالهجرة تعتبر في بعض البلدان طريقة صحيحة لتصحيح ظاهرة عدم التوازن بين السكان والموارد، واستغلال الطاقة البشرية بطريقة مثمرة[2].

---

[1] محمد فؤاد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص235 .

[2] عبد الفتاح عبد الله لطيفي، مرجع سبق ذكره، ص7

5-4- الآثار والنتائج النفسية:

تعتبر الآثار النفسية، من أهم النتائج المترتبة عن الهجرة الخارجية، إذ تفوق في خطورتها الآثار الأخرى للهجرة، لكونها تعكس الصحة النفسية للمهاجر، كأهم جانب في حياته على الإطلاق.

وقد بينت دراسات كثيرة أن الهجرة كثيرا ما تكون سببا في الاضطرابات النفسية والعقلية، كما بينت وجود ارتباطات بين الهجرة والشعور بالاغتراب، وبينها وبين التوافق النفسي والاجتماعي، ومن العسير كذلك أن نتجاهل أكثر الهجرة في مجال الجريمة والعدوانية.

ومن أهم الآثار النفسية للهجرة نجد معاناة المهاجر من تصورات وذكريات ممزوجة بالرضا والأسف معا، والتي تعاوده في كل حين، ومن الشعور بعدم الاستقرار، وفقدان الثقة بالنفس، والشعور بالاغتراب والعزلة بسبب البعد عن الأهل والوطن.

من خلال الآثار والنتائج المترتبة عن الهجرة، يلاحظ أنه رغم وجود سلبيات عديدة ناتجة عنها سواء بالنسبة للوطن الأصل أو الوطن المستقبل، وبالنسبة للمهاجرين أنفسهم، إلا أن هناك تأثير إيجابيا كذلك للهجرة، وربما هذا جهل نسبة المهاجرين في ارتفاع مستمر[1].

من كل ما سبق يمكن القول أن للهجرة الخارجية عوامل وأسباب اقتصادية، اجتماعية، سياسية وثقافية، كلها عوامل تشكل ضغوطا حياتية يتعرض لها الأفراد يوميا، منهم فئة الشباب بالأخص الطلبة كونهم الفئة الأكثر حساسية في أي مجتمع، نظرا لأنهم في مرحلة عمرية تتطلب منهم البدء في بناء المستقبل، وأمام كل تلك الضغوط يلجأ الشباب وعلى رأسهم الطلبة إلى البحث عن مستوى معيشي أفضل خارج موطنه الأصلي، ولكن بالمقابل تترتب عن هجرتهم آثار وأضرار في مختلف الجوانب، تفوق في سلبياتها امتيازاتها سواء بالنسبة للبلد الأصل أو البلد المستقبل.

[1] أحمد عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص61 .

الفصل الثالث: النظريات السوسيولوجية حول الهجرة

1- نظرية الطرد والجذب

2- النظرية الاقتصادية

3- النظرية النيوكلاسيكية

4- السببية التراكمية

5- نظرية الاقتصاد الجديد للهجرة

6- ثنائية أسواق العمل

7- نظرية الشبكات

النظريات السوسيولوجية حول الهجرة :

1-نظرية الطرد والجذب : لقد احتلت نظرية الطرد والجذب لفترة طويلة مكانا بارزا في تفسير الهجرة، فقد اعتبر "بوج" Bougue هذه النظرية على أنها مكونة من متغيرين مستقلين هما الطرد والجذب أما "جورج" Arias George فقد ارجع التحركات السكانية إلى عاملين رئيسين هما:

- تحركات بفعل عوامل ضرورية معينة أو قهر أو إلزام معين.
- تحركات حسب الحاجة أو تحركات اقتصادية

وفي ضوء نظرية الطرد والجذب حلل "ت – نلسون" T – Nilson الدوافع الأساسية إلى عوامل طاردة كنفوذ المصادر الطبيعية وتقلبات المناخ وعدم التكيف الاجتماعي، عوامل جذب كاكتشاف مصادر جديدة[1]، إلا أنها نبهت إلى الصعوبة التي تكتنف هذا التصنيف للآن من النادر أن تعمل مجموعة من العوامل بصورة مستقلة، فالتغيرات التكنولوجية مثلا ربما تعمل كقوى طرد وقوى جذب في آن واحد، وفي نفس السياق جاءت إسهامات "زيبف" Zepf و"سومر ميجر"Meiger Samer لتركز على العوامل الاقتصادية كقوى طاردة في المجتمع الأصلي[2]، وبحشد أكبر قدر ممكن من العوامل حيث يستغرق جميع عوامل الهجرة من طرد وجذب فتوصل الأخير "سومير ميجر" إلى أن الهجرة هي محاولة الفرد في التغلب على صعوبات مختلفة والوصول إلى حالة التوازن، إلا أن "بارسون" Pearson نجده يستبعد العوامل الاقتصادية من منطلق تلك الظروف الاقتصادية ليست سوى عملية تحسين المستوى المعيشي ومن ثم حصر الدوافع كالتالي:

---

[1] أحمد الرباعية، دراسات في نظرية الهجرة ومشكلاتها الاجتماعية والثقافية، دار الثقافة والفنون، عمان،1978 ص 10

[2] نفس المرجع ص 10.

- الضغوط السياسية بالمجتمع الأصلي
- الثقافة الإلزامية القهرية في المجتمع الأصلي
- قوة الجذب تتمتع بها المدينة[1].

وبشكل عام وتقيمي إن هذه التصنيفات والدوافع تضل قاصرة لأنها لم تستوعب جميع القوى والدوافع الكامنة وراء قرارات الأفراد المهاجرين، ولا يمكن استيعابها لأنها تتنوع وتختلف بحب المقاصد الحقيقية للأشخاص المهاجرين وحب اهتماماتهم ثم أن القصور بدأ حين اعتمدت النظرية على الفصل بين المتغيرين الطرد والجذب فقد تكون عوامل الطرد هي في نفس الوقت عوامل الجذب. ومن الانتقادات التي وجهت لها أنها لم تنجح في وضع تصنيف تدريجي مناسب للقوى والدوافع ذات الأهمية القصوى، وهناك من يشير إلى أن هذه النظرية لم تجب عن السؤال التالي: لماذا يهاجر بعض الأشخاص بينما لا يهاجر البعض الآخر مع أنهم يعيشون تحت ظروف اقتصادية واجتماعية وثقافية واحدة.

ومن ثم فإن الدراسات السوسيولوجية ركزت على الهجرة باعتبارها عاملا هاما من عوامل التغير الاجتماعي خاصة في شبكة العلاقات الاجتماعية بالإضافة إلى أثارها على النظام الاقتصادي، ويعد البعد التفسيري لظاهرة الهجرة احد المصادر التي تضفي أهمية خاصة على دراسة ظاهرة الهجرة على الرغم من أن تلك الاتجاهات والنظريات التي حاولت تفسيرها، كلها تهتم بموضوع الهجرة في السنوات الأخيرة في دول البحر المتوسط في محاولة لسد الفجوة الموجودة بين العديد من الأنظمة وسد النقص النظري بالنسبة للهجرة غير الشرعية ثم تحليل البحث في موضوع الهجرة في تحليلات العولمة، تظل نظريات القائمة على الهجرة نظرية جزئية بشكل كبير أو أكثر عموما خاصة تلك النظريات التي تكون غالبا مرتبطة بقواعد تبدوا متمسكة بتلك القواعد وتظل في الغالب متمسكة بنظرة ازدواجية (Push –

1- المرجع السابق ص11 .

Pull)[1] "دفع وجذب مما يعمل على تعارض المجتمعات المصدرة للهجرة لتلك المستقبلة لها، وتعد النظريات المتكاملة التي تناولت القضية نظريات معدودة لكن اختلاف في التيارات والمذاهب لا توجد نظرية قائمة تعمل على معالجة موضوع الهجرة ومازال من الصعب الحديث عن نظرية الهجرة طالما أن آليات تنفيذها معقدة وفردية تختلف عن الأبعاد القائمة وفقا للظروف التاريخية والسياسية والاقتصادية، ويضل البعد الاقتصادي هو الأكثر شيوعا والأكثر تأثيرا وسيطرة، لقد تركزت النظريات الأولى بشكل حصري على المهاجر بوصفه عنصرا قويا للعمل يبحث عن فرصة ذات عائد أفضل، تميل النظريات الحديثة بصورة كبيرة إلى تفسير الهجرة بعوامل أخرى ذات صلة بالوحدة العائلية ووجود شبكات الهجرة، فهي تولي أهمية خاصة العلاقة بين الهجرة والتنمية والتنوع الثقافي، وتعد أوجه القصور المبينة في نظريات الهجرة فيما يتعلق بموضوع الهجرة والنوع المهاجر، حيث لم يبدأ النوع يفرض نفسه على أعمال الهجرة إلا في التسعينات من القرن الماضي[2].

2-النظرية الإقتصادية: إن النظرية الاقتصادية المتعلقة بالهجرة الدولية عديدة وتتطرق إلى تفسير مسألة الهجرة بالعوامل المرتبطة بالوظائف والأجور، وتندرج هذه النماذج أحيانا في إطار أوسع يتعلق بنمط الإنتاج أو التنمية المتفاوتة بين الدول، تقدم "ارنست رافينستين" Arnest Ravenstein وهو صاحب نظرية الهجرة (1889)[3] عالم الجغرافية الانجليزي ببعض القوانين من خلال تحليل بيانات تعداد السكان، وقد خلص إلى أن الهجرة محكومة بعوامل الدفع والجذب، حيث تدفع الظروف الاقتصادية السيئة وفقر الناس إلى ترك بلدانهم الأصلية إلى مناطق أكثر جاذبية وأضاف أن الهجرة تتزايد بتزايد التطور التكنولوجي، وضع هذا الكتاب الهجرة في بيئة أكثر عموما معتبرا تقدم الهجرة كحركة تنطلق من محيط الدائرة

[1] المرجع السابق، ص7.

[2] نفس المرجع، ص 8.

[3] نفس المرجع، ص 11

إلى مركزها والمسافة المقطوعة بالمهاجرين، ويؤكد أن النساء هن أكثر ميلا للانخراط في التدفقات القصيرة الأجل وقد لخصها فيما يلي[1] :

- إن أغلبية المهاجرين يتحركون إلى مسافات قصيرة من الموطن الأصلي
- يقابل تيار الهجرة تيارا عكسيا يعوض ما فقدته المناطق الطاردة
- إن العدد يتناقص تدريجيا كلما زادت المسافة
- امن "رافنستين" بالهجرات التدريجية أو الهجرات على مراحل، حيث يتجه المهاجرين أولا باتجاه المدن الصغيرة القريبة، ومن المدن الصغيرة إلى المدن الكبيرة فالأكبر وهكذا.
- سكان المدن الأصليين أقل هجرة من سكان الريف.
- الإناث أكثر هجرة من الذكور
- ازدهار الصناعة يزيد في معدلات الهجرة.
- رغبة الناس في تحسين أحوالهم الاقتصادية هي أقوى حافز على الهجرة[2]

ولقد تعرضت هذه القوانين، والآراء إلى اختبارات تطبيقية، إلا أن دراسات الباحثين انتهت إلى نتائج متضاربة، فقد أثبتت الدراسات صحة القوانين إلا أن بعض القوانين كانت موضوع جدل كبير، فالفرضية المتعلقة بالمراحل لم تصمد أمام الاختبارات التي قامت بها "جين مور" Gine Moor حيث لاحظت أن الهجرات التي عرفتها بعض المدن الأمريكية الكبرى لم تأتيها من المدن الصغرى بل من الريف مباشرة، وقد اتبع العديد من المنظرين نهج

[1] فتحي أبو عيانة، دراسات في علم السكان، دار النهضة العربية، ص 183.

[2] نفس المرجع، ص 187.

"رافنستين" مع بعض الاختلافات الطفيفة وقد أعاد "افيرت لي" Evertt Lee (1966) صياغة نظرية "رافنستين" حين ركز على عناصر الدفع بشكل كبير، والتي أطلق عليها اسم اتخاذ قرار في عملية الهجرة وقدم أربعة عوامل أساسية، وعامة اشتق منها عددا من الفروض المتعلقة بالهجرة حيث يرى أن أي قرار خاص بالهجرة ينطوي على عوامل ايجابية أو سلبية ترتبط بمنطقة المهاجر إليها، صعوبات أو عقبات، عوامل شخصية، أما العوامل الايجابية أو سلبية المرتبطة بالمنطقة المهاجر إليها[1]، فتشمل على تقسيم فرص العمالة، وظروف المعيشة والمناخ ومدى توافر الإمكانيات الثقافية، وسبل شغل وقت الفراغ، وتوافر الخدمات العلاجية، إلى جانب النفقات، أو المعلومات أو الصعوبات فتشير إلى مختلف العوامل التي تجعل الهجرة الفعلية من مكان لآخر مسألة صعبة مثال ذلك الحدود الجغرافية والحواجز الفيزيقية وقوانين الهجرة والمسافة بين مناطق الأصل ومناطق الوصول، وفي الوقت الذي قدم فيه "لي" Lee [2] فكرة العوامل الشخصية في مخططه التحليلي لقرار الهجرة إلا أنه كان محدود جدا في مناقشة لها بحيث لم يشير إلى كيفية اتخاذ الأفراد أو الوحدات الأسرية لقرار الهجرة حيث ظهرت تحاليل تفصيلية لهذه المسألة سميت باسم نموذج اتخاذ قرار الهجرة Décision Makung Model of Migration أما الافتراض الثاني فهو أن هناك درجة ما من العقلانية تشمل عليها، ونقصد بالعقلانية هنا أن الأفراد يفكرون في الأهداف أو الأغراض التي يحققونها لأنفسهم كما أنهم يستطيعون أن يقوموا بنوع من الاختيار الذي من خلاله يمكن تحقيق هذه الأغراض والأهداف، فهم يستطيعون بحث مختلف السبل التي يمكن من خلالها تحقيق هذه الأهداف وينتقون الطريقة التي تساعدهم بكفاءة وايجابية للوصول إلى أهدافهم،حاول "لي" Lee بعد ذلك أن يربط العلاقة بين عوامل الخبرة والطرد توصل إلى عدة حقائق هي:

---

[1] عبد العاطي السيد، علم اجتماع السكان، جامعة الإسكندرية، 2004، ص 326

[2] فتحي أبوعيانة، مرجع سبق ذكره، ص 188.

إن الهجرة تميل للحدوث داخل تيارات محددة تماما فالمهاجرون يسلكون طرقا محددة بين منطقة الأصل ومنطقة الوصول وتغلب المهاجرين الأوائل على العوائق يقلل من صعوبة انتقال المهاجرين الجدد.

إن لكل تيار هجرة رئيسي تيار في الاتجاه المعاكس ويعود ذلك أما لاختفاء عوامل الجذب أو ضعف عوامل الطرد، مما يدفع بعدد من المهاجرين إلى البحث عن مكان آخر أو العودة إلى الموطن الأصلي[1].

إن كفاءة تيار الهجرة والتيار المعاكس تميل إلى الانخفاض إذا كان مكان الأصل والوصول متشابهين هذا يعني أن الحركة بين المنطقتين قد تكون متساوية، وأن الهجرة الصافية تميل إلى الصفر.

إن كفاءات تيارات الهجرة تكون عالية إذا كانت العوائق المتداخلة بين المنطقتين كبيرة ومراد وكفلة الانتقال بين المنطقتين فكلما قل التفكير بالعودة إلى الموطن الأصلي.

أن كفاءة تيار الهجرة تتماشى مع الظروف الاقتصادية، فتكون عالية أثناء الرخاء ومنخفضة في أوقات الشدة وهذا يعني أن تيار الهجرة يكون عاليا إذا كانت مناطق الوصول عالية الإنتاج والمداخل فيكون التيار العائد قليلا، أما الكساد الاقتصادي في مناطق الوصول فانه يحد من عدد المهاجرين ويدفع المزيد منهم للعودة إلى الموطن الأصلي وفي ضوء العوامل المؤثرة في أماكن الأصل والوصول خلص "لي" Lee إلى ما اسماه بقوانين الهجرة ومن إبرازها:

تباين حجم الهجرة داخل منطقة معينة بتباين الظروف والاختلافات البيئية التي تختص بها المنطقة[1]

[1] عبد العاطي السيد، مرجع سبق ذكره، ص 326.

اختلاف حجم الهجرة باختلاف التركيب السكاني والخصائص الديموغرافية Démographie فكلما زادت درجة التجانس أو التشابه في خصائص السلالة أو التعليم والعادات والدين كلما قلت احتمالات الهجرة إلى منطقة، وبالعكس تكون المنطقة ذات طابع جاذب لهجرة كلما تغيرت الخصائص الديموغرافية.

ترتبط الهجرة بمدى القدرة على تخطي العوائق أو المعوقات بين منطقة الأصل ومنطقة الوصول فكلما زالت القيود السياسية والطبيعية والثقافية كلما زادت معدلات الهجرة[2]

تتأثر الهجرة بالتقلبات الاقتصادية حيث أن تأثر في شكلها الدولي وتحدد اتجاهاتها وتياراتها على المستوى العالمي والقومي فان التوسع الاقتصادي تعد عوامل الجذب للهجرة والبلدان الأخرى التي تمر بمرحلة كساد اقتصادي تمثل مناطق طرد المهجرين تزداد نسبة الهجرة عبر الزمن إذ لم توضع قواعد أو ضوابط صارمة للحد منها إذ لا تزال الفوارق البيئية والاقتصادية والثقافية بين الشمال والجنوب،والمناطق الريفية والحضرية بسبب التقدم التكنولوجي الواسع كلها عوامل تساهم في الهجرة[3].

هذه هي الخصائص والقوانين التي وضعها "افريت لي" Evertt Lee والتي تغلب علها الطابع الشمولي أي الهجرة بشكل عام.

3-نظرية النيوكلاسيكية: لقد اهتم "توارد" Torado [4] سنة 1969 بالهجرة الدولية في إطار علاقة العرض والطلب للسوق، وأقامت علاقة متبادلة بين تطور هجرة العمل والتطور الاقتصادي تدفع الفوارق في الأجور إلى انتقال المهاجرين من المناطق ذات الأجور المتدنية نحو تلك المناطق ذات المرتفعة وذلك بهدف زيادة الدخل ويقترح على الدول التي ليس لها

---

[1] نفس المرجع، ص 328

[2] المرجع السابق، ص 329.

[3] أحمد أبو زيد، الهجرة وأسطورة العودة , مجلة عالم الفكر ,المجلة السابع عشر العدد 2 سبتمبر، 1986، ص 6.

[4] نفس المرجع، ص 7.

قدر كاف من العمالة وتسعى إلى جلب المزيد من العمالة بتقديم أجور مرتفعة تجذب المهاجرين القادمين من الدول التي لديها فائض في العمالة، لقد وضع "ماسي" Massy سنة 1993 نظرية أخرى بين القطاع التقليدي والقطاع الحديث متبنية في ذلك التقسيم نفسه بين الدول المتقدمة والدول النامية، أن القطاع التقليدي الذي يمتلك فائضا من الأيدي العاملة هو أصل العرض الأساسي للعمل، وفي حين أن القطاع الحديث يستوعب هذا الفائض بجذب تلك الأيدي العاملة من خلال تقديم أجور أعلى من التي يدفعها القطاع التقليدي، تتوقع إذا تلك النظرية تأثير ايجابيا للهجرة على قطاع الرحيل وذلك لأنها تسهم في خفض نسبة البطالة التي تسود في هذا القطاع.

وتسد فجوة الأجور بين القطاع التقليدي الريفي والقطاع الحديث الحضري ولاشك أن تدفقات الهجرة سوف تستمر طالما لم يتم إنهاء هذا الاختلاف بين القطاعات، تؤكد النظرية الثنائية "بيور" Pior سنة 1979 إن الهجرة القوى العاملة تعد من عوامل التعاون الاقتصادي بين الدول، كما أوضحت النظرية ذاتها أن هياكل الأنشطة الاقتصادية للدول النامية تحتاج بشكل ضروري إلى العمالة الأجنبية وذلك لان لديها سوقين السوق الأول متطور ومريح، والسوق الثاني غير مستقر وذو أجور منخفضة، ويتم البحث في السوقين بصورة عامة من أجل توظيف المهاجرين لشغل الوظائف الضرورية لتطوير الاقتصاد ولكنهم مرفوضون من قبل السكان الأصلين، تؤكد "نظرية النظام العالمي" World System Theory التي تناولتها "ساسكيا ساسن" Saskia Sassen [1] سنة 1988 إن الهجرة الدولية هي نتاج للنظام الرأسمالي، وأن نماذج الهجرة المتقدمة تميل إلى تأكيد تقسيم العالم إلى مركز (الدول الغنية) ومحيط (الدول الفقيرة) كما يتسبب التطور الصناعي في الدول الأولى في إحداث مشكلات هيكلية في اقتصاديات الدول الثانية مما يشجع على الهجرة، وفي هذا السياق يذكر أن الهجرة ليست فقط نتيجة لإنتاج القوي ولطلب العمل في الدول الصناعية ولكن بشكل اعم

[1] المرجع السابق، ص8.

لهياكل السوق العالمي تحليل هذه النظرية الهجرة بمنظور شامل، مؤكدة على أهمية اقتصاد السوق، وتشير إلى أن التبادلات بين الأنشطة الإقتصادية الضعيفة والأنشطة الاقتصادية القوية العالية المستوى، سوف يؤدي حتما إلى ركود في الأنشطة الأولى والتي تحبط الدوائر الاقتصادية والأطر الاجتماعية والثقافية فان هذه العلاقات غير المتكافئة تزيد من التشجيع على الهجرة بشكل أكثر نتيجة الفوارق في الأجور والوظائف ويرى أنصار هذه النظرية أن من نتائج تأثيرات العولمة ترك اقتصاديات العالم الثالث التي تعتمد على الزراعة وتصدير المواد الخامة والتأخر الصناعي هذا يفسر سبب تحرك تدفقات الهجرة نحو مسار واحد من المحيط إلى المركز[1].

بالتأكيد فإن التيارات الكبيرة للهجرة المعاصرة لا يمكن فصلها عن التفاوت الاقتصادي فقد تمت دراستها مع قضايا التنمية والتأخر في نفس الوقت، فقد ظهرت التحليلات الاقتصادية التقليدية لهجرة العمل حدودها وأظهرت أيضا أنها تركز بشكل أكثر على الجانب الفردي للهجرة ووجود ضروري لكسب أعلى أو إضافي يبرر الانتقال، وقد كان هذان الجانبان محل تشكيك من قبل الأعمال التي تشكل من الآن فصاعدا الاقتصاد الجديد لهجرة العمل، يتناول هذا التيار من تحليل الهجرة كعملية ترتكز على اختبار جماعي ويأخذ الوحدة العائلية كإطار للتحليل[2].

4- السببية التراكمية: في تزايد دوافع الهجر ووفقًا لهذا المنطق، فإن هجرة بعض أفراد منطقة معينة أو إقليم معين يساهم عن طريق تحويلاتهم المالية بخلق قدر من عدم المساواة مما يدفع غيرهم من نفس المنطقة أو الإقليم إلى الهجرة نتيجة تزايد الشعور بالحرمان خاصة في المناطق الريفية، وقد يخلق ذلك نمطًا جديدًا من الثقافة يطلق عليه" ثقافة الهجرة"، ويعنى به أن يصبح الميل إلى الهجرة جزءًا من النسق القيمي للأفراد في منطقة معينة.

[1] عبد العاطي السيد، مرجع سبق ذكره، ص 329

[2] عبد الله عطوي، جغرافية السكان، دار النهضة العربية، بيروت، 2001، ص 279.

5- نظرية الاقتصاد الجديد للهجرة: اقترح "ستارك" Stark سنة 1991 [1] المؤسس والممثل الرئيسي لاقتصاد الجديد للهجرة إطارا جديدا لتحليل اقتصاد هجرة العمل، يتناول الأسرة الريفية إزاء ما تواجهها من أخطار (التقلبات المناخية والتفاوت في أسعار المنتجات الزراعية) التي يمكن أن تؤدي إلى هجرة أفرادها، وفي هذا الصدد فان هجرة أحد أفراد العائلة يؤمن بمضاعفة مصادر دخل العائلة ويضمن دخلا مضمونا عن طريق التحولات المالية، فنحن نشهد تحول الأبعاد الفردية للهجرة إلى إستراتيجية جماعية تدفعها وتنظيمها الوحدة العائلية، أنها شكل من أشكال العقد المبرم بين المهاجر وعائلته التي ساندته حتى يهاجر وذلك في مقابل واجبات والتزامات تجاه كل الأفراد من الرجال والنساء الذين ساهموا في سفره وإقامته في الخارج، حيث هناك التعاون بين العائلات أو الأفراد خاصة في المهجر أي هناك من يعطي وعود ويحفز علي الهجرة بتقديم مساعدات أثناء الوصول إلى الضفة الأخرى، وهكذا يصبح المهاجر ضمانا ضد الفقر وضد الحصول السيئ أو المرض وأيضا لا يقتصر الاقتصاد الجديد للهجرة على وضع سوق العمل في الاعتبار فحسب بل يتسع نطاق العملية ليشمل المجموعة الأسرية ككل[2].

فإن الأسر لا تبحث فقط عن زيادة مصالحها ولكنها تبحث أيضا عن تقليل تعرضها للمخاطر عن طريق تنويع مواردها، ومن هذا المنظور تصبح الهجرة بالنسبة للدول النامية بمثابة ضمانات اجتماعية للدول المتقدمة، وهكذا تصبح المجموعة الأسرية الوحدة المركزية لاتخاذ القرار كما يميل دخل المهاجر إلى التقليل من مخاطر البطالة المحلية وتلعب التحولات دورا هاما ليس فقط في اقتصاد العائلة ولكن أيضا في اقتصاد الدولة كلها، وفي هذه الحالة تصبح هجرة العمل بالنسبة لبعض الدول بشكل خاص اقتصادا الدولة كلها، وفي هذه الحالة تصبح هجرة العمل بالنسبة لبعض الدول بشكل خاص اقتصادا تصديريا مما يدفع

[1] نفس المرجع، ص 280.

[2] المرجع السابق، ص 280.

إلى تسهيل السفر وذلك بهدف جني الأرباح[1]، ومن خلال التفسير الاقتصادي للهجرة أن المهاجر يترك موطنه بحثا عن العمل وأن السلوك الهجري يساير نموذج تعظيم المنفعة الاقتصادية في مستوى يفوق ما كان عليه في موطنه الأصلي، ولقد بالغ بعض الاقتصاديين في أهمية العوامل الاقتصادية هذه حتى وجدنا من يقول إذا عرفنا منطقة معينة ومواردها الفيزيقية من خلال تاريخ هذه المنطقة وثقافتها فانه يمكن تحديد حجم سكانها، والعدد المطلق لهؤلاء السكان من خلال المدخل الاقتصادي وحده وبالرغم من أهمية المدخل الاقتصادي إلا أنه تجاهل أن ثمة عدة عوامل يمكن أن تؤثر على تفسير السلوك الإنساني حيث ترى النظرية الاقتصادية إن الشخص المهاجر هو سيد قراره بالرغم من عوامل أخرى سببها السياسات الحكومية في بلد الاستقبال أن هناك حالات كثيرة من الهجرة كانت نتيجة السياسات المتبعة من طرف الحكومات في البلد الأصلي كالحرمان والظلم الاجتماعي وأخيرا إن التفسير الاقتصادي ساهم في إضفاء الضوء على السلوك الهجري لكن تبقى بمجرد مساهمة فقط من خلال الجانب الاقتصادي فهناك نظريات أخرى ساهمت بدورها في الجوانب الأخرى للتفسير سلوك الهجرة[2].

6- ثنائية أسواق العمل: الهجرة حسب بيور Piore تحدث بسبب وجود طلب دائم على اليد العاملة من قبل المجتمعات الصناعية يجعلها بحاجة ليد عاملة للقيام بالأعمال التي يرفضها الوطنيون، أعمال خطرة لا تتطلب أي تأهيل علمي أو مهني و بأجور منخفضة ، فرفع الأجور لا يمثل حلا لجلب العمالة الوطنية، الأمر الذي يحتم اللجوء إلى العمال الأجانب الذين يقبلون العمل في هذه القطاعات، و الأجور مهما كانت منخفضة فهي أفضل مما يتقاضونه في دولهم.

[1] احمد الرباعية، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[2] المرجع السابق، ص19.

و هكذا فالحاجة لليد العمالة المهاجرة لدى الدول الصناعية المتقدمة هي حاجة هيكلية .و أهمية هذا النموذج ليست في تقديم تفسير شامل للهجرة بل الكشف عن عامل رئيسي هو الطلب الهيكلي على اليد العاملة الأجنبية .كما يبين خطأ الفكرة القائلة أن المهاجرين ينافسون اليد العاملة الوطنية.

7-نظرية الشبكات: إن البعد المتعلق بشبكات الهجرة مهم للغاية لأنه يفسر استمرار ظاهرة الهجرة عن طريق إقامة الروابط الاجتماعية بين المهاجرين وغير المهاجرين، تلك الروابط التي تربط أكبر دول المنشأ ودول المقصد في الواقع يقدم كل مهاجر فرصا لأشخاص من محيطه (فرد من أسرته، أو عشيرته، أو من الجيران.. .)[1] لحثهم ومساعدتهم على الهجرة، وفي هذا الإطار فان قرار السفر لا يقوم بشكل أساسي على حساب اقتصادي وعقلاني صرف على النحو الذي تدعو إليه النظرية النيوكلاسيكية ولكن على المعلومات التي تم جمعها عن مدى توفر الأشخاص الذين يستطيعون دعم المهاجر ماديا ونفسيا خلال جميع مراحل انتقاله.

- تسمح شبكات الهجرة وذلك من خلال تأثيراتها في تقليل المخاطر والتكاليف عن المهاجرين والمهاجرات المستقبلين بالاستمرار الذاتي بعملية الهجرة.
- إن ترابط شبكات الهجرة بين الأشخاص المنتمين لنفس المجتمع الأسري والعرفي واللغوي والديني وتعمل تلك الشبكات كمقدمة لخدمات تقلل من تكلفة الهجرة.
- إن الأخذ في الاعتبار بوجود مخزون من تعداد المهاجرين المشتتين في عدة مدن وبلدان، وهو احد المعايير الهامة التي تتدخل في قرار الهجرة، فهكذا كلما كانت الشبكة متطورة كلما انخفضت التكاليف وزادت الهجرة تطورا وتوافدا، ويلعب رأس المال الاجتماعي للمهاجرين أكثر أهمية من رأس المال المادي.

[1] عمر خليل معنى، نظريات معاصرة في علم الاجتماع، دار الشروق، عمان، 1984، ص 43.

- فيما يتعلق بنظرية الشبكات، تضل المؤسسة الأسرية جوهرية في التحفيز على الهجرة وتنمية قدرات المهاجر[1].

[1] المرجع السابق، ص44.

الفصل الرابع: الهجرة ومفاهيم الاندماج

1- الهجرة و مفهوم الاندماج

2- الهجرة و ميادين الاندماج ومؤشراته

3- التعدد الثقافي و علاقته بالاندماج.

1-الهجرة و مفهوم الاندماج

إن حركة الهجرة من بلد إلى آخر تحمل العديد من المتغيرات البنيوية والشكلية لدى البلدان المستقبلة للمهاجرين وهذا بطبيعة الحال نتيجة طبيعية للتفاعل الذي سيحصل بين المهاجرين القادمين مع السكان الأصلين ولدراسة هذه الحركة العكسية الأطراف وفهمها نجد أن العلوم الاجتماعية بصفة عامة تعتمد على مجموعة من المصطلحات تهدف إلى إيجاد أطر لفهم الديناميكية الناتجة عن حركة الهجرة ومن بين هذه المصطلحات نجد كل من مصطلح: استيعاب absorption، التأقلم adaptation، التثاقف acculturation، الاندماج intégration، وهذا حسب[1] (heckman 1992)

ولفهم أهم مصطلح والمتمثل في الإندماج بشكل عام ثم العمل على تناوله على أساس مفهوم سوسيولوجي ثم القيام بالعمل على تتبع التطور التاريخي للمفهوم في الدراسات السوسيولوجية.

1 محمد مسلم، الهوية في مواجهات الاندماج عند الجيل المغاربي الثاني بفرنسا، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 37.

1-1- معاني الاندماج بصفة عامة

- الاندماج كتصور ربما يعرف على أساس أنه الاستقرار في العلاقات بين الأجزاء داخل نظام معين
- أيضا يعرف الاندماج على أنه عبارة عن مسار ينتج عن درجة معينة من الترابط والتداخل للتعبير عن نوعية العلاقات داخل النظام ككل ومن هذا يمكن الاعتماد على ثلاث نقاط أساسية لتوضيح مفهوم الاندماج باعتباره مسار:
  - هو عبارة عن عملية تؤدي إلى ربط العناصر المنفردة ببعضها البعض لتشكل بنية جديدة.
  - أيضا هو عبارة عن إضافة عناصر أو أجزاء منفردة وذلك بتجميعها في بنية سالفة الوجود، لتشكل ترابط كلي.
  - أيضا من بين مفاهيم ودلالات مصطلح الاندماج نجد أنه عبارة عن مفهوم يدل على صيانة وتحسين العلاقات داخل نظام أو بنية معينة.

فكل هذه المفاهيم والتصورات حول مصطلح الاندماج هي على المستوى العام فقط وتتداول في العديد من الميادين والدراسات ومن هذا فلا بد من تحديد مفهوم الاندماج في السياق العلمي الذي يهمنا ويخدمنا في إطار الدراسة، فمفهوم الاندماج في إطاره السوسيولوجي يدل على درجة معينة من الاستقرار ومستوى من التعاون في العلاقات داخل النظام الإجتماعي وبين وحداته.

كما يعتبر الاندماج من المنظور السوسيولوجي على أنه عبارة عن مسار وعملية تقوم على تعزيز وتقوية العلاقات داخل النظام الاجتماعي وذلك بإدخال قواعد ومجموعات جديدة إلى النظام الاجتماعي ومؤسساته الموجودة سلفا، فاندماج المهاجرين في البداية هو عبارة عن

مسار فإذا ما نجح هذا المسار يمكن اعتبار أن المجتمع مندمج مع وحداته[1].

وحسب (Lock Wood 1964) يعتبر أن نظام الاندماج هو عبارة عن انعكاس ونتيجة للوظائف التي تقوم بها المؤسسات والمنظمات مثل الدولة وبعض النظم الفرعية مثل النظام القانوني والاقتصادي والثقافي وهذا بالتعاون بين هذه النظم.

بهذا المنظور يعتبر(لوك) أن الاندماج عبارة عن انصهار الأفراد في النظام الإجتماعي وأيضا هو عبارة عن خلق وتأسيس لعلاقة بين الأفراد من حيث توجهاتهم نحو المجتمع الجديد وأيضا هو عبارة عن الوعي الكامل بضرورة التفاعل والتعاون بين الأفراد والمجموعات مع النظام الاجتماعي الجديد[2].

والاندماج هو عبارة عن إيجاد موقع ومركز للفئات الوافدة الجديدة داخل النسيج الاجتماعي والذي يتم عن طريق بعض الآليات والأدوات مثل اللغة والوظيفة وأيضا ضمن مجموعة من القيم المبينة على فكرة الحق والواجب.

والاندماج تتعدد صوره ومصطلحات ومن هذا يقترح خمسة أشكال لتعزيز الاندماج وهي عبارة عن مرتكزات يتضمنها الاندماج وهي كالتالي:

1/ التثاقف: أيضا يعرف بمصطلح La socialisation وهو عبارة عن المسار الذي من خلاله يكتسب الفرد المعرفة والمعايير الثقافية والمهارات التي يحتاجها للتفاعل والتواصل بنجاح المستقبل.

2/ التموقع: يتمثل في الموقع الذي يكتسبه الفرد المهاجر داخل المجتمع المستقبل له وهذا داخل المنظومات والمؤسسات المختلفة مثل المنظومة التعليمية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كما أيضا من بين معاني مصطلح التموقع اكتساب بعض الحقوق مثل قدرته على تأسيس علاقات اجتماعية وتحقيق تغلغل ثقافي واجتماعي واقتصادي داخل السلم الاجتماعي

---

[1] – Andera et Maryse tripier, sociologie de l'immigration, Edition de la couverte 9 bis, rue Hovelacque 15017, 2009, paris, P 101.

[1] محمد مسلم، مرجع سبق ذكره، ص54.

3/ الانـدماج المعنـوي: وهـو عبـارة عـن الشـبكات والعلاقـات التـي يشـكلها الأفـراد الـذين يتقاسمون ويتقاطعون فـي التوجيهات والمنطلقات وهذا المفهوم يعكس الجانـب المعنوي من المسـار الانـدماجي ويتضـمن مفهوم الصـداقة والعلاقـات العاطفيـة والـزواج بصـورة أوسـع أي العضوية داخل المجتمع المستقبل للمهاجر بشقه المعنوي.

4/ تحديـد الهويـة: يركـز هـذا العنصـر علـى الهويـة التـي يكونهـا المهـاجر عـن نفسـه فـي مواجهة النظام الاجتماعي للبلد المستقبل له ومفهوم الهوية الشخصية الناتج عن انفتاحه عن المجتمع المضيف له.

5/ الاستيعاب أو التمثيل: كغيره من المصطلحات التي سبق الحديث عنها فإنـه يصـعب تعريفه وتحديده بدقة ومن بين التعاريف نجد أن الاستيعاب قد يكون عملية تقديم الشـيء كمماثل أي بمعنـى التحول إلـى المماثلـة أي الاستيعاب هو التشبه بـالآخر، فعمومـا يعـرف الاستيعاب علـى أنـه العمليـة التـي بواسطتها تستطيع أقليـة اجتماعيـة أو عرقيـة تبنـي القيم المهيمنة وسلوكات المجتمع الذي تحاول أن تندمج فيه، ليصبح مع الوقت ذوبانها فيه حتميا.

إن استيعاب الآخر يعني أنك تجعله يتشبه بك، يقترب منك ومن أفكارك ومن نمط معيشتك ومن تصورك للحياة لتجعله مماثلا لك، فعملية التحول هذه واقترابه منك (أي من الثقافة أو المجتمع الذي يستوعب) تجعله في المقابل يبتعد تدريجيا عن أصله وعن ثقافته وفي النهاية فإن الاستيعاب يفترض ذوبانه في المجتمع المضيف وحول هذا المعنى تكتب J–Tapinos مؤكدة أن الاستيعاب يفترض أن الأجنبي يجب عليه أن يترك ويتخلى عن الخصائص الوطنية لأمته الأصلية[1]

2– الهجرة و ميادين الاندماج ومؤشراته:

إن مسار الاندماج يتضمن مجموعة من الميادين المتعددة والمتداخلة فيما بينها وذلك بهدف إنجاح وتحقيق المسار الاندماجي الكامل ومن بين هذه الميادين نجد:

[1] محمد مسلم، مرجع سبق ذكره، ص 51.

- الميدان السوسيو اقتصادي
- الميدان القانوني السياسي

فكل هذه الأبعاد تتداخل فيما بينها لتحقق مسار اندماجي كامل وفي نفس الوقت نجد أن كل ميدان يركز على مجموعة من المؤشرات خاصة به وذلك لتحديد مستوى عملية الاندماج ومدى استيعابها للسياسات الخاصة بالاندماج.

2-1- الميدان السوسيو اقتصادي:

ويتضمن هذا الميدان مجموعة من المؤشرات التي تعمل على بلورة مفهوم الاندماج السوسيو اقتصادي عمليا ويمكن تعدادها في خمسة مؤشرات والتي يعمل بها لقياس مدى تقدم مسار عملية الاندماج في مجتمع الاستقبال بالنسبة للمهاجرين وهي كالتالي[1] :

1-التشغيل

2-مستوى الدخل

3-الأمن الاجتماعي

4-مستوى التعليم

5-السكن

أ/ التشغيل :

إن مؤشر التشغيل في المسار الاندماجي للمهاجرين يعتبر الطريق الرئيسي الذي تتخذه أغلب الحكومات والمجتمعات التي تتبنى سياسات للهجرة القائمة على إدماج المهاجرين، ويرتكز هذا المؤشر على معرفة مدى الفروقات بين الناشطين الاقتصاديين وغير الناشطين

[1] European commission report, han eanentzinger and renske biezeveld, «benchmarking in immigration integration August 2003 «Rotterdam, P 32.
http://ec.european/justice/funding/2004/2007/doc/study-integration.pdf,consulté le 12/03/2015.

من بين الجاليات المهاجرة وهذا بالمقارنة مع القوة العاملة المشاركة في الاقتصاد بشكل عام كما أيضا يعمل هذا المؤشر على التركيز على الكفاءات والمؤهلات ذات المستوى العالي بين المهاجرين بهدف الاستفادة منها[1]

ب/ مستوى الدخل:

أيضا نجد أن هذا المؤشر بصفة عامة يرتبط بشكل مباشر بسوق الشغل داخل البلد المستضيف وهذا المؤشر يعمل على تبيان مستويات الدخل بين الفئات المهاجرة وذلك من خلال كيفية توزيعه ومستوياته مقارنة مع أفراد الدولة المستقبلة للمهاجرين لكن من بين الإشكالات التي ترتبط بهذا المؤشر هو الصعوبة في الحصول على البيانات بين الفئات المهاجرة وهذا لاعتبارات ثقافية سائدة بين المهاجرين التي تعتبر أن قضية الدخل شأن خاص، فالحصول على بيانات دقيقة حسب الخبراء تكون ضعيفة جدا في هذه الحالة.

ج/ الأمن الاجتماعي:

يرتبط هذا المؤشر بالنظر إلى مدى استفادة المهاجرين من الرفاه الاجتماعي والتوظيف في المراكز المتقدمة في هرم المجتمع وخاصة مدى استفادة أبناء المهاجرين من المساعدات الاجتماعية بالمقارنة بأبناء السكان الأصليين داخل البلد المستضيف.

د/ مستوى التعليم:

يعتبر التعليم بصفة عامة نقطة حاسمة في تطور أي مجتمع وهذا لما يفرزه من المكاسب ومن هذا فضرورة اكتساب المهاجرين مستويات متقدمة من التعليم يعتبر مؤشر إيجابي أو سلبي على مستوى تأثيرهم ووجودهم داخل المجتمعات المستقبلة.

والمستوى التعليمي المتقدم هو الذي يضمن للمهاجرين مواقع متقدمة في سوق العمل والسلم الاجتماعي ويعمل هذا المؤشر على قياس مستوى التعليم بين المهاجرين من جهة ومواطني البلدان المستقبلة للمهاجرين من جهة أخرى وذلك من حيث حجم الهوة فإذا كانت الهوة

[1] Ibid, P 33.

والمستويات متقاربة فهذا دليل على أن المسار الاندماجي في الطريق الصحيح وأن هناك عملية اندماجية وأما إذا كانت الهوة متباعدة فهذا أيضا دليل على اختفاء أو تأخر أو تهميش في العملية الاندماجية.

هـ/ السكن:

فيما يخص مؤشر السكن لقياس مستويات الاندماج يركز هذا المؤشر على نوعية السكن ومدى قدرة المهاجر على الحصول على سكن وأيضا قدرته على الاختيار لمكان إقامته وأيضا يعمل هذا المؤشر على إبراز السياسات الحكومية للدول المستقبلة للمهاجرين في سياسة الإسكان بصفة عامة.

2-2- الميدان القانوني والسياسي للاندماج

تندرج ضمن هذا الميدان مجموعة من المؤشرات وهذا على غرار الميدان الأول السوسيو اقتصادي ويعتمد عليها في قياس مدى تقدم المسار الاندماجي في المجال القانوني والسياسي ومن بين هذه المؤشرات نجد:

أ -ازدواجية الجنسية

فهذا المؤشر يعمل على إبراز البلدان التي تتخذ السياسات الخاصة بالهجرة من حيث انغلاقها أو انفتاحها فالعمل بازدواجه الجنسية دليل على أن سياسة البلد اتجاه المهاجرين انفتاحية والعكس كذلك.

وأيضا يعمل هذا المؤشر على تحديد العلاقة بين البلدان المصدرة للهجرة والبلدان المستقبلة لها في قضية دعم المسار الاندماجي من عدمه[1].

ب- المشاركة السياسية:

يهدف هذا المؤشر إلى تبيان مدى مشاركة المهاجرين في الانتخابات وذلك من حيث القدرة على الترشح، الحرية في اختيار الممثلين وأيضا في طرح المتمثلين وعدد المنخرطين في

[1] Ibid, P 35.

العمل السياسي من خلال الأحزاب، وأيضا عدد المهاجرين كأعضاء في المجالس المحلية والإقليمية والحكومية. وأيضا مدى الوصول إلى الخدمات العمومية والخدمات التي تقدمها المنظمات الغير حكومية ذات الطابع السياسي.

ج –المشاركة في فعاليات المجتمع المدني:

يركز هذا المؤشر على المستويات المتعلقة بانخراط المهاجرين في منظمات المجتمع المدني وذلك من خلال معرفة طبيعة هذه المنظمات هل تقوم على أساس عرقي أم إثني أو أنها تعبر عن قضايا المهاجرين بغض النظر عن الإنتماء والأصل وتهدف إلى تحقيق المسار الاندماجي للمهاجرين.

د–الدور الإعلامي :

يعتبر دور الإعلام في البلدان المستقبلة للمهاجرين جوهريا وحاسما في بعض الأحيان وهذا يعود إلى المساحة التي تلعبها وسائل الإعلام في رسم الصورة حول المهاجرين وحول حركتهم داخل المجتمعات المستقبلة للمهاجرين ويبحث هذا المؤشر في الكيفية التي يظهر الإعلام المهاجرين.

3- التعدد الثقافي و علاقته بالاندماج:

إن مصطلح التعدد الثقافي أصبح من المواضيع الهامة والأساسية في كل من الخطابات السياسية والنقاشات الفكرية والأكاديمية فالمصطلح قد أدرج وأصبح أساسيا في محاولة فهم وإيضاح المسار الاندماجي للمهاجرين في المجتمعات المستقبلة للهجرة والمصطلح يتضمن كل من الاتجاهين المعروفين في التحليل: الجانب المعياري والوصفي.

فالتعدد الثقافي أصبح من المصطلحات التي تأخذ حيزا كبيرا في فهم وتحليل أنماط المجتمعات الجديدة التي أصبحت تتميز بالتعدد الاثني والثقافي وذلك عبر التدفقات التي أحدثها المهاجرون، كما أيضا نجد أن مفهوم التعدد الثقافي جاء كرد فعل عن الأصوات

المطالبة بإدارة سياسة الهجرة بالاعتماد على احتواء المهاجرين كليا وذوبانهم ضمن المجتمعات المستقبلة وهو ما يعرف بمصطلح Assimilation و يدل على العملية التنازلية التي يقوم بها المهاجر من خلال تخليه عن مجموعة القيم والثوابت والممارسات السابقة المتعلقة ببلده الأصلي.

ومفهوم التعدد الثقافي في أغلب الأحيان يناقش على مستويين المعياري والوصفي وهو في العموم يدرس الاتجاهات الخاصة والعامة في إطار وهو في العموم يدرس الاتجاهات الخاصة والعامة في إطار السياسات والإجراءات اتجاه مواضيع الهجرة[1].

3-1- المستوى الوصفي:

ففي هذا المستوى نجد أن مصطلح التعدد الثقافي يستعمل للدلالة عن التغيرات الاجتماعية في التركيبة الإثنية للسكان، وذلك لأن العديد من المجتمعات المستقبلة للمهاجرين انتقلت من مجتمعات متجانسة في التركية السكانية إلى مجتمعات غير ذلك فأصبح بالإمكان مشاهدة مظاهر التنوع الثقافي داخل هذه المجتمعات بمعنى أن الممارسات الثقافية التي تعد أجنبية بالنسبة للبلدان المستقبلة للمهاجرين أصبحت ظاهرة، في المجالات الدينية والثقافية وأنماط الحياة الأخرى.

3-2- المستوى المعياري:

في هذا المستوى نجد أن مفهوم التعدد الثقافي يركز على العناصر المعيارية التحليلية بمعنى أنه لابد على البلدان المستقبلة للمهاجرين أن تعترف بأنها بلدان أصبحت تتشكل من مجموعة واسعة من المهاجرين وأيضا ضرورة الاعتراف بحاجتها للمهاجرين وأن تتقبل كل

[1] مكتب العمل الدولي، نحو منهج جديد للعمال المهاجرين في الاقتصاد العالمي ، التقرير06، جنيف،2004، ص22

التغيرات السياسية والثقافية والاجتماعية ومن بين المضامين التي ينطلق منها مفهوم التعدد الثقافي والتي تعتبر بصفة عامة المرتكزات الأساسية له افتراضه بعدم وجود أي ثقافة أصيلة ونقية بل نجد أن كل ثقافة تتداخل في عناصرها كلها أو بعضها مع عناصر الثقافات الأخرى فالثقافات غالبا ما تفسر بأنها مجموعة من التداخلات والتمازجات بين الثقافات المتعددة والثقافة هي عبارة عن عملية مستمرة النمو والتطور ومن هذا المنظور تعتبر ثقافات المهاجرين على أنها عبارة عن إثراء لثقافات المجتمعات المستقبلة للمهاجرين.

كما أن الاعتراف بالتعدد الثقافي داخل المجتمعات المضيفة للمهاجرين هو عبارة عن بناء وتوسيع للقيم والمبادئ بهدف التصدي للتيارات والتوجيهات المتطرفة من القوميين الذين يقفون على فكرة الذوبان الكلي للمهاجرين دون غير[1]1.

وفي هذا السياق اعتبر بأن مصطلح التعدد الثقافي هو اتجاه إيجابي وخادم لفكرة وجود أقليات عرقية داخل المجتمعات المستقبلة للمهاجرين، كما أنه يمكن أن يساهم في بناء مجموعة من البنى القائمة على التنازلات تقلل من التمييز العنصري والتهميش القائم اتجاه المهاجرين كما تساهم أيضا في عملية إدارة السياسات القائمة على المساواة في الفرص[2]2.

[1]محمد مسلم مرجع سبق ذكره، ص 88.

[2] Micheline Labelle, François Rocher et Rachad Antonius, "immigration diversité et sécurité les association arabo-musulmanes face a l'état au canada et au Québec", presses de l'université de Québec, 2009,canada, P.119

الفصل الخامس: سياسة الإدماج و الاندماج المهني للطلبة الأجانب بسوق الشغل الفرنسي

1- الاندماج المهني

2- أنواع الاندماج المهني

3- مظاهر الاندماج المهني

4- العوامل المؤثرة في عملية الاندماج المهني

5- سياسة الإدماج و التشغيل الفرنسية اتجاه الطلبة الأجانب

6- تحول المشروع الدراسي إلى مهني للطلبة الأجانب بفرنسا

1- الانـدماج المهنـي : إن كلمـة الانـدماج المهنـي[1] فـي معناهـا العـام يعنـي التكامـل والتوحد، كما جاء تعريف الاندماج في كتاب علم الاجتماع الصناعي "لباركر"و آخرون: "إننا نتكلم عن احد الأشخاص باعتباره مندمجا في عمله إذا كان يجعل من العمل غلافا انفعاليا له أهميته، وإذا كان العمل يعني له الشيء الكثير بالنسبة له".

إلا أن الانـدماج بهـذا المعنـى يعتبـر كميـا فقـط، ولا يصـف شـيئا متعلقـا بالنمـاذج الممكنـة والمختلفة، ويمكن أن نلخص لاندماج في ثلاثة مظاهر أساسية وهي :

- المعنـى لـذي يـرتبط بالعمـل، - الشـعور بالتوحـد فـي العمـل، - الاغتـراب عـن العمـل ومتضمناته والدرجة التي يعتبرها بمثابة الاهتمام الأساسي في الحياة.

وحسب هذا التعريف فان الاندماج يقابله الاغتراب، الذي لا يكون عن العمل فقط بل عن متضمناته، فالاندماج كذلك هو "الترابط العائد لتبادل الخدمات"[2]

وهذا يعنـي أن الانـدماج المهنـي أو الـوظيفي يحـدث فـي ظـل نسـق معين يقوم بـه أعضـاؤه بـأداء وظـائفهم المتخصصـة، ولكنهـا متكاملـة. ممـا يـدل علـى وجـود تبـادل بينـهم، وهـذا بعـد إدراك الفرد لمكانته ويقوم بدوره على أكمل وجه، ومنها يتحقق التوافق والانسجام بين مختلف الفئات السوسيومهنية، ويعود الفضل بطبيعة الحال إلـى العنصـر الفعـال، ألا وهـو العامـل فـي حد ذاتـه، ثـم الإدارة مـن خـلال تـوفير الشـروط والوسـائل التـي تسـاعد الفـرد علـى أداء مهامـه بنجاح.

من خلال عملية الاندماج المهني يتم إخضاع العمال إلى أربع متغيرات أساسية:

[1] محمد بومخلوف، اليد العاملة الريفية في الصناعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص69.67.

[2] حسن الساعاتي، علم الاجتماع الصناعي، دار النهضة العربية، بيروت، ط3، 1980، ص323.

1) ارتباط العمال بعملهم ويتمثل ذلك في عاملي التعب والرضا حيث يرى انه بدأت الرؤية تتضح حول الآلات باعتبارها لم تضع من اجل أن تنتج فقط، ولكن أن تسير من طرف العمال أيضا وعلى أساسها تنتج أثار سيئة للآلة وهي : كفقدان الحرية، فقدان الشخصية، فقدان المثل المرتبطة بالعمل.
2) إن العمل الجيد مرتبط بالقيادة ومواجهة الواقع، لان العامل في المؤسسة يجد نفسه تأثير عدة عوامل وضغوطات فهنا تصبح حريته محددة، فالعامل الماهر يأخذ هذه النقطة بالإيجاب، وليس بالسلب، حتى يحقق ذاته في العمل.
3) ارتباط العمال مربوط بالعمل، كالعلاقات الإنسانية الحسنة هي التي تسمح للعمال بالاحتكاك والاتصال، والعمال الذين لايجدون دعما في احتكاكهم مع أتباعهم فإنهم يشعرون دائما بصعوبة الاندماج مع الوسط الاجتماعي للمؤسسة.
4) بالإضافة إلى المؤثرات الخارجية والتي تكمن في الحي والأصل الجغرافي والأسرة حيث أن الجو العائلي يؤثر على موقف العمال ونفسيتهم.

وبعد هذه التعاريف النظرية، يمكن القول أن الاندماج يعكس درجة الاندماج مع درجة المشاركة في مختلف الأنشطة الاجتماعية والثقافية للتنظيم، والإدراك لمختلف مفاهيمه الأساسية والتي يعمل بها والأسس التنظيمية الأخرى، وعلى ضوء هذا الإدراك ودرجته تتحدد درجة المشاركة.

2- أنواع الاندماج المهني : هناك أربعة أنواع وهي كالتالي[1]:

2-1- الاندماج المؤكد : وهو الذي يجمع بين الرضا في العمل واستقرار الشغل، بمعنى أن العامل تكيف مع منصبه الجديد، وراضيا على ذلك بحيث يقوم بواجبه

[1] حسن منسي، ديناميات الجماعة والتفاعل الصفي، ط1، عمان، دار الكندي.

المفروض عليه على أحسن وجه، وكل هذا يأتي بنتيجة الاستقرار المهني وتفادي دوران العمل والتحركات المهنية والشكاوي المستمرة.

2-2- الاندماج غير المؤكد : يمزج بين الاستقرار في الشغل والرضا عن العمل، يعني هذا أن العامل يشعر بالرضا بالرغم من عدم حصوله على منصب دائم مثلا أو دائم التنقل الوظيفي.

2-3- الاندماج الصعب : وهو الذي يجمع بين عدم الرضا داخل المؤسسة واستقرار الشغل، ففي هذه الحالة يشعر بعدم الرضا بالرغم من حصوله على منصب دائم، ويعود هذا لعدم ملائمة المنصب مع طموحاته أو تخصصه مثلا وهذا ما يجعله يعيش حالة الاغتراب عن العمل.

2-4- الاندماج المقصى: عدم الرضا وعدم الاستقرار الوظيفي في العمل، وهذا يرجع بالدرجة الأولى لسوء التخطيط وكذا في الاختيار والتعيين وبطبيعة الحال يتم فيها التوظيف العشوائي أين يتم وضع العامل في المكان الغير المؤهل إليه، وينتج عن هذه العملية، عدم التكيف مع المنصب، وكذا عدم رضاه ولهذا يكون عدم التقدم ونتيجة لعدم الاستقرار الوظيفي.

3- مظاهر الاندماج المهني: تظهر آثار الاندماج في أفعال وتصرفات الفرد وسلوكاته ومردوده الإنتاجي، ومن هذه المظاهر مايلي:

3-1- الانضباط في العمل: يظهر في انخفاض نسبة التغيب، فمن المؤكد أن للتغيب يدل على عدم تكيف الفرد، مما يساعد على الاستياء الجماعي، إضافة إلى الحفاظ على أوقات العمل وعدم الميل إلى التغيب، وهذا يدل على عدم تضمره وبالتالي فهو راض عن أسلوب العمل المعمول به داخل المؤسسة.

3-2- ارتفاع الروح المعنوية: عندما يشعر العمال بأهميتهم في المؤسسة وبان الآخرون يحترمون ويقدرون مجهوداتهم فهذا يرفع من معنوياتهم وعلى المسؤولين أن يقوموا بتقدير العمال وتشجيعهم على ممارسة العمل على أحسن وجه والعمل على تنمية قدراتهم وكفاءتهم، حتى لاينتابهم عندها الشعور بالظلم والحرمان والضعف ويتسبب ذلك في انخفاض معنوياتهم.

3-3- قلة الشكاوي من طرف العمال : إن قلة الاحتجاجات والاضطرابات والشكاوي من طرف العمال، دليل على أن العامل راضيا بعمله، وعلى عدم وجود الظلم ضده، ويعني كذلك انه متفق مع زملائه في العمل من جهة والإدارة من جهة أخرى وانه راض على أسلوب العمل المعمول به في المؤسسة.

3-4- الشعور بالأمن في العمل : إذا كان العامل يشغل منصب عمل آمنا وكان يعمل في ظروف حسنة ومناسبة، وله اجر ملائم في المهنة التي يمارسها فهذا كفيل بان يجعل العامل يعمل في اطمئنان ويحس بالأمن والارتياح، وهذا الأمر بطبيعة الحال يشجعه أكثر على الاندماج داخل المحيط الاجتماعي للمؤسسة، ويبذل ما في وسعه لإثبات قدراته ومهاراته المهنية.

4- العوامل المؤثرة في عملية الاندماج المهني

سنرى من خلال هذا العنصر كيف انه ليس كل عمل كفيل بان يجعل من الفرد عضوا مندمجا داخل عالم العمل، فرغم ما يتجلى به العمل من مزايا ايجابية فانه قد يكتسي أيضا طابعا سلبيا تحت تأثير عوامل محددة تجعل منه عمل مغترب، ينفر منه شاغله لاعتباره مغتربا عنه وعن ذلك التنظيم الذي من المفروض انه عضوا فعالا فيه يصبوا إلى التفاعل للحفاظ على توازنه.

فالتكامل يستعمل هنا للتعبير عن مفهوم الاندماج الذي يتمثل في درجة تفاعل الفرد مع أعضاء النسق الاجتماعي، ونبادر القول ضمن هذا الإطار بان نتائج عدم الاندماج التي قد تحدث داخل التنظيم لعوامل محددة تأخذ أشكالا متعددة بحيث يعد الاغتراب من ابرز أشكالها الأساسية باعتباره المقابل السلبي له، ذلك لكون أن عملية الاندماج مرهونة في حدوثها ببعض العوامل الأساسية الذي إذا ما توفرت فان الفرد باستطاعته الاندماج بسهولة داخل التنظيم، وأول هذه العوامل وأهمها تأثيرا على الاندماج عامل الاختيار المهني، الذي يعني أن الفرد قد اختار طبيعة عمله الذي يمارسه في ظل تنظيم معين بمحض إرادته الخالي من طابع الإكراه، وذلك وفقا لخصائص محددة تميزه كالمستوى التعليمي والتكويني، الجنس وغيرها، كما قد يكون اختاره لأنه قادر على منحه أجرا محترما، مناسبا، أو لأنه عمل مستقر يضمن له مستقبلا ومسارا مهنيا زاهرا.

يبدو أن الواقع قد اثبت انه قليلا ما تستند عملية التشغيل إلى مثل هذا العامل وذلك خاصة أمام تأزم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ورواج ظاهرة البطالة بنسبة مرتفعة على مستوى المجتمع، لان مثل ذلك الوضع المزري يرغم أعضاء المجتمع كالشباب البطال، إلى الرضوخ لأمر الواقع بقبول أي نوع من العمل كان، مما يتسبب ذلك في عدم تكيفه المهني وشعوره بالاغتراب عن ذلك العمل الذي فرضته عليه الظروف القائمة، حيث تزداد حدة مثل هذا الشعور خاصة عند أولئك الذين يتمتعون بمستوى تعليمي مرتفع أي ذوي الشهادات الجامعية[1].

إن كل عمل لا يتكيف معه الفرد ولا يحسن اختياره، له مفاعيل مضرة أهمها الاغتراب، فكل عمل يشعر الذي يقوم به انه خارج عنه هو بكل ما للكلمة من معنى عمل مغترب، مما لا يسهم الفرد فيه في إظهار كفاءاته وقدراته، أي طاقاته المهنية، بحيث يسعى دائما

[1] زيدان عبد الباقي، علم الاجتماع المهني، مطبعة السعادة،ط1، القاهرة، 1976، ص2.

إلى التهرب منه بشتى الوسائل كالتغيب، والتذمر منه، عدم إتقانه له، ولا يعلق عليه أي اهتمام، فحين ينتهي نهاره يهم بالخروج مسرعا من ذلك التنظيم الذي يمارس في ظله عمله كأنما تحرر بذلك من عبوديته[1].

كما أن عدم التوافق المهني يسبب للفرد أضرارا ومتاعب جمة حين يضطر أحيانا إلى ترك عمله بكامل إرادته، أو حينما ينفصل من الجهة التي يعمل بها لعدم اتقانه لمهنته كما هو محدد ومرسوم من قبل إدارة التنظيم، بحيث يأخذ به ذلك إلى البحث من جديد عن تلك المهنة التي يمكن أن يتوافق معها مهنيا، وإذا لم يتيسر له ذلك فقد تذهب به البطالة حينها إلى تغيير نظامه في الحياة، وإتباع طريق محفوف بالانحرافات المضرة لنفسه ومجتمعه في آن واحد، واكتسابه لصفات الحقد والنقمة على من أسعدهم الحظ ورافقهم التوفيق في حياتهم المهنية[2].

فقد ثبت أن مشكل الاغتراب راجع في غالب الأحيان إلى إساءة وضع الفرد المناسب في مكانه المناسب، فمن المفروض أن تتم عملية التشغيل بصورة علمية قائمة أساسا على مبدأ الاختيار المهني الذي يتسم طبقا لخصائص الفرد المنحصرة في : التأهيل المهني، المستوى التعليمي والتكويني..، فيتعين بذلك أن يتفق منصب العمل مع ما يمتلكه الفرد من قدرات المعرفية والاستعدادات والسمات الشخصية، فالأفراد يختلفون في قدراتهم وإمكاناتهم وطموحاتهم وخصائصهم، فالأدلة الواضحة هي أن جميع الأفراد لا يصلحون لجميع الأعمال، وأن التفوق في واحدة من المهن لا يعني التفوق في مهنة أخرى غيرها[3].

---

[1] جورج فريدمان، بيارنافيل، رسالة في سوسيولوجية العمل، ترجمة يولاند عمانوئيل، منشورات عويدات، بيروت، 1985، ص 16، 17، 18.

[2] زيدان عبد الباقي، المرجع السابق، ص10.

[3] عبد الرحمان محمد العيساوي، مشكلات الشباب العربي المعاصر، د.م.ج،مصر،1992،ص36،37.

هذا وهناك عامل آخر، من شانه التأثير في عملية اندماج الأفراد مهنيا والمتمثل في الروح المعنوية، حيث قال الباحث"روثلسبرجر" في شان هذا العامل : "بمثل ماللصحة البدنية من أهمية للكائن الحي، فان للروح المعنوية قيمتها في النسق التعاوني[1].

وعليه فقد اعتبر الباحثان «كان ومورس" أن شعور الفرد بالرضى من جراء تكيفه مع عمله، والصلات التي تنشا في العمل تلعب دورا هاما في الرفع من الروح المعنوية، والتكيف قد يعني أكثر من مجرد التلاؤم مع الوظيفة، فهو يتعدى ذلك إلى علاقات العمل.

و كثيرا ماتؤثر طبيعة العمل المزاول في الروح المعنوية بانخفاضها أو ارتفاعها، على أساس أن الأعمال تختلف بمحتواها الوظيفي عن بعضها البعض، ومن حيث ماتتطلبه من مجهود ذهني وعضلي لأدائها وما تقتضيه من خبرة أو تكوين.

إن الروح المعنوية مرتبطة بمجمل مشاعر الرضى التي يشعر بها الفرد في محيطه المهني، فإننا نجد أن هذه المشاعر هي أشد ارتباطا بإشباع حاجاته في العمل المزاول، المادية منها، الاجتماعية، المعرفية، فهي كلها مترابطة ومتفاعلة مع بعضها البعض.

فالرضا عن العمل يتحكم بدوره في عملية اندماج الموظف داخل التنظيم، والذي يتوقف حدوثه عن إمكانية الموظف من إبراز مهاراته وقدراته المهنية بصورة تسمح التكيف بسهولة مع منصب العمل المتواجد فيه.

إن المكانة الاجتماعية تلعب دورا أساسيا في إشباع الحاجة الاجتماعية التي تعد مسعى كل الأفراد الذين يبذلون كل جهد من اجل الحصول عليها، فالحاجة إلى التقدير الاجتماعي تعتبر من أكثر حاجات الفرد أهمية، ويبقى العمل هو الوسيلة التي يستعين بها أفراد المجتمع لاكتساب مكانة اجتماعية ضمنه، وعلى هذا النحو يقول الباحث "برلنجهام": "إن العمل هو

[1] كيث ديفز، السلوك الإنساني في العمل، دراسة العلاقات الإنسانية والسلوك التنظيمي، ترجمة عبد الحميد مرسي وآخرون، دار النهضة، مصر، 1974، ص87.

مصدر معظم أوجه الإشباع الأساسية للأفراد، انه معينه الاجتماعي والمورد الأكبر لمكانته وسمعته بين زملائه"[1].

فقد يستمر الموظف في عمله من اجل إشباع تلك الحاجة الاجتماعية وهذا حتى ولو كان في حاجة إلى منافع مادية، ذلك لان طبيعة المكافآت التي يحصل عليها من عمله هي مكافآت اجتماعية أهمها التقدير الاجتماعي، فالتنظيم لم يعد عبارة عن مورد رزق فقط بل هو في ذات الوقت مركزا اقتصاديا واجتماعيا يتم فيه تكوين العلاقات الاجتماعية عن طريق التفاعل الاجتماعي بين الأفراد، وبروز المكانات الاجتماعية للأفراد بداخله وتحقيق الذات الإنسانية.

فالإنسان بطبيعته كائن نشيط يبحث عن تحقيق وجوده وتحسين هذا الوجود بأساليب مختلفة، فإذا كان هذا التنظيم صغيرا ومنظما تنظيما يراعي فيه حاجات أعضائه المتنوعة، فانه يمكن أن يصبح عبارة عن عائلة يجد في ظلها الفرد الارتياح والأمان ويندمج بالتالي بسهولة معها[2].

إن عملية الاتصال تخلق التفاعل الاجتماعي بين الأفراد والجماعات من خلال تحديده لمجرى الاستجابة التي قد تتخذ صورة القبول لفكرة معينة، أو الإحجام عن القيام بسلوك معين[3]، فعلى ضوء عملية الاتصال وكيفياته تتحدد المواقف والاتجاهات داخل التنظيم، والتنظيم الناجح في تنظيم اتصاله هو الذي يأخذ بعين الاعتبار الفوارق التي تميز أعضائه كاختلاف أساليب التفكير والمستوى التعليمي، والمزج بين الوسيلتين الاتصاليتين الكتابية والشفهية في الإعلام.

---

[1] أ. براون، علم النفس الاجتماعي في الصناعة، ترجمة محمد خيري وآخرون، مكتبة المعارف، بيروت،، ص 312،311.

[2] منصور فهمي، إدارة القوى البشرية في الصناعة، دار النهضة، القاهرة، 1978، ص332.

[3] علي محمد محمد، مجتمع مصنع، دراسة في علم الاجتماع التنظيم، الهيئة المصرية للكتاب، الإسكندرية، 1975، ص184.

ويرى بعض الباحثين، بان الاتصال هو روح التنظيم البيروقراطي، إذ أن البيروقراطية هي نفسها نظام للاتصال متكون من ثلاثة خصائص أساسية وهي انه، موضوعي، عقلاني، لاشخصي، والذي يهدف إلى فعالية عمليات محددة بأهداف واضحة، حيث قال عنه الباحث "فرونسوابيرو":" إن البيروقراطية ماهي إلا فرصة للاغتراب من خلال ما تفرضه على الأفراد من قيود والتزامات"[1]، فهذا يعني أن لعملية الاتصال تأثير كبير في عملية الاندماج التي يتوقف نجاحها على الإدارة.

بيد أن المرؤوسين كثيرا ما ينظمون إلى الجماعات غير الرسمية المتواجدة على مستوى تنظيمهم لسد حاجاتهم الاتصالية، على اعتبار أن الاتصال يعد بمثابة الوظيفة الأساسية لهذه الجماعات، ولكن لا تتوقف عند هذه الوظيفة بل تتعداها إلى وظائف أخرى، فهي عبارة عن شكل من أشكال الإحساس بالانتماء بالنسبة لأعضائها ينضمون إليها لتعويض ذلك النقص في الإحساس بالانتماء إلى التنظيم، فهي في ذلك تشبع الحاجات النفسية والاجتماعية لأعضائها، كما أنها تخفف من وطأة الاغتراب الذي يحسون به، ولكن ليس باستطاعتها القضاء عليه نهائيا لأن تعامل الفرد لا يقتصر على جماعته غير الرسمية فقط، بل يتعدى ذلك إلى المصالح الرسمية والبيروقراطية السائدة على مستوى التنظيم، وقد قال الباحث "شارل كولي" عن الجماعة غير الرسمية: "أنها تلك الجماعة التي تتسم بالاتصال المباشر أو المواجهة الوثيقة في ترابطها أو تعاونها"، والظروف التي تدفع أعضاء التنظيم إلى تكوين مثل هذه الجماعات قد تكون داخلية مثل التجانس في بعض الخصائص أو الصفات كالمهنة، السن، المستوى التعليمي، الجنس وغيرها، كما قد تكون خارجية مثل التقارب في الإقامة، الأصل الجغرافي...، ويبقى بذلك الإنسان عبارة عن ذلك الكائن الاجتماعي الذي ينتمي إلى الجماعة لإشباع ذلك الشعور بالتقدير والأمن والقبول الاجتماعي[2].

---

[1] François Perroux, Aliénation et Société Industrielles, Ed, Gallimard, Paris, 1970, p 93.

[2] جبارة عطية جبارة محمد، "الروح المعنوية في المجتمع الصناعي"، مجلة الثقافة، العدد50، الجزائر، 1980، ص38.

5 – سياسة التشغيل الفرنسية اتجاه الطلبة الأجانب:

منذ إصدار قانون الهجرة والاندماج بتاريخ 29 جويلية 2006 فإن الطالب الأجنبي المتحصل على رخصة الإقامة "**طالب**" يستطيع أن يعمل بصفة إضافية خلال مدة دراسته في حدود 60% من المدة السنوية للعمل أي ما يعادل 964 ساعة في العام، **ماعدا الطلبة الجزائريين** الذين يبقون يسيرون عن طريق اتفاقية جزائرية فرنسية ويجب عليهم الحصول على رخصة العمل في حدود 50% من المدة السنوية للعمل.

للحصول على منصب شغل مقابل أجرة، يحدد فيها الوقت وساعات العمل خلال فترة الدراسة، ليس من واجب الطالب أن يستحوذ أو يتحصل على رخصة العمل المؤقت، من جهة أخرى فالمستخدمين الذين يوظفون الطلبة الأجانب تحت غطاء بطاقة الإقامة المؤقتة للطالب، فيجب على هؤلاء القيام بتصريح قبلي أو مسبق للشغل، وهذا لدى البلدية التي سلمت له بطاقة الإقامة.

وأخيرا فالطالب الأجنبي الذي لا يحترم هذا التوقيت الساعي السنوي، يمكن أن تسحب منه بطاقة الإقامة المؤقتة، مع ذلك فان مع التكوين أو الدراسة التي يتابعها الطالب تتطلب القيام بعمل معين للحصول على أجرة، فهنا الطالب يتلقى رخصة مؤقتة للعمل والتي ستسمح له بالعمل أكثر من عدد الساعات المسموح به (مثلا عندما يقوم الطالب بوظيفة داخلية في الطب).

فالطلبة الأجانب عند نهاية دراستهم يمكن لهم أن يطلبوا البقاء على التراب الفرنسي تحت شروط، وذلك لممارسة نشاط مهني بالأجر.

فالطالب الأجنبي الحاصل على شهادة تعادل شهادة أو درجة الماستر تم الحصول عليها في فرنسا، والذي يرغب أن يحصل على تجربة أو خبرة مهنية أولية مشاركا في ذلك بصفة

مباشرة أو غير مباشرة في تطوير الاقتصاد الفرنسي، فهذا يمكن له أن يتلقى أو يستلم رخصة مؤقتة للإقامة مدتها 06 أشهر (تسلم من طرف البلدية) غير قابلة للتجديد وهي تعادل رخصة البحث وشغل منصب له علاقة مع تكوينه أو دراسته، هذا إن قام بالطلب أربعة أشهر قبل انتهاء صلاحية مدة إقامته.

خلال مدة هاته الرخصة يمكن للطالب الأجنبي أن يشغل أي عمل مقابل أجرة من اختياره في حدود 60% من المدة القانونية للعمل، الطالب الأجنبي عندما ينهي عقد العمل ويتوقع زيادة اقل أو تعادل 1.5 مرات الأجر القاعدي، وهذا منصب الشغل يتماشى ونوع تكوينه أو دراسته، فالطالب هنا يستطيع أن يشغل المنصب بالعمل كامل الوقت عوض الوقت الجزئي، تحت غطاء وثيقة السماح المؤقت بالإقامة المقدمة له.

يجب على الطالب الأجنبي أن يطلب أو أن يقدم طلب لتغيير وضعية إقامته «**statut**» من حالة طالب إلى حالة مهني لدى مصالح البلدية مكان إقامته في 15 يوم التي تأتي بعد نهاية العقد، وهنا تسلم له بطاقة الإقامة المؤقتة عامل أجير، بدون أن يكون الموقف من العمل يتعارض معه.

الطلبة الآخرون الغير حاصلين على الماستر يمكن لهم طلب تغيير وضعية إقامتهم «**statut**» وطلباتهم تدرس ضمن أو على حسب شروط القانون المشترك.

للإشارة فإن كل هاته الإجراءات لا تطبق على الطلبة الجزائريين والذي يبقون يسيرون عن طريق الاتفاق الفرنسي– الجزائري بتاريخ 27 ديسمبر 1968 والمعدّل.

6- تحول المشروع الدراسي إلى مهني للطلبة الأجانب بفرنسا:

الهجرة لسبب الدراسة لها اعتبار وأهمية كباقي أنواع الهجرات، حيث بعض الطلبة الأجانب في نهاية مسارهم الدراسي يتحصلون على وضعية جديدة لإقامتهم(أجير، عائلي، حرفي...).

الجدول رقم 01: تغيير الوضعيات للطلبة الأجانب لإقامتهم من 2006 إلى 2011 بالنسب المئوية (%) في فرنسا.

الوضعيات / السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
اقتصادي	40.8	53.7	64.3	60	63	63.8
سبب عائلي	48.5	38.4	30	34.4	32.2	29.8
وضعيات أخرى	10.7	08	5.7	5.6	4.8	6.4

المصدر: وزارة الداخلية الفرنسية 2012

تغيير وضعيات الإقامة بالنسبة للطلبة الأجانب أصبحت مألوفة منذ قانون الهجرة والاندماج 24 جويلية 2006 الذي يسمح للطالب الذي أنهى مساره الدراسي بطلب رخصة مؤقتة للإقامة للبحث عن عمل، في الواقع عدد التغييرات للوضعية الإقامة للطالبة الأجانب ازدادت ب 44% بين 2005 و2008 حيث تجاوز العدد من 12191 إلى 17532حالة، بعد انخفاض النسبة ب20% في 2009، تغييرات وضعية الإقامة للطلبة الأجانب منذ ذلك استقرت حول 14000 حالة.

تغييرات وضعية الإقامة للطلبة الأجانب لإقامتهم اتجهت نحو سبب اقتصادي ب 64% من الحالات مقابل 30% من الحالات لسبب عائلي.

الجدول رقم 02: تغيير وضعية للطلبة الأجانب لإقامتهم من 2006 إلى 2011 حسب الأصل الجغرافي في فرنسا.

القارات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
أوروبا (خارج الاتحاد الأوروبي)	1416	1412	1180	816	712	740
آسيا	2766	3538	4400	3725	3400	3367
إفريقيا	8058	9476	10663	8365	8914	9630
منهم دول المغرب العربي	4976	5930	6595	4940	5106	5632
دول أخرى	945	963	1289	1144	1095	1168
المجموع	13185	15389	17532	14050	14121	14905

المصدر: وزارة الداخلية الفرنسية (AGDREF)2012.

ثلثي تغييرات وضعية الإقامة للطلبة الأجانب بفرنسا هم من الطلبة الأفارقة، نسبة 38% من الحالات هم من طلبة المغرب العربي، الطلبة الأجانب الاسيوين يمثلون نسبة 23% من الحالات (يمثل الطلبة الصينيين لوحدهم نصف الحالات)، نسبة الطلبة الأجانب الاسياويين تقلصت مقارنة بالطلبة الأفارقة، حيث كانت اكبر نسبة للطلبة الأجانب الذين غيروا وضعية إقامتهم نحو سبب اقتصادي هم الطلبة اللبنانيين ب86% ثم الطلبة الهنديين ب81% ثم يليهم الطلبة المغاربة ب 77%.

في 2012 أولى بطاقات الإقامة الممنوحة لسبب اقتصادي، في أول اعتبار لها هي اقل من 09% من مجموع بطاقات الإقامة الممنوحة.

في 2012 نصف الأجانب المقبولين لإقامة مهنية، كانوا مقيمين في فرنسا منذ سنوات عديدة، إما أنهم كانوا طلبة، أو أنهم كانوا في وضعية غير قانونية وسويت وضعيتهم.

في 2005 هذه النسبة كانت تمثل 3/5 عدد المقبولين للإقامة لسبب مهني، وفقا للتقرير إدارة السكان والمهاجرين والوجود الأجنبي بفرنسا عام 2005.

تغيير وضعية الإقامة من "طالب" إلى "مهني" تمثل جزء هام من الهجرة المهنية، وفقا لذلك الوسيلة السريعة لصعود أو نزول الهجرة المهنية تتوقف على تثمين أو إحباط تغيير وضعية الإقامة للطلبة الأجانب بفرنسا.

منشور 31 ماي 2011 الذي يهدف إلى تقييد الهجرة المهنية، ركز خصوصا للعودة خاصة لصعوبات تغيير وضعية الإقامة للطلبة الأجانب الحاصلين على شهادة فرنسية، شخصيات اقتصادية، جامعيين وجمعيات انتقدوا الإجراءات المتبعة التي تقوم بعرقلة سياسة الجذب للكفاءات الأجنبية لفرنسا، واستراتيجياتها الدولية لتمويل مؤسساتها الدولية الفرنسية، لهذا جاء منشور 31 ماي 2012 المتعلق بولوج سوق الشغل للطلبة الأجانب المتحصلين على شهادات جامعية فرنسية ليلغي هذا المنشور، بل بالعكس أثرى بتسهيل شروط تغيير وضعية الإقامة للطلبة الأجانب، لتسهيل ولوجها سوق الشغل في فرنسا، والهدف من وراء ذلك هو مواصلة لسياسة جذب الكفاءات والنخب الأجنبية في عالم أصبحت حركية الكفاءات تمثل شيئا فشيئا قاعدة.

في الجدول المبين أسفله يفسر حركة الهجرة المهنية، بمعنى عدد الأجانب القاطنين بفرنسا ولديهم بطاقة إقامة ممنوحة لممارسة نشاط مهني، فهناك أكثر من100000 أجنبي بفرنسا لأجل أو لهدف اقتصادي بنسبة (0.35 % من السكان الناشطين)، الفئة العلمية تمثل نسبة 10% من هذا المجموع.

الجدول رقم 03: حركية الهجرة المهنية من 2008 إلى 2010 بفرنسا.

الفئات / السنوات	2008	2009	2010	2011	2012
كفاءات مهاجرة	422	1116	1669	1840	1883
كفاءات علمية	5393	7113	8434	9125	9922
فنانين وحرفيين	727	654	651	588	552
عامل بأجرة	61460	67568	71285	77519	79387
المجموع	77304	87171	94079	100677	104863

Source : AGDREF, Mars2013, SGII-DSED, France entière.

بين 2006 و2011، 89202 شخص غير وضعية إقامته، منهم 57.3% من حالة طالب إلى حالة مهني (51764 حالة)، و34.9% نحو حالة عائلي أي ما يعادل (31193 حالة) و6.8% إلى صيغ وحالات أخرى أي (6245 حالة)، هذا يتعلق بالخصوص بالطلبة المغاربة والصينيين والجزائريين بفرنسا[1].

تغيير وضعيات الإقامة من حالة طالب إلى حالة مهني تشهد ارتفاعا منذ 2006، وصلت لقمتها في عام 2008 (11300 حالة)، هذا الارتفاع يمكن تفسيره بتسهيلات الممنوحة في منح بطاقات الإقامة والسماح لأكبر عدد ممكن من الطلبة الأجانب للحصول على عمل.

تغيير وضعيات الإقامة من حالة طالب نحو حالة عائلي تشهد انخفاضا منذ 2006، مرورا من 6353 حالة في 2006 إلى 4400 حالة.

في 2010 من بين 18423 طالب هناك 14127 طالب غيروا وضعية إقامتهم أي (7.6%)، و8905 حالة تغيير لوضعية إقامة من حالة طالب إلى مهني بنسبة(4.4%).

[1] L'immigration des étudiants étrangers en France, Etude principale du REM, 2012, P69.

الجدول رقم 04: تغيير وضعية الإقامة للطلبة الأجانب من حالة **طالب** إلى حالات أخرى من 2006 إلى 2011 بفرنسا.

وضعية الإقامة	السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
تغيير وضعية الإقامة من **طالب** إلى **عائلي**		6353	5898	5235	4812	4495	4400
تغيير وضعية الإقامة من **طالب** إلى **مهني**		5383	8252	11283	8428	8905	9513
تغيير وضعية الإقامة من **طالب** حالات أخرى		1451	1244	1016	812	727	995
المجموع		13187	15394	17534	14052	14127	14908

Source : SGII/DSED2012

في 2011 من بين 9513 طالب أجنبي في فرنسا غيروا وضعية إقامتهم نحو وضعية مهني، منهم 1765 طالب مغربي أو بنسبة18.5%، و1342 طالب جزائري بنسبة14.1% 1020 طالب صيني بنسبة 10.7%، و907 طالب تونسي بنسبة 9.5%.

من مجموع الطلبة الذين غيروا وضعية إقامتهم في عام 2011، هناك 3648 طالبات أجنبيات (إناث) بنسبة 38.4%، و5865 طالب أجنبي (ذكور) أي بنسبة 61.6%،

و نسبة 81.6% من الطلبة الأجانب الذين غيروا وضعية إقامتهم من حالة طالب إلى حالة مهني بفرنسا، تتراوح أعمارهم مابين 23 و30 سنة عام 2011.

هاته الدول الخمسة الأولى(المغرب، الجزائر، الصين، تونس، السنغال) تمثل نحو أكثر من نصف(51% في السنوات الست) عدد الطلبة الذين غيروا وضعية إقامتهم، الطلبة المغاربة هم الفئة الكبيرة التي غيرت وضعية إقامتها لأجل البقاء في فرنسا بعد نهاية المسار الدراسي، نحو نشاط مهني، أو لسبب عائلي ثم تليها فئة الطلبة الجزائريين[1].

[1] Ménard Samuel et Papon Sylvain, Le devenir des étudiants étrangers en France, Infos Migrations n°29, Novembre 2011, P69.

60% من مجموع الطلبة الأجانب الذين دخلوا فرنسا عام 2002 للدراسة، لم يبقى منهم من يحمل صفة طالب في نهاية 2009، ويبدوا أنهم سيستقرون بشكل دائم في فرنسا، إما أنهم تزوجوا وكونوا أسرة أو تحصلوا على منصب عمل.

الفصل السادس: خصائص هجرة الطلبة

1- مفهوم هجرة الطلبة

2- محددات هجرة الطلبة

3- اختيار الوجهة

4- حجم واتجاهات تدفقات الطلبة عالميا

5- تطور الحركية العالمية للطلبة الأجانب

6- آثار و نتائج هجرة الطلبة

1- مفهوم هجرة الطلبة

يمكن اعتبار التنقل من مكان إلى آخر بمثابة هجرة إذا كان لفترة زمنية طويلة وموجهًا نحو خارج مكان العيش إذا كان سبب هذه الخطوة هو متابعة الدراسات، فإننا نتحدث عن هجرة الطلبة أو تنقل الطلاب[1].

تعريف الطلبة المتنقلين دوليًا على أنهم "الطلاب الذين عبروا الحدود الوطنية للدراسة أو للقيام بأنشطة أخرى ذات صلة بالدراسة، على الأقل لوحدة معينة من برنامج الدراسة أو لفترة زمنية معينة، في الدولة التي انتقلوا إليها". وفقًا لشوفالييه وجيرارد، فإن تنقل الطلاب الدوليين يعني "حركة جسدية ودولية للطالب وتغيير دائم في مكان الحياة، وصدمة ثقافية كبيرة وبرنامج دراسي في جامعة مضيفة". بالإضافة إلى الأبعاد المكانية والزمنية، هناك بالتالي جوانب نفسية – اجتماعية وتربوية[2]

لقياس تنقل الطلاب، يتم استخدام ثلاثة معايير بشكل عام: الجنسية وحالة الإقامة ومكان التعليم السابق (معهد اليونسكو للإحصاء UNESCO-UIS 2009) بالمعنى الدقيق للكلمة، تنقل أو هجرة الطلبة يتطلب أن يكون الطالب مواطنًا أجنبيًا، غير مقيم تابع تعليمه السابق في بلد آخر.

يمكننا التفريق بين عدة أنواع من التنقل. فيما يتعلق بمدة الإقامة في الخارج، يمكننا التمييز بين التنقل لأجل الدبلوم(التنقل بدرجة اللغة الإنجليزية أو التنقل بالدبلوم)، حيث يتبع الطالب برنامجًا دراسيًا كاملاً في بلد المقصد للحصول على الدبلوم، على سبيل

---

1. Kaufmann V., La mobilité au quotidien : nécessité, proposition et test d'une nouvelle approche, Les territoires de la mobilité: l'aire du temps, Presses polytechniques et universitaires romandes, Lausanne, 2004.p60.

2. Chevalier C., Gérard M., Mobilité étudiante est-elle facteur de croissance ? , International Journal of Interculturel Relations, n° 31,2009. .p50.

المثال البكالوريا والماجستير أو الدكتوراه، والتنقل الائتماني، والذي يسمح للطالب بالتحصيل في البلد المضيف التي لا يمكنه البقاء بها والعودة إلى مؤسساته الأصلية.

يضاف إلى ذلك اختلافات أخرى في التنقل الأقل رسمية وعادة ما يكون قصير المدى، مثل الرحلات الميدانية أو المدارس الصيفية.

تأخذ معظم الهجرات الدراسية شكل التنقل للحصول على الدبلوم وهي "تلقائية"، أي بمبادرة شخصية من الطالب الراغب في السفر إلى الخارج، على عكس الأشكال "المنظمة". حيث التنقل الدولي يشكل عنصرا لبرنامج محدد و مؤطر جيدا، وهناك ظواهر أخرى للتعليم الدولي اليوم اكتسبت أهمية مؤخرًا، بما في ذلك ما يمكن تسميته "تنقل البرامج والمؤسسات "أو التعليم عن بعد، مما يسمح للطلاب للاستفادة ببرنامج دراسي من مؤسسة أجنبية في بلده دون السفر. حيث تقدم المؤسسات برامجها في فروع بالخارج، يتم تسجيل الطلاب في جامعة أجنبية تقدم برنامجها في حرم جامعي محلي. ويسافر الأساتذة أحيانًا للتدريس في الخارج، وتتيح الشراكة بين المؤسسات في العديد من البلدان منح الشهادات المعترف بها من قبل الدول الشريكة. هناك أيضًا المزيد والمزيد من برامج التعليم عن بعد، خاصة البرامج التي يتم تدريسها في اللغات الأجنبية ويتحدث في هذا السياق عن "التدويل في المنزل". هذه الأشكال من التعليم لا تتطلب من الطالب السفر إلى الخارج وهي ليست هجرة حقيقية للدراسة. علاوة على ذلك، عندما ينتقل الطالب إلى بلد يكون فيه مستوى جودة التعليم أعلى من مستوى بلده الأصلي – بشكل عام من بلد نام إلى بلد متقدم (جنوب–شمال) إنها مسألة تنقل "عمودي." وكذلك نتحدث عن التنقل "الأفقي" إذا كانت الدراسة في بلد يتمتع بمستوى من جودة التعليم يعادل أو يضاهي مثيله في بلد المنشأ، وغالبًا ما يكون بلدًا مجاورًا أو بلدًا في نفس المنطقة. يشار إلى هذا النوع من التنقل عمومًا بالتنقل بين الشمال والشمال أو بين الجنوب والجنوب[1].

[1] Ibid.p50.

يمكن أن تختلف تجربة الطالب اختلافًا كبيرًا ليس اعتمادًا فقط على بلد المقصد والتخصص والمستوى الدراسي، ولكن أيضًا على الدور الذي تلعبه الهجرة في خطة حياته. حيث تتأثر التجربة أيضًا بالظروف والعوامل التي دفعت الطالب إلى المغادرة. تبدأ الهجرة بهدف الاستقرار في بلد المقصد إذا كان الطالب يخطط لتحويل تأشيرة الدراسة الخاصة به إلى تأشيرة عمل أو إقامة، وهو ما يسميه *روبرت سون* "محولات الطلبة". في هذه الحالة، تصبح الهجرة للدراسة مقدمة للهجرة الدائمة[1].

في الأدبيات المتعلقة بظاهرة متابعة الدراسة في الخارج، نجد أنفسنا في مواجهة قضية اصطلاحية من المصطلحين التنقل والهجرة، والتي غالبًا ما تستخدم بنفس المعنى. ومع ذلك، يمكننا اكتشاف اختلاف في الاستخدام السائد في الأدبيات: يضع مصطلح التنقل التركيز على الحركة بمدة أقصر واحتمالية عالية للعودة، هذا هو الحال تقليديًا للإقامة من نوع إيراسموس. بدلاً من ذلك ،يعتمد مصطلح الهجرة على أماكن المنشأ والمقصد ووجهات نظر كل منهما، ويتم استخدامه عادةً لفترات الإقامة الطويلة لعدة سنوات، مع احتمال أقل بكثير للعودة مقارنة بالإقامة القصيرة، فالسفر إلى الخارج لمتابعة برنامج دراسي كامل هناك والحصول على درجة يمكن اعتباره هجرة حقيقية بالمعنى الدقيق للكلمة.

2- محددات هجرة الطلبة:

الهجرة موضوع تمت دراسته جيدًا على المستوى النظري، مع العديد من النماذج والأساليب لشرح هذه الظاهرة حيث ناقش علماء من مختلف التخصصات الهجرة وركزوا على جوانب مختلفة، وفقًا لخبراء الاقتصاد، هناك ثلاثة أنواع من التأثيرات الرئيسية على قرارات الهجرة: العوامل المرتبطة بالطلب في منطقة المقصد (عوامل الجذب)، والعوامل المرتبطة بالعرض في منطقة المنشأ (عوامل الدفع) والعوامل المتعلقة بالشبكات بين منطقة المنشأ ومنطقة

[1] King R., Raghuram P, International Student Migration: Mapping the Field and New Research Agendas , Population Space Place, n° 19,2013, p13

الوجهة (عوامل الشبكة). يؤكد المنظور الاجتماعي على تأثير السلسلة، حيث يسمح الشخص الأول للهجرة للآخرين بمتابعته، من خلال نقل المعلومات حول الظروف في منطقة الوجهة. ويتم تسليط الضوء على الاختلافات في مستويات المعيشة والأسباب الثقافية التي يقدمها علماء الأنثروبولوجيا، في حين أن الشخصية الفردية هي السائدة لعلماء النفس والعوامل العرقية السياسية لعلماء العلوم السياسية.

هجرة الطلبة هي فئة فرعية من الهجرة التي تمت دراستها قليلاً نسبيًا، في حين أنها قريب من الهجرة الاقتصادية أو حتى في بعض الأحيان تمهيدا لها، فهجرة الطلبة تبدأ بهدف الحصول على مؤهل يؤدي إلى الوصول إلى سوق العمل[1].

تشير معظم النظريات حول هجرة الطلاب إلى نموذج pushpull الذي يحدد العوامل المتعلقة بالطلب على التعليم العالي وعرضه على الصعيدين الوطني والدولي. تحدد هذه العوامل الرغبة والقدرة من الطلبة للذهاب إلى الخارج لمواصلة دراستهم وشرح اتجاهات التدفقات وبالتالي يمكننا التمييز بين[2]:

أ) عوامل الدفع التي تفسر الرغبة في الهجرة وقرار المغادرة.

ب) عوامل الجذب التي تفسر بشكل أساسي اختيار الوجهة (إذا كانت انتقائية، يمكن أن تصبح قيودًا).

ج) العوامل الإلزامية التي تحدد القدرة على الهجرة (الوصول إلى الدراسة في الخارج).

---

[1] Bava S, Les étudiants africains d'Al-Azhar au Caire. Entre mobilité traditionnelle et nouveaux projets migratoires , in Leclerc-Olive M., Scarfo Ghellab G. et Wagner A-C. (dir.), Les mondes universitaires face au marché. Circulation des savoirs et pratiques des acteurs, Karthala Editions,2011 , p107.

[2] Mazzarol T., Soutar G.N., 'Push-pull' factors influencing international student destination choice , International Journal of Educational Management, Vol. 16,n° 2,2002, p. 82-90.

نظريات push تركز على الطلب على التعليم العالي في الخارج منذ الستينيات، كانت النظرية السائدة في هذا التيار هي مفهوم رأس المال البشري، الذي يدرس المكاسب الاقتصادية من الهجرة ؛ بهذا المعنى، يمكن أن يكون التدريب في الخارج إستراتيجية لزيادة رأس المال البشري (المكون من جميع المهارات والخبرات والمعرفة للفرد)، مما يجعل من الممكن زيادة الدخل.

يتجاوز مفهوم بورديو "رأس المال الثقافي" حدود هذا النهج لشرح جاذبية الدراسة في الخارج لأولياء أمور الطبقة الوسطى، فإن الاستثمار في التعليم الدولي لأطفالهم سيكون فرصة "للحصول على نوع نادر وأكثر قيمة من رأس المال الثقافي في شكل"شهادة جامعية غربية ".
يمكن إعادة المكانة الرمزية للتعليم الدولي وتعزيزها عند العودة إلى الوطن الأصل.
يمكن لرأس المال الثقافي المكتسب من خلال التعليم في الخارج، إذا تبعته العودة إلى بلد المنشأ، أن يخلق نخبا محليين متعلمين في الخارج، وفيصل قوي من الطبقة الرأسمالية عبر الوطن.
كان الوضع في البلدان المغاربية بعد الاستقلال في الستينيات من القرن الماضي بحيث لم يكن لدى معظمهم جامعة ولم يقدموا أي تعليم عالٍ، ومع ذلك، كانت العمالة الماهرة ضرورية لتطوير القطاعات الحكومية والتعليم.. الخ. في وقت لاحق، كانت هناك بدائل بإرسال الطلاب إلى الخارج للتدريب العالي. كان يُنظر إلى الدراسة في الخارج على أنها وسيلة لزيادة رأس المال البشري في المنطقة. وهكذا بدأت الحكومات في الاستثمار بكثافة في برامج المنح الدراسية لتدريب النخب، بهدف عودتهم بعد دراستهم للمساعدة في بناء قطاع التعليم العالي وجلب خبراتهم إلى التنمية الاقتصادية والعلمية لبلدانهم، وتم تخفيض منح المنح الدراسية بشكل حاد. فمعظم الطلبة الذين يدرسون في الخارج يفعلون ذلك على نفقتهم الخاصة، ويعتمدون غالبًا على إعالة أسرهم .على الرغم من أن الظروف في البلدان النامية قد تغيرت كثيرًا، إلا أن نقص التعليم العالي المقدم من حيث الكمية والنوعية يظل

عاملاً مهمًا في تفسير هجرة الطلبة من البلدان النامية [1].

يفسر Seibert الرغبة في الهجرة التي أثارها طلاب الجامعات في دول المغرب كمؤشر محتمل لمشكلات البطالة المزمنة بين الشباب وعدم رضاهم عن نظام التعليم العالي حسب قولها، لا يشعر الطلبة الشباب بالاستعداد الجيد لسوق العمل وقد يرون في الهجرة وسيلة للتغلب على صعوبات الاندماج المهني الناتجة عن ذلك.

يستكشف إيفوناي وبيجيه (2011) في دراستهما نية الهجرة لدى الطلبة الشباب. وجدوا العديد من العوامل التي تفسر نية الهجرة إلى الخارج: عدم الثقة في مستقبل البلد وعدم الرضا عن الظروف المعيشية في بلد الإقامة ؛ الوضع الاجتماعي والتاريخي المحدد لبلد الإقامة ؛ دورة الحياة (تتناقص الرغبة في المغادرة مع تقدم العمر ودرجة الدراسة، وكذلك لدى المتزوجين) ؛ الموقف الإيجابي من الأسرة تجاه الهجرة ؛ مكانة الشهادات التي تم الحصول عليها خارج الدولة ؛ الشبكات في الخارج (وخاصة الشبكات العائلية)، والشبكات الاجتماعية من الزملاء والأصدقاء، ووجدوا أنه في غياب عوامل الدفع، غالبًا ما يعبر الطلبة عن عدم رغبتهم في الهجرة، وهذا من خلال "الاختيار الإيجابي، لأنهم يشعرون بالرضا، ولديهم آفاق مهنية في بلدهم.

تم تأكيد أهمية تأثير أفراد الأسرة من قبل العديد من المؤلفين، الذين وجدوا أنه خاصة بالنسبة للطلبة من البلدان الجنوبية والناشئة، غالبًا ما يشمل قرار الذهاب للدراسة في الخارج الأسرة بأكملها. الهجرة من أجل الدراسة هي مشروع عائلي تمامًا ."نية الهجرة هي إلى حد كبير قرار عائلي – وبصرف النظر عن تأثير الوالدين الذين يعيشون في الخارج – من الواضح

[1] Kritz M.M, International Student Mobility and Tertiary Education Capacity in Africa , *International Migration*, n° 53,2015, p 32.

أن الأشخاص الذين تشجعهم أسرهم أكثر استعدادًا للهجرة" كما يتم تشجيع البعض على المغادرة من قبل الطلبة الذين تخرجوا بأنفسهم في الخارج[1].

تشيركوف وآخرون استخدم مفهوم تقرير المصير (نظرية تقرير المصير) لدراسة دوافع الهجرة بين الطلبة الصينيين في بلجيكا وكندا. يحددون أربعة أنواع من الدوافع، اعتمادًا على الدرجة التي يتم بها تجربة السلوك على أنه مستقل وطوعي أو متحكم فيه. قد يقدّر الطلاب الهجرة للدراسة في دولة أجنبية على أنها تحدٍ مثير للاهتمام ومحفز ذاتيًا (دافع داخلي)، وقد تكون أيضًا مدفوعة بأهداف خارجية ولكن شخصية، مثل الرغبة في تعزيز حياتهم المهنية (تم تحديد الدافع)، هناك أيضًا دافع خارجي مؤهل عندما يسافر الطالب إلى الخارج لأن والديه أصروا أو وعدوه بمكافآت (دافع خارجي)[2].

إذا كانت هجرة الطلبة في بلدان الجنوب والدول الناشئة ترجع أساسًا إلى النمو القوي في الطلب على التعليم العالي، فإن النمو في عدد الطلبة المتنقلين بين بلدان الشمال تفسر أكثر من خلال الإجراءات المؤسساتية، حيث تعمل العديد من الحكومات والمؤسسات على تعزيز الدراسات والتدريب الداخلي في الخارج بهدف تعزيز الروابط الأكاديمية والثقافية والاجتماعية والسياسية بين البلدان.

مثال على سياسات التنقل للدراسات التي أجراها الاتحاد الأوروبي (EU) هو إنشاء النظام الأوروبي للوحدات التدريس القابل للتحويل، كجزء من تنفيذ نظام ليسانس والماجستير والدكتوراه :(LMD) .

---

[1] Efionayi, D., Piguet E., Partir ou rester ? La migration dans le projet de vie des étudiants universitaires d'Afrique de l'ouest (Sénégal – Niger – Côte d'Ivoire), Rapport de synthèse, URL, 2011, p69.

[2] Chirkov V., Vansteenkiste M., Tao R., Lynch M., The role of self-determined motivation and goals for study abroad in the adaptation of international students , International Journal of Intercultural Relations, n° 31, 2007, p199.

الهدف الطموح للاتحاد الأوروبي هو رؤية 20٪ من خريجيها يواصلون دراساتهم أو مواضع عمل في التعليم العالي بالخارج.

التعاون والاتفاقيات بين المؤسسات والدول المساهمة في إضفاء الطابع المؤسساتي الحقيقي على تنقل الطلبة، وخلق بيئة آمنة وتقليل حالات عدم اليقين والمخاطر المرتبطة بالتنقل.

يمكن للطلبة العثور بسهولة على المعلومات، وطمأنتهم إلى الاعتراف بشهاداتهم والمزايا المادية الأخرى مثل السكن والمنح الدراسية. تسهل هذه الأصول اتخاذ القرار للمغادرة. بالإضافة إلى ذلك، فإن العوامل الأخرى التي قد تحفز نية الهجرة للدراسة هي الخبرة الثقافية والشخصية، وتحسين المهارات اللغوية، وتحسين قابلية التوظيف في القطاعات المعولمة لسوق العمل، أو إلى الأزمات السياسية أو الاقتصادية في بلد المنشأ. يبدو لنا، في ضوء الأفكار المثارة، أن خيار التعددية النظرية له ما يبرره. كما يشير المؤلفين "من المقبول في الوقت الحاضر أن الإرادة والقدرة على الهجرة إلى الخارج تنبعان من الشخصية والمسارات الاجتماعية والاقتصادية للطالب المرشح للهجرة، ومن البيئة التي تنتجها أسرته والمجتمع المرجعي، ودوائر المعلومات التي يتعرض لها، وشبكات الهجرة والسياقات السياسية والاقتصادية للبلد المضيف" .

3- اختيار الوجهة:

بينما تبدو نظرياتpush مفيدة في شرح الهجرة، إلا أنها لا تكفي لشرح اتجاهات تدفقات الطلاب حول العالم. عادة ما تتم عملية اتخاذ القرار في الهجرة للدراسة في الخارج على عدة مراحل: أولاً، قرار الذهاب للدراسة في الخارج (بعد عوامل الدفع)، ثم اختيار بلد المقصد وأخيرًا، اختيار المدينة والمنشأة في بلد المقصد، اعتمادًا على عوامل الجذب وأي قيود؛

بمجرد تحديد بلد المقصد، غالبًا ما يتم اختيار المؤسسة على أساس الدورات التدريبية المقدمة، والتي غالبًا ما تحدد المدينة في نفس الوقت.[1]

تختلف العوامل المؤثرة في اختيار بلد المقصد حسب البلدان والسياقات التي تم تحليلها. قارن عدد كبير من الدراسات التي أجريت حول اختيار وجهة الطلاب الدوليين. معظمهم يهتمون ببلدان المقصد الكبيرة في الشمال (خاصة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا) ويسعون لتحديد دوافع الطلاب من آسيا الذين يتابعون تعليمهم العالي هناك. من بين عوامل الجذب التي غالبًا ما تشارك في اختيار الوجهة: جودة التدريب وسمعة المؤسسة، ولغة التدريس، ووجود شخص قريب، وتكلفة الدراسة في الخارج، والإطار المؤسساتي وسياسات الاستقبال ؛ ويمكن أن تكون بعض هذه العوامل أيضًا عوامل إلزامية.

1) يبدو أن **جودة التدريب** عامل مؤثر في اختيار الوجهة، لا سيما للطلاب من دول الجنوب، حيث تلعب مكانة الدراسات دورًا أكثر أهمية حيث يتم تقدير جودة التدريس من قبل الطلاب من خلال مجموعة متنوعة من المصادر، بما في ذلك التصنيفات الدولية لمؤسسات التعليم العالي. من المؤكد أنه ليس نتيجة أن الدول الأكثر جاذبية للطلبة الدوليين لديها أيضًا أكبر عدد من الجامعات في أعلى التصنيفات بل السمعة الطيبة والاعتراف الدولي بمؤسسة ما أو بنظام التعليم لبلد ما بشكل عام له دور كبير، ومع ذلك فإن هذه الجوانب لا تستند بالضرورة إلى معايير جودة موضوعية ولكنها تتأثر بها. "إضفاء النموذج المثالي" على الغرب بشكل عام جعل هذه الفكرة السائدة عن علاقة السبب والنتيجة بين قوة بلد ما وجودة تعليمه أكثر من المعايير الموضوعية لجودة تعليمهم العالي[2].

---

[1] Terrier E, Mobilités et expériences territoriales des étudiants internationaux en Bretagne : interroger le rapport mobilités spatiales – inégalités sociales à partir des migrations étudiantes, Géographie, Université Rennes 2, Université Européenne de Bretagne,2009,p178.

[2] Ibid. p182.

2) تشكل **اللغة** اعتبارًا لا يستهان به في اختيار بلد المقصد. على الصعيد العالمي، يسافر غالبية الطلاب الدوليين إلى بلد تكون فيه لغة التدريس من بين اللغات الأكثر استخدامًا، بما في ذلك الإنجليزية والفرنسية والإسبانية والألمانية والروسية.

تستفيد البلدان الناطقة باللغة الإنجليزية (أستراليا وكندا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة على سبيل المثال) من جاذبية قوية من بين أشياء أخرى لأن اللغة الإنجليزية أصبحت اليوم "لغة عالمية". عادة لا يتم تعلم اللغة الإنجليزية في المدرسة فقط، ولكن يجد الطلاب أيضًا أنه من المناسب تحسينها. على سبيل المثال، المزيد من البلدان غير الناطقة باللغة الإنجليزية تقدم التدريب باللغة الإنجليزية، لا سيما في بلدان الشمال الأوروبي للطلاب من البلدان الناطقة بالفرنسية، خاصة في إفريقيا والمغرب العربي، يبدو أن اللغة تشكل عاملاً إلزاميا بدرجة أكبر تحد من عدد البلدان التي يتم النظر فيها للدراسات. فالتحكم والتحدث باللغة الفرنسية هي السبب الأكثر ذكرًا لاختيار فرنسا كدولة أو وجهة لمواصلة الدراسة بها[1].

3)غالبًا ما يكون **وجود أحد الأقرباء** (العائلة أو الأصدقاء) عاملاً محددًا في اختيار الوجهة، خاصة للطلبة من دول الجنوب. تعمل الشبكات الاجتماعية والأفراد الموجودين هناك على تسهيل الهجرة والتكيف في البلد المضيف، ويمكنهم المساعدة في العثور على سكن أو تنفيذ الإجراءات الإدارية أو المساعدة في المشاكل المالية هذا مهم بشكل خاص للطلاب غير الحاصلين على منحة دراسية، في بعض الأحيان يكون شرطًا أساسيًا للتمكن من المغادرة.

4) **تكلفة الدراسة في الخارج**، والتي تتكون بشكل كبير من الرسوم الدراسية، يمكن أن تختلف اختلافًا كبيرًا بين البلدان، وأيضًا بين المؤسسات، تكون الرسوم الدراسية أعلى للطلبة دوليين مقارنة بالمواطنين، ويفسر ذلك في بعض البلدان بحقيقة أن الإعانات والمساعدات العامة مخصصة للمواطنين.

---

[1]. Ibid. p182.

و يمكن أن تؤثر الاتفاقات بين مجموعات البلدان أيضًا على التكاليف، حيث تقلل هذه الاتفاقيات من تكاليف الدراسة للطلاب من الدول الأعضاء، على سبيل المثال في دول الاتحاد الأوروبي، ومع ذلك فإن الرسوم المرتفعة ليست بالضرورة عائقًا أمام الجاذبية، كما يتضح من مثال نيوزيلندا، التي لا تزال ترحب بعدد متزايد من الطلاب الدوليين على الرغم من ارتفاع رسوم الدراسة، يشير هذا إلى أن جودة التدريب وقيمة الدبلوم تبدو أنها تستحق الاستثمار من طرف الطلبة ولو على حساب التكلفة.

5) يمكن **للإطار المؤسساتي وسياسات الاستقبال** تقييد خيارات الطلبة بشدة من حيث الوجهة، هذا هو الحال بشكل خاص بالنسبة للمنح الدراسية وغيرها من أشكال المساعدة المادية الممنوحة من قبل الحكومة أو من قبل مؤسسة أخرى في بلد المنشأ أو في البلد المضيف. يمكن أن تكون شروط الحصول على تأشيرة الدراسة عقبة، خاصة بالنسبة للطلاب من دول الجنوب ويمكن لبرامج التبادل الثنائية أو متعددة الأطراف بين للمؤسسات أو البلدان أو المناطق – كما ذكرنا سابقًا – تسهيل الإقامة الدراسية في الخارج، ولكن يمكنها أيضًا وضع حدود من حيث اختيار الوجهة، مرتبطة بمعايير الوصول والقدرات المؤسساتية. يمكن لسياسة الهجرة أن تؤثر على جاذبية بلد ما من خلال سهولة الحصول على تصريح عمل بعد انتهاء الدراسات، مما يعرض احتمالية الاستقرار المؤقت أو الدائم في البلد المضيف[1] .

أكد Findlay مؤخرًا على الحاجة إلى إيلاء المزيد من الاهتمام لجانب العرض، مع الأخذ في الاعتبار التدفقات الإجمالية للطلاب. وتوصل إلى أن الوجود القوي للطلاب الصينيين والهنود في المملكة المتحدة لا يمكن تفسيره فقط بالطلب والاختيارات الشخصية للأفراد، بل يتم تحديده من خلال استراتيجيات التسويق وحملات التوظيف التي تجريها الجامعات

[1] Varghese N.V, Globalization of higher education and cross-border student mobility, Research Paper IIE, Paris, UNESCO,2008, p 25.

الإنجليزية، سيكون هدفهم قبل كل شيء زيادة والاستفادة من المداخيل المدفوعة من طرف الطلبة الأجانب قدر الإمكان. ومع ذلك، تواجه الدول التي تقوم بالتوظيف تناقضًا سياسيًا: فمن ناحية، فإن جذب الطلاب الدوليين أمر مرغوب فيه من الناحية المالية والأكاديمية، ومن الجانب الآخر، هناك ضغوط من أفراد المجتمع المحلي للحد من الهجرة[1] .

العوامل الأخرى التي يمكن أن تتدخل في اختيار الوجهة هي الاعتراف بالشهادات الممنوحة، ومعايير قبول المؤسسات، والروابط التاريخية والثقافية بين البلدان ؛ يمكن أن يلعب القرب الجغرافي أو الثقافي أيضًا دورًا كبيرًا، خاصة إذا كانت الموارد المالية محدودة. هناك أيضًا عوامل شخصية وبشرية، خاصة فيما يتعلق بالدين والسلامة والإحالات من العائلة .

على الصعيد العالمي، تغيرت محددات تدفق الطلاب على مر العقود، إذا كان تأثير التحالفات السياسية والروابط التاريخية في الحقبة الاستعمارية هو السائد في تحديد اتجاهات التدفقات، فإن العولمة مع التأثير المتزايد للسوق وتسويق قطاع التعليم العالي، أصبح اختيار الوجهة أيضا يخضع شيئا فشيئا لحساب التكلفة، باختصار قرارات الهجرة للدراسة معقدة وتعتمد على الظروف والخصائص الشخصية والتفضيلات الفردية، قد يتفاعل كل فرد بشكل مختلف مع عوامل الدفع والجذب المختلفة المذكورة.

4- حجم واتجاهات تدفقات الطلبة عالميا:

على الصعيد العالمي، الأرقام المتوفرة عن هجرة الطلبة هي أرقام تقريبية فقط. هذا لأن البلدان لديها طرق مختلفة لجمع البيانات. تستخدم معظم الدول معيار الجنسية فقط، وبالتالي تعلن عن الطلبة الأجانب الذين ليسوا من مواطني الدولة التي يدرسون فيها. ومع ذلك، قد يولد الطلاب الأجانب في البلد المعني أو قد عاشوا هناك لفترة طويلة، وليس بالضرورة أن يكونوا قد عبروا الحدود للدراسة .

[1] Findlay A.M, An assessment of supply and demand-side theorizations of international student mobility , International Migration, n° 49,2011, p181.

في الواقع، أظهرت بعض الدراسات أنه على المستوى الأوروبي، ما يصل إلى اثنين من كل خمسة طلاب أجانب لم يكونوا متنقلين. من أجل التنسيق، بدأت العديد من البلدان منذ عام 2012 بتقديم بيانات عن "الطلبة الدوليين" أو "الطلبة المتنقلين دوليًا، ويُعرَّف على أنه "الأفراد الذين يدرسون في بلد غير البلد الذي يقيمون فيه بشكل اعتيادي أو دائم، أو الذي تلقوا تعليمًا فيه سابقًا (OECD 2015) في الوقت نفسه لا يمكن للتعدادات السنوية أن تحصي جميع الطلبة الدوليين على التنقل قصير المدى لمدة تقل عن عام واحد، وبالتالي لا يتم تضمين العديد منهم في الإحصاءات الرسمية.

ظل عدد الطلبة الذين يدرسون في الخارج في ارتفاع منذ عقود. في عام 2013، التحق أكثر من 4 ملايين طالب بمؤسسات التعليم العالي في بلد ليسوا من مواطنيها، ومع ذلك في عام 1975، كانوا 0.8 مليون فقط: وبذلك تضاعف العدد خمس مرات في أقل من 40 عامًا، ومع ذلك يعكس هذا التطور التوسع الهائل في التعليم العالي بشكل عام: ظل معدل التنقل (نسبة الطلبة المتنقلين من جميع الطلاب) قريبًا من 2٪ على المستوى العالمي خلال نفس الفترة، أي اثنان من كل 100 طالب يذهبون للخارج للدراسة، ولذلك ظلت الأهمية النسبية للظاهرة على نفس المستوى[1].

تتركز التدفقات الرئيسية للطلبة على المستوى العالمي على محورين: الهجرة بين الجنوب والشمال (من البلدان النامية إلى البلدان الغنية) والهجرة بين الشرق والغرب (من آسيا إلى الدول الغربية)، يتم توجيه تدفقات الطلبة العالمية في المقام الأول نحو عشرات البلدان الغنية، وبشكل أكثر تحديدًا إلى أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية، الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، أستراليا، حيث تستضيف فرنسا وألمانيا واليابان وكندا معًا أكثر من نصف العدد العالمي للطلاب المتنقلين دوليًا.

[1] OCDE, Regards sur l'éducation 2015 : Les indicateurs de l'OCDE, 2015.

يمكننا التمييز بين ثلاث مناطق مصدر رئيسية للتدفقات العالمية. يمثل الطلاب من آسيا أكبر عدد من الطلاب المتنقلين دوليًا في العالم بنسبة 53٪، ويأتي واحد من كل أربعة طلاب (25٪) من دولة أوروبية و8٪ من الطلاب من إفريقيا (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 2015). التدفقات من آسيا وأفريقيا عمودية بشكل أساسي، أما التدفقات القادمة من أوروبا فهي أفقية بشكل عام ، وبالتالي فإن التوازنات بين التدفقات الواردة والصادرة غير متوازنة. تميل بعض الدول الغنية إلى استيعاب الطلاب الأجانب أكثر مما ترسله، بينما العكس هو الصحيح في معظم البلدان النامية.

من الناحية النسبية، لطالما كان الطلاب في إفريقيا هم الأكثر قدرة على الحركة في العالم، حيث بلغ معدل التنقل 6.0٪ في عام 2003، أي ثلاثة أضعاف المتوسط العالمي، ومع ذلك انخفضت هذه الحصة إلى 4.0٪ في عام 2013 (اليونسكو– معهد اليونسكو للإحصاء 2016). وفقًا لليونسكو، يشير هذا التطور إلى أن أنظمة التعليم العالي الوطنية تتطور باستمرار. في المقابل، شهدت آسيا الوسطى نموًا هائلاً في ظاهرة هجرة الطلبة، حيث انخفض معدل التنقل الخارجي من 3.6٪ في عام 2003 إلى 7.6٪ في عام 2013. تشير هذه الأرقام إلى أن الطلب على التعليم العالي في هذه المنطقة قد نما بوتيرة أسرع من العرض في النظم الوطنية.

أما بالنسبة لأفريقيا، فلا تزال فرنسا الدولة المضيفة الأولى للطلاب من هذه القارة، متقدمة على الولايات المتحدة وجنوب إفريقيا والمملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية وألمانيا. استضافت ربع الطلاب (25٪) من هذه القارة الذين كانوا في حالة تنقل في عام 2013، وهو ما يفسر بشكل أساسي من خلال الروابط التاريخية واللغوية (UNESCO2016) .

على الصعيد العالمي، يميل الطلاب المتنقلون إلى الابتعاد بدرجة أقل عن بلدهم، ويفضلون المزيد والمزيد من الوجهات داخل منطقتهم. مثلا في الدول العربية، ارتفع معدل التنقل داخل المنطقة من 12 إلى 26٪ بين عامي 1999 و2012.

في السنوات الأخيرة، ظهرت مراكز جامعية إقليمية جديدة داخل القارة الأفريقية. يتم تشجيع الطفرة في التنقل داخل المنطقة من خلال القرب الجغرافي والثقافي، وهما عاملان مهمان لجذب الطلاب في المنطقة. وهكذا فإن ثلاث دول رئيسية تجتذب عددا متزايدا من الطلبة من المنطقة وفقًا للغاتهم الرسمية والجامعية: جنوب إفريقيا للبلدان الناطقة باللغة الإنجليزية، والمغرب للبلدان الناطقة بالفرنسية وأنغولا للبلدان الناطقة باللغة البرتغالية. أصبحت جنوب إفريقيا وجهة مميزة ومركز إقليمي للتعليم العالي والبحث، حيث جذبت 22٪ من الطلاب الدوليين من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في عام 2012 [1].

1 https://ressources.campusfrance.org/publications/chiffres_cles/fr/chiffres_cles_2013_fr.pdf,consulté le14/04/2015 .

5- تطور الحركية العالمية للطلبة الأجانب:

الجدول رقم 05: تطور أعداد الطلبة الأجانب في العالم حسب الأصل الجغرافي (2005 – 2015)

الأصل الجغرافي	حركية الطلبة في العالم						تطور النسب	
	2005		2010		2015		5 سنوات (2010-2015)	10 سنوات (2005-2015)
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	%	%
آسيا	1133556	39.7	1561387	41.7	1919716	41.7	+22.9	+69.4
الاتحاد الأوروبي	554382	19.4	658797	17.6	743523	16.1	+12.9	+34.1
باقي دول أوروبا	340131	11.9	462921	12.4	616382	13.4	+33.2	+81.2
الشرق الأوسط	174493	6.1	263647	7.0	435528	9.5	+65.2	+149
إفريقيا	261338	9.2	336182	9.0	394701	8.6	+17.4	+51.0
أمريكا الجنوبية	100021	3.5	150952	4.0	170133	3.7	+12.7	+70.1
أمريكا الشمالية	109613	3.8	120756	3.2	132683	2.9	+9.9	+21.0
أمريكا الوسطى	82983	9.2	95454	2.5	100306	2.2	+5.1	+20.9
شمال إفريقيا	96482	3.4	97905	2.6	94028	2.0	−4.0	−2.5
المجموع	2853000	100	3748000	100	4607000	100	+22.9	+61.5

Source : base de données UNESCO (janvier 2018)

يستمر تنقل الطلاب في النمو في جميع مناطق العالم تقريبًا، بمتوسط نمو يبلغ 62٪ في عشر سنوات و23٪ في خمس سنوات، وتؤكد هذه الزيادة، مقارنةً بالطلاب حول العالم (+ 54٪ في عشر سنوات)، ومع ذلك لا تزال هذه الظاهرة محدودة للغاية فقط 2.2٪ من الطلاب في جميع أنحاء العالم يختارون التنقل الدولي للحصول على دبلوم.

* تتمتع منطقة ***الشرق الأوسط*** بأقوى نمو في مجال تنقل الدرجات العلمية، فقد تضاعف عدد الطلبة المتنقلين خلال عشر سنوات بنسبة (+ 150٪). الديناميكية متطابقة تقريبًا بين عامي 2010 و2015 مع زيادة + 65٪ في خمس سنوات، وهو معدل نمو أعلى بثلاث مرات من بقية العالم.

* لا تزال ***آسيا وأوقيانوسيا*** في الصدارة إلى حد كبير بنسبة 41.7٪ من الطلاب المتنقلين، ولكن هذه النسبة تتزايد باطراد. وهي الآن تتبع الاتجاه العالمي (+ 69٪ في 10 سنوات و+ 23٪ في 5 سنوات). من حيث الأرقام، يتأثر 1.9 مليون طالب، أو ما يقرب من 800000 أكثر في عشر سنوات وما يقرب من 360.000 في خمس سنوات.

* يحتفظ ***الاتحاد الأوروبي*** بالمرتبة الثانية لمناطق مصدر تنقل الطلاب (743523)، لكن حصته ارتفعت من 19.4٪ في 2005 إلى 16.1٪ في 2015.

* تظهر أوروبا، ***خارج الاتحاد الأوروبي،*** زيادة قوية، على مدى عشر سنوات (+ 81٪) وأكثر من خمس سنوات (+ 33٪). حوالي 617000 طالب يتنقلون الآن.

* فقدت منطقة ***أفريقيا*** المركز الرابع لصالح منطقة الشرق الأوسط. ومع ذلك، فقد زادت القوة العاملة بنسبة 51٪ في عشر سنوات وبنسبة 19٪ في 5 سنوات. يمكن أن يؤدي النمو السريع في عدد الطلاب في القارة بسرعة إلى نمو الطلاب المتنقلين إذا كان السياق الاقتصادي يسمح بذلك.

* ***شمال أفريقيا*** هي المنطقة الوحيدة التي تعرضت للانحدار (أكثر من عشر أو خمس سنوات)، ولكن أحدث المؤشرات تظهر انعكاس الاتجاه. في عام 2015، جاء 94000 طالب متنقل من شمال إفريقيا وكانت فرنسا وجهتهم الأولى بشكل كبير.

* يوجد في ***الأمريكتين*** أكثر من 400000 طالب متنقل ولكن الجزء الجنوبي من القارة هو الذي يقود الزخم مع 170.000 طالب متنقل ونمو بنسبة 70٪ في 10 سنوات (+ 13٪ في خمس سنوات).

* لا يزال التنقل منخفضًا في ***أمريكا الشمالية*** مع 132000 طالب المعنية وزيادة بنسبة 10٪ فقط بين عامي 2010 و2015. تضم أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي ما مجموعه 100000 طالب متنقل، لكنهم يتقدمون ببطء شديد (+ 5٪ في خمس سنوات).

الجدول رقم 06: الدول العشرة الأكثر استقبالا للطلبة الأجانب في العالم (2010-2015)

البلـــــــد المضيف	الطلبة الدوليين		تطور النسب		ترتيب الدول	
	2010	2015	2015-2012 (3سنوات) %	2015-2010 (5سنوات)%	2010	2015
الو.م.أ	660218	907251	+22.5%	+32.5%	1	1
بريطانيا	386817	438000	+2.4%	+12.3%	2	2
استراليا	257635	294438	+18%	+6.8%	3	3
فرنسا	349142	239000	-11.9%	-8.1%	4	4
ألمانيا	197814	228756	+10.5%	+13.9%	5	5

روسيا	136791	226431	+30.4%	+53.2%	6	6
كندا	92813	190000	+40.5%	+78.8%	8	7
الصين	61211	167295	+41.5%	75.2+%	9	8
اليابان	131599	125000	−17%	−11.7%	7	9
ايطاليا	68273	90419	+16.3%	+29.3%	10	10

Source : base de données UNESCO (janvier 2018).

تعمل **الولايات المتحدة الأمريكية** على تعزيز ريادتها في مجال استقبال الطلبة (907251 في عام 2015). تصعد الدولة ريادتها على الوجهات الرئيسية الأخرى بزيادة + 32.5٪ في 5 سنوات، مقابل + 28٪ في المتوسط لبقية العشرة الأوائل. في عام 2015، اجتذبت الو.م.أ 62٪ من الطلاب من آسيا وأوقيانوسيا، نصفهم صينيون (32.1٪)، ولكن أيضًا هنود (12.4٪) وكوريون جنوبيون. (7٪). يمثل الشرق الأوسط 10.3٪ من تنقلهم الداخلي و5.9٪ للسعوديين وحدهم.

يشير تحليل التقدم المحرز على مدى 5 سنوات إلى أن جهودًا خاصة وجهت نحو الطلاب السعوديين (+ 331٪) والإيرانيين (+ 205٪) والصينيين (+ 134٪) والبنغلادش (+ 104٪) وعلى العكس من ذلك، فإن بعض الجنسيات آخذة في الانخفاض، مثل اليابانيين (−48٪) والكينيين (−45٪) والألمان (−25٪). وانخفض الفرنسيون بنسبة 11٪ بين عامي 2009 و2015، من 7299 إلى 6528.

طلاب الو.م.أ ليسوا متنقلين للغاية، حيث تم تسجيل 67670 فقط من قبل اليونسكو في درجة التنقل في عام 2015 مقابل 20 مليونً طالب أمريكي، حيث ينجذب الطلبة

الأمريكيون الخريجون في مجال التنقل أولاً إلى الاتحاد الأوروبي، وخاصة المملكة المتحدة (22.1٪) وألمانيا (6.7٪) وفرنسا (4.7٪). وجهات رئيسية أخرى: كندا (11.9٪).

المملكة المتحدة البريطانية تعتبر كثاني دولة مضيفة للطلبة الأجانب مع 428،724 طالبًا في عام 2014 (اليونسكو) و438000 في عام 2015، لا تزال المملكة المتحدة في المرتبة الثانية بين البلدان المضيفة، تم تأكيد الانتعاش بعد الانخفاض الحاد في عام 2013، حتى لو كان النمو في حجم الطلبة المقبولين أكثر اعتدالًا مما كان عليه في الماضي. هذه الإحصائيات تسبق التصويت على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وعواقبها السلبية المحتملة من حيث الجاذبية، ومع ذلك، قد يكون هذا التحول مؤقتًا. من خلال لغتها، تستقبل المملكة المتحدة الطلاب من مجموعة متنوعة من الأصول، ولكن تتركز بشكل خاص في آسيا وأوقيانوسيا (43٪) ومنطقة برنامج إيراسموس (28٪). لا يزال الطلاب الصينيون هم الأكثر عددًا (20٪)، متقدمين بفارق كبير على مجموعة البلدان التي تضم الهند (4.6٪) ونيجيريا (4.2٪) وماليزيا (3.6٪) والو.م.أ(3.5٪). لا يزال الطلبة في المملكة المتحدة يتنقلون بشكل معتدل (31078)، لكن الاتجاه صاعد بشكل واضح (+ 45٪ بين عامي 2013 و2015). لا تزال وجهاتهم المفضلة هي الولايات المتحدة (30.9٪) متقدمة بفارق كبير عن فرنسا (6.8٪) وهولندا (6.6٪) وألمانيا (5.8٪) وأستراليا وأيرلندا (5.1٪).

تحتل **أستراليا** الآن المرتبة الثالثة بين الدول المضيفة قبل فرنسا. تم تسجيل 294438 طالبًا أجنبيًا هناك في درجة التنقل في عام 2015، أي + 18 ٪ منذ عام 2012. البلاد لديها تجمع إقليمي للطلبة، حيث نجد 83.6٪ من الطلبة الأجانب هم من الآسيويين: الصينيون (33.1٪)، الهنود (12.5٪ يرتفعون بسرعة)، الملايو (5.1٪)، الفيتناميين (4.5٪)، إندونيسيون (3.5٪)، نيباليين (4٪). لوحظ أنه نظرًا للوزن الكبير للطلبة

الصينيين في مجموعة الطلاب الدوليين في أستراليا، فإن التباطؤ في نمو التنقل الصيني الصادر قد يكون بسبب موقعها في ترتيب البلدان المضيفة. مثل غيرهم من الطلبة الأنجلوساكسون، لا يميل الأستراليون بشدة إلى القيام بحركية الطلبة. قدرت اليونسكو عددهم بـ 12026 في عام 2015، أي أقل بسبع مرات من الفرنسيين، مقابل 1.5 مليون طالب أسترالي.

يمكن أن يكون أحد العوامل التفسيرية هو وجود العديد من الجامعات من المؤسسات الأجنبية التي تم نقلها إلى أستراليا. أكثر من ثلاثة أرباع وجهاتهم المفضلة يتحدثون الإنجليزية: الولايات المتحدة (31.7٪) ونيوزيلندا (20.5٪) والمملكة المتحدة (16.1٪) وكندا (3.7٪). ألمانيا هي الوجهة الرائدة غير الناطقة بالإنجليزية (5.3٪)، متقدمة بوضوح على فرنسا (3٪) في المركز السادس حيث تم تسجيل 490 أستراليًا في فرنسا في بداية العام الدراسي 2016 مقارنة بـ 373 في عام 2012.

تستقبل **فرنسا** 239000 طالب أجنبي، وهو ما يمثل نموًا يزيد عن 12٪ في 5 سنوات. ما يقرب من نصف (45٪) الطلبة المستضافين في فرنسا هم من القارة الأفريقية، يأتي بعد ذلك الطلبة من الاتحاد الأوروبي (19٪) وآسيا وأوقيانوسيا (16٪) والأمريكتان (9٪). الطلبة الفرنسيون يتحولون أكثر فأكثر على المستوى الدولي، ازدادت درجة تنقل الطلبة الفرنسيين بشكل مطرد منذ عام 2010 ووصلت إلى 80 ألف طالب في عام 2015 (+ 40٪)، أصبحت فرنسا سادس دولة منشأ للطلاب المتنقلين، بعد الصين والهند وألمانيا وكوريا الجنوبية والمملكة العربية السعودية.

زاد عدد الطلبة الأجانب في فرنسا بنسبة 12.2٪ في خمس سنوات (2011–2016). يبدو أن هذه الحركة تتسارع منذ عام 2015 (+ 4.6٪) خلال عام واحد، وهي أقوى زيادة سنوية منذ 5 سنوات، هذا النمو أقل من النمو في التنقل العالمي: + 22.9٪ بين 2010 و2015. تخسر فرنسا تدريجياً حصصها في سوق التنقل العالمي للطلبة. في عام 2005،

استضافت فرنسا9.3 من الطلاب المتنقلين، انخفض هذا الرقم إلى 7.6٪ في2010 و6.7٪ في 2015 (−2.6 نقطة في 10 سنوات).

بالمقارنة، شهدت البلدان الأخرى انخفاضًا في حصتها في نفس الفترة ولكن بدرجة أقل الو.م.أ (−1 نقطة) والمملكة المتحدة (−1.7 نقطة). في نفس الوقت، أستراليا (+0.2 نقطة)، كندا (+1.7 نقطة) واكتسبت بلجيكا (+ 0.5٪) حصة في السوق الدولي للطلبة. نلاحظ أيضًا أن فرنسا تستفيد من هامش نمو قوي في تنقل الطلبة مصدره من دول الشرق الأوسط وأوروبا خارج الاتحاد الأوروبي (+ 65٪ و33 +٪بين عامي 2010 و2015).

6- آثار و نتائج هجرة الطلبة:

هجرة الطلبة لا تخلو من آثار مهمة، بعضها مباشر، لكن البعض الآخر أكثر دقة ويصعب قياسه، ولا يمكن تأكيد ما إذا كانت هذه الآثار ناتجة على وجه التحديد عن الهجرة الدولية أو التنقل للدراسة، ولكن من المفترض عمومًا أن التأثيرات غير المباشرة لها أهمية أكبر من التأثيرات المباشرة.

6-1- بالنسبة للبلدان المضيفة:

على جانب البلد المضيف، هناك آثار اقتصادية متزامنة مباشرة مرتبطة بوجود طلاب متنقلين في إقليم البلد المضيف أثناء إقامتهم الدراسية، يشمل ذلك رسوم التسجيل والرسوم الدراسية المدفوعة بالإضافة إلى مصاريف الاستهلاك والسكن، والتي لها تأثير على الحياة الاقتصادية المحلية. فالمجتمع المضيف، من جانبه يتحمل التكاليف الناتجة عن الاندماج والإدارة وغيرها للطلاب الدوليين. بينما يرى البعض أن هذا أمر محايد أو مكسب صاف، ويذهب البعض الآخر إلى حد القول إنه بالنسبة للبلدان التي فرضت رسومًا كبيرة على الطلاب الدوليين، مثل المملكة المتحدة، تستضيف الطلاب الدوليين يساعد في دعم الطلبة المحليين. إذا اعتبرنا أن التدفقات العالمية تسود في اتجاه الجنوب–الشمال، فإن هذا يعني

أن تدعم البلدان النامية التعليم العالي للبلدان المتقدمة[1].

تشمل الآثار الاقتصادية الأكثر دقة للبلد المضيف، بالإضافة إلى التأثير الثقافي والتكنولوجي وتسهيل العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدان، وخاصة المكسب في رأس المال البشري، فالطلبة المهاجرين قد يصبحون عمالًا ذوي مهارات عالية ويدخلون سوق العمل في البلد المضيف بدلاً من العودة إلى بلد المنشأ .

في بعض دول الشمال، يؤدي نقص العمالة الماهرة وقلة المرشحين لبعض مجالات الدراسة العلمية إلى زيادة القدرة التنافسية عالميًا لجذب "الأفضل والأذكى في العالم"، وأصبحت هجرة الطلاب علاجًا. كل هذا يعني أن استقبال الطلبة الدوليين يعتبر غالبًا مفيدًا إلى حد كبير للبلدان المضيفة.

6-2- بالنسبة لبلدان الأصلية:

من جانب البلد الأصلي، يمكن أن تتسبب التكاليف المباشرة لدعم هؤلاء الطلبة والتكلفة غير المباشرة في مصاريف الخزينة للبلد الأصلي. ومع ذلك فإن حقيقة الهجرة للدراسة تمنح الأفراد فرصة الاستفادة من التدريب في مجالات متخصصة للغاية لا يمكن تقديمها في بلد المنشأ، سواء بسبب عدم وجود نخبة من الباحثين أو بسبب نقص التقنيات الضرورية، في بلدان الجنوب على وجه الخصوص، يمكن للفرص في الخارج أن تقلل الضغط الشديد في التعليم العالي وتزيد من العدد الإجمالي للشباب الذين يمكن تدريبهم على هذا المستوى. هذا هو السبب في اعتبار تنقل الطلاب أيضًا وسيلة للمساعدة في التنمية , لكن هذه المزايا لا تفيد البلد الأصلي إلا في ظل شرط رئيسي واحد: إذا عاد الطلبة إلى هناك بعد إقامتهم لوضع مهاراتهم ومعارفهم المكتسبة في الخارج في خدمة بلدهم ولكن إذا بقي الطلبة في البلد المضيف وتم دمجهم في سوق العمل هناك، فإن البلد الأصلي سيفقد كفاءات مواطنيه.

[1] Varghese N.V., Ibid.p26

خلال السبعينيات، أصبح من الواضح أنه من بين آلاف الحاصلين على المنح الدراسية من البلدان النامية الذين يدرسون في الشمال، لم يعد الكثير منهم بعد التخرج. هكذا تغيرت صورة الدراسة في الخارج من وسيلة مساعدة إلى تهديد لبلدان المنشأ: كانت البلدان النامية تفقد مواهبها الشابة وقادة المستقبل، ويشار إلى هذه الظاهرة عادة باسم "هجرة الأدمغة" أو "تزيف الأدمغة[1] "

منذ سبعينيات القرن الماضي، سيطر هذا النموذج على البحث حول هجرة الأشخاص المهرة في إطار نظريات رأس المال البشري، مسلطًا الضوء على الآثار السلبية لبلدان الجنوب.

و كان يُنظر إلى الهجرة من أجل الدراسة على أنها "الطريق الملكي إلى المهاجرين"، حيث دخل غالبية المهاجرين ذوي المهارات العالية إلى البلد المضيف كطلاب. بعد النقد المرتبط بهذه الظاهرة، نأى الخبراء والباحثون عن الاستثمار في التدريب في الخارج، وبدلاً من ذلك شجعوا الاستثمار في التعليم الأساسي وإرسال خبراء من الشمال إلى مناطق بلدان الجنوب للحصول على المساعدة التقنية، وهذا هو السبب في انخفاض منح المنح الدراسية من قبل المنظمات غير الحكومية والشركات الثنائية بشكل حاد منذ الثمانينيات. لم تعد إفريقيا على وجه الخصوص تستفيد من هذه المنح الدراسية ؛ فقط فرنسا والمملكة المتحدة تواصلان دعم عدد من الطلاب من مستعمراتهم السابقة. خلال التسعينيات[2]، تغير النموذج الأكاديمي والسياسي مرة أخرى، في سياق العولمة مع

---

[1]. Ennafaa R., Paivandi S, Le non-retour des étudiants étrangers : au-delà de la «fuite des cerveaux , Formation Emploi, Vol. 3, n° 103, 2008, p25.

[2] Meyer J.-B., Hernandez V., «Les diasporas scientifiques et techniques : état des lieux», in Nedelcu M. (dir.), La mobilité internationale des compétences : situations récentes approches nouvelles, Paris, L'Harmattan,2004, p27.

تقنيات الاتصالات والنقل الجديدة وتكثيف تدفقات الهجرة، فتبين أن مفهوم هجرة الأدمغة بسيط للغاية لتفسير تعقيد هذه الظاهرة. طرح الخبراء والسياسيون في البلدان التي تحتاج إلى قوى عاملة ماهرة في مجال التكنولوجيا بشكل متزايد فكرة "تدويل الأدمغة"، من المصطلحات الجديدة الأخرى التي ظهرت هي "تبادل الأدمغة" "هجرة الأدمغة العابرة"، "حركة الأدمغة". تسلط هذه المصطلحات المفترض أنها "محايدة" الضوء على المنافع المتبادلة المفترضة لجميع الجهات الفاعلة، والمهاجرين المهرة وكذلك بلدان المنشأ والمقصد، من منظور طويل المدى. فهي تؤكد على وجه الخصوص على إمكانات الروابط الاجتماعية والتجارية التي يقيمها المهاجرون بين بلدانهم الأصلية والبلد المضيف، سيسمح إنشاء الشبكات عبر الوطنية بتبادل ونقل المعرفة، ويمكن أن يكون نجاح المهاجرين في الخارج حافزًا تعليميًا لمن بقوا في الوطن الأصلي (البنك الدولي 2009). هناك حجة أخرى تطرح أكثر فأكثر وهي تحويلات المغتربين إلى بلدانهم الأصلية، مما سيساعد في تنمية بلدان الجنوب بنحو 441 مليار دولار حسب تقديرات البنك الدولي، بلغت هذه التحويلات حتى ثلاثة أضعاف حجم المساعدة الإنمائية الرسمية التي تلقتها بلدان الجنوب في عام 2015 (البنك الدولي 2016).

أخيرًا، نتحدث عن "إعادة اكتساب العقول" إذا نجحت بلدان المنشأ في خلق سوق عمل جذاب لتحفيز عودة المهاجرين المهرة، وقد أظهرت حالات العديد من البلدان الناشئة أنه مع تحسن فرص العمل في البلد الأم، "تميل المواهب إلى التدفق والعودة مرة أخرى". من المخاطر التي تم تحديدها في حالة عودة المهاجرين المهرة "هدر الأدمغة"، عندما لا يجد العائدون عملاً يتناسب مع مؤهلاتهم، وخاصة في المجالات التقنية والعلمية، إذا لا يمكن الوصول إلى البنية التحتية الضرورية في بلد المنشأ، وأسوأ الحالات سيكون للمهاجرين "تصحر الأدمغة"، عندما يعود أصحاب المؤهلات العالية ولا يحتفظون بأي صلة مع بلدهم

الأصلي أيضًا. وبهذا المعنى يمكن اعتبار الهجرة من أجل الدراسة بمثابة البادئ والمحفز لعمليات نقل الموارد الفكرية (في شكل المهارات والمعرفة) قبل الموارد المادية والمالية[1]..

6-3- بالنسبة للطلبة المتنقلين:

بالنسبة للطلبة، يمكن أن يكون لتجربة متابعة الدراسة في بلد أجنبي تأثير عميق على مسار حياتهم وحتى على هويتهم، بصرف النظر عن اكتساب المهارات اللغوية والثقافية والتنمية الشخصية واكتساب المعرفة والدراية، فإن تأثير الإقامة في الخارج أو الدبلوم الأجنبي على الإدماج المهني للأفراد كان موضوعًا للدراسات في أغلب الأحيان.

تظهر العديد من الدراسات أنه في بعض البلدان، تولد الشهادة التي يتم الحصول عليها في الخارج فوائد ومكافآت في سوق العمل، سواء في الداخل أو على الصعيد الدولي .

الرابط السببي بين تنقل الطلبة والتنقل المهني من خلال الباحثين، تشير نتائجهم إلى أن الدراسة بالخارج تزيد من احتمالية العمل بالخارج بحوالي 15-20٪، مما يشير إلى أن الإقامة في بلد الدراسة هي قناة مهمة للهجرات اللاحقة[2].

تشير الدراسات التي أجريت على الطلاب من البلدان الناشئة والجنوب، إلى قابلية التوظيف الأفضل في سوق العمل، وإلى وجود صلة أوثق بين التنقل الدولي للدراسات والحراك الاجتماعي. أظهر استطلاع للباحث **جيرار** (2008) للطلاب المغاربة الذين درسوا في فرنسا أن الدبلوم الذي تم الحصول عليه في الخارج يسهل إلى حد كبير التوظيف عند العودة إلى أوطانهم، وتشير إلى أن الخريجين من فرنسا يتمتعون "بامتياز في الحصول على عمل" في بلدانهم الأصلية، مما يتيح لهم "التنقل المزدوج"، على الصعيدين الجغرافي والاجتماعي.

---

[1] Nicol C., The State of Research in Australia: Brain Drain, University Research Funding and the Microelectronics Industry, Lucent Technologies, Bell Labs Innovations.2000.p03.

[2] Waters J.L., Geographies of cultural capital : education, international migration and family strategies between Hong Kong and Canada , *Transactions of the Institut of British Geographers*, n° 31,2006, p179.

الفصل السابع: حركية الطلبة الجزائريين في العالم

1- نبذة تاريخية عن هجرة الطلبة الجزائريين

2- حركية الطلبة الجزائريين بالخارج

3- حركية الطلبة الجزائريين بالجامعات الفرنسية

1- نبذة تاريخية عن هجرة الطلبة الجزائريين

يرجع تاريخ الدراسات المختلفة التي تناولت ظاهرة هجرة الطلبة إلى بداية الخمسينات، فبداية الستينات، حيث برزت مرحلتان:

مرحلة ما بين الستينات والسبعينات من القرن الماضي:

أين هاجر عدد كبير من الطلبة و أصحاب المهارات و الخبرة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة، مما جعل وسائل الإعلام الدولي يولي الاهتمام الواسع لهذه الظاهرة وتلفت انتباه المجموعة العلمية من باحثين وأكاديميين وكذلك الهيئات السياسية عبر العالم لهذه الظاهرة.

ركز الباحثون، بما في ذلك الهيئات المختصة لليونسكو، على آثار هذه الظاهرة خاصة بالنسبة للدول النامية وعلى سبل التصدي إليها، خاصة من ناحية التأثيرات الميزانية والآثار الاقتصادية والاجتماعية.

وبما أن القارة الإفريقية تعد مصدرا هاما للأدمغة نحو الشمال فإن دراسات اليونسكو قدرت هجرة 20 ألف طالب أو شخص مؤهل سنويا من إفريقيا إلى الشمال وذلك بداية من سنة 1990.

أما في الجزائر، وفي الفترة الفاصلة بين 1992 و 1996 فقد هاجر أكثر من 400000 إطار جزائري نحو الخارج وهو مجموع ما تنتجه الجامعات الجزائرية مجتمعة مدة 10 سنوات كاملة، نتيجة تدهور الأوضاع الأمنية و السياسية.

إن تطور التكوين بالخارج يقاس بحركية الدراسة بالخارج[1]. التي سجلت ارتفاعا معتبرا في عدد الأشخاص الذين تركوا بلدهم الأم نحو الدول المتقدمة رغبة في طلب العلم والمعرفة .

[1] William D.Carter , les études à l'étranger et le développement de l'enseignement supérieur I.I.P.E, UNESCO, paris 1974, P P 16-17.

وهكذا فقد قدر عدد الدارسين بالخارج في سنة 1950 بنحو 108.000 طالبا و في 1960 بحوالي 238.000 طالبا عبر العالم ليرتفع سنة 1969 إلى 478948 طالبا، وبقي هذا التطور في تزايد مستمر حيث قفز عدد الطلبة بالخارج في سنة 1973 إلى 637 ألف طالبا أي بنسبة 33بالمائة مقارنة بنسبة 1969[1].

أما بالنسبة للجزائر فإن نسبتها المئوية قياسا بالمجموع العالمي للطلبة الأجانب كانت 1.6 % في سنة 1978 مقابل 1.1% في سنة 1974، حيث بلغ عدد الطلبة الدارسين بالخارج في سنة198 (966688 طالبا) عبر العالم أي بزيادة 12% لسنة 1978. وقد عرفت الجزائر في هذا السياق[2] تزايدا في عدد طلابها حيث قفز هذا العدد من 1780 طالبا في سنة 1969 إلى 5130 طالبا في سنة 1973، ثم إلى 6551 في سنة 1974 ليصل إلى 13506 طالبا سنة 1984. مع الإشارة إلى أن هذه الأرقام تشمل الطلبة الحاصلين على منحة من السلطات العمومية الجزائرية بمختلف قطاعاتها، وعلى الذين هاجروا إلى الخارج بوسائلهم الخاصة قصد الدراسة والتكوين في مختلف مراحل الدراسة (تدرج وما بعد تدرج.).

وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر كانت دائما في مقدمة الدول التي تستقبل الجامعات الفرنسية طلبتها، في سنة 1995/1994 قدر عدد الطلبة الجزائريين بفرنسا ب20215 طالبا وقد تضاعف هذا العدد على مر عشر سنوات حيث كان في سنة 1985/1984 يقدر بنحو 10961 طالبا.

---

[1] Statistiques des étudiants à l'étranger, 95-73 et 74-78، UNESCO.2000.

[2] Raunet M " De l'exode à la mobilisation des compétences dans le cadre d'un véritable Co-développement, CNES France ، 2001, P 71.

اتسمت هذه المرحلة، بالنسبة لجنسيات الطلبة الأجانب، الدارسين بالمؤسسات الجامعية الفرنسية بتسجيل الجزائر ودول أوروبية أخرى أكبر نسبة تطور في هذا الشأن وذلك وفقا لمضمون البيانات التالية:

- إيطاليا +168%

- المملكة المتحدة +104%

- الجزائر +90%

كما تقهقرت نسبة الطلبة المغاربة إلى -42% و الطلبة التونسيين -40%[1]

أما سبب تراجعه في سنة 1999 إلى 13400 طالب فذلك مرده إلى أسباب تعمقت بحدة الأزمة السياسية والأمنية للجزائر في التسعينات، مما جعل الحكومة الفرنسية تشدد في الإجراءات الخاصة بمنح التأشيرات إليها لصالح الطلبة الجزائريين ، حيث انخفض عدد التأشيرات الممنوحة للطلبة الجزائريين من 2231 تأشيرة للسنة الدراسية 1992/1991، إلى 175 تأشيرة للسنة الدراسية 1993/1992 ، إلى 22 تأشيرة فقط للموسم الدراسي 1995/1994 ، أي نسبة انخفاض قدرت ب99 %خلال 4 سنوات فقط وللإشارة فإن هذه السياسة الفرنسية المتعلقة بفرض قيود على الطلبة الجزائريين إلى أراضيها رافقتها نسبة انخفاض فيما يخص كل الفئات الأخرى من الجزائريين، حيث أدت هذه السياسة الفرنسية الانتقائية، جراء مرحلة" **العشرية الحمراء** "إلى تراجع عدد الطلبة الجزائريين ، وهو ما يعكسه الانخفاض الكبير لعدد بعض هؤلاء الطلبة المسجلين في المدارس العليا بكل تخصصاتها . وفي هذا السياق فقد تقلص عدد الطلبة الجزائريين في سنة 1999 إلى 814 طالبا فقط مقابل 1108 طالبا مغربيا ، و 1102 طالبا اسبانيا، و 1140 طالبا ألمانيا، وتراوح معدل

[1] Ibid., PP 71-72.

السن بالنسبة للطلبة الجزائريين الدارسين بالخارج ما بين 26 إلى 27 سنة وتراوح المعدل السنوي للدراسة ما بين 3 إلى 5 سنوات بينما قدرت نسبة العودة إلى الوطن بحوالي 20% مجموع الدارسين بالخارج خاصة في المجال الطبي والاختصاصات العلمية و التكنولوجية[1].

تواصل هذا النزيف البشري على حساب ميزانية الدولة الجزائرية فقد بلغ عدد طلبة الطب الممارسين بفرنسا 7000 طبيب من أصل 10000 طبيب أجنبي[2]

وهاجر إلى الخارج وخاصة كندا 40000 طالب و باحث خلال العشرية السوداء ، حسب ما أشارت إلى ذلك المصادر المالية لهذه الدولة وبصفة خاصة **SCOTIA MC LED** ، كما استقبلت منطقة الكيبك **(Québec)** بهذه الدولة ما بين 2007 و 2011 حوالي 20664 من الطلبة و الباحثين الجزائريين وذلك وفق معهد إحصائيات الكيبك نفسها[3].

[1] Ibid. P 78.

[2] المجلس الوطني الاجتماعي و الاقتصادي CNES: سياسات الهجرة في أوروبا، أي رهانات؟ الجلسة 26، ص23.

[3] El watan 07 Aout 2010

2- حركية الطلبة الجزائريين بالخارج:

الجدول رقم 07: تطور أعداد الطلبة الجزائريين المسجلين بالخارج (2006-2017)

السنوات	الطلبة المسجلون بالخارج	النسبة المئوية للطلبة المسجلين بالخارج
2006	24409	%3.0
2007	22457	%2.5
2008	21436	ND
2009	21965	%1.9
2010	22465	%2.0
2011	23955	%2.0
2012	24772	%2.0
2013	20826	%1.7
2014	20394	%1.6
2015	21024	%1.6
2016	21924	%1.9
2017	25729	%2.0

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات وزارة التربية الوطنية و التعليم العالي و البحث العلمي الفرنسية في موقعها الرسمي .www.CampusFrance.org

تبرز معطيات الجدول الخاصة بأعداد الطلبة الجزائريين المسجلين بالخارج بالنسبة للمرحلة (2006-2017) أن نسبة تطور حركيتهم قد تراجعت من نسبة 3.0% طالب جزائري مسجل بالخارج عام 2006 إلى نسبة 2.0% عام 2017 أي تراجع بنسبة (1.0%-). ويعود هذا التراجع لانتهاج أوروبا وبالأخص فرنسا سياسية الهجرة الانتقائية أو الهجرة المختارة، حيث ذهب ضحيتها الطلبة الجزائريون على وجه الخصوص، ولصالح طلبة دول أخرى خاصة الدول الشرق أوروبية والآسيوية وبالأخص الصين وهو ما جعل هذا العدد يتراجع بشكل كبير قياسا بدول أخرى كانت في السابق في سلم الترتيب بعيدة عن الجزائر فيما يخص أعداد الطلبة الجزائريين الدارسين بالخارج.

شكل رقم 01: الدول العشر الأولى الأكثر استقبالا للطلبة الجزائريين في العالم 2017.

.

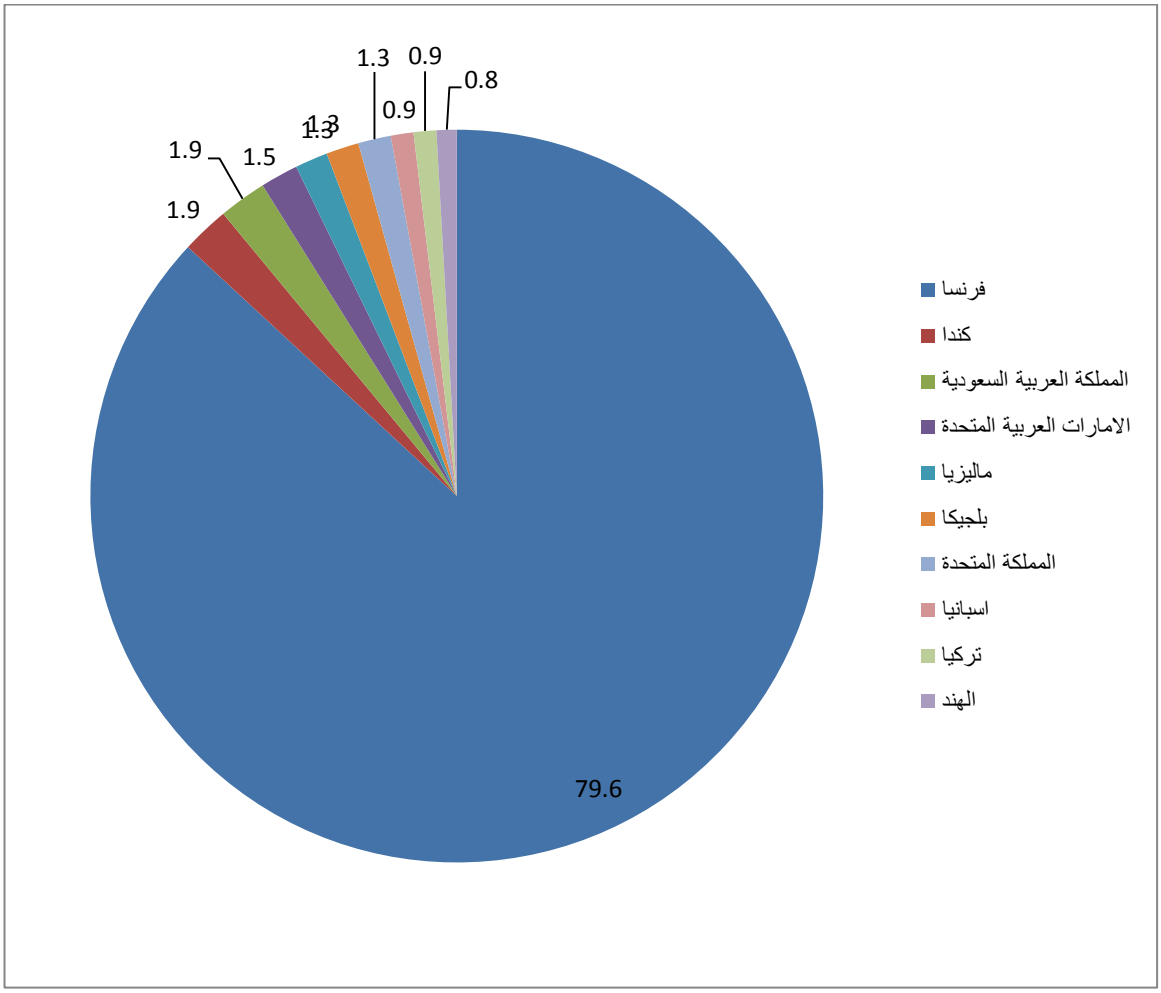

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات وزارة التربية الوطنية و التعليم العالي و البحث العلمي الفرنسية في موقعها الرسميwww.CampusFrance.org

تحتل فرنسا الريادة في استقبال الطلبة الجزائريين على مدار السنوات الأخيرة، رغم التراجع في الأعداد والنسب التي شهدته السنوات الخمس الأخيرة (من 20066 طالب جزائري مسجل بالجامعات الفرنسية عام 2010 إلى 27700 طالب جزائري مسجل للسنة الجامعية 2018/2019) إلا أن فرنسا تبقى هي الوجهة الأولى والمفضلة لدى الطلبة الجزائريين ويرجع ارتفاع نسبة الطلبة الجزائريين المهاجرين إلى فرنسا إلى عاملين:

– القرب الجغرافي لأوروبا بالنسبة للجزائر، وما ينتج عن ذلك من نقص تكاليف السفر مع إمكانية الإقامة لدى الأصدقاء والأقارب والتسجيل في الجامعات والمعاهد الفرنسية بسبب وجود قواعد سابقة لموجات الطلبة المهاجرين تجاه فرنسا من الجزائر، على اعتبار أن فرنسا ليست قبلة للكفاءات فقط بل يقصدها الآلاف من المهاجرين من مختلف الشرائح وعبر شتى القنوات الشرعية منها وغير الشرعية.

– العامل التاريخي، كون الجزائر مستعمرة فرنسية سابقة يجعلها قبلة وبالأولوية لموجات المهاجرين عموما وهجرة الكفاءات خصوصا ومنهم الطلبة لاعتبارات عديدة منها: سهولة التواصل عن طريق اللغة ثم التقارب في منظومة التعليم العالي من حيث البرامج وطرق التدريس.

تأتي كندا في المرتبة الثانية بنسبة 1.9% من حيث استقبالها للطلبة الجزائريين على المستوى العالمي وبنسبة تطور بلغت +%37% بين سنتي 2010 و2018 وتستقبل منطقة Montréal عددا كبيرا من الطلبة الجزائريين منهم نسبة معتبرة في المجالات العلمية والطبية والتكنولوجية.

و نجد بالمقابل بروز بعض الدول أوروبية وأسيوية، حيث أصبحت كوجهة مفضلة أو دول مستقبلة للطلبة الجزائريين على غرار المملكة العربية السعودية وبنسبة تطور بلغت +%382، ماليزيا بنسبة تطور بلغت +%89، بلجيكا وبنسبة تطور بلغت +%697، وتركيا بنسبة تطور بلغت +%2125 بين سنتي 2010 و2018 على التوالي.

3- حركية الطلبة الجزائريين بالجامعات الفرنسية: على حسب (التأشيرة- المستوى- التخصص-الجنس)

3-1- التوزيع على حسب منح التأشيرة:

جدول رقم 08: تطور منح التأشيرات الفرنسية طويلة المدى للطلبة الجزائريين (2007-2016)

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	تطور النسب (2011-2007)
التأشيرات الممنوحة	*4409*	*5771*	*5596*	*6359*	*6100*	***+36%***
السنوات	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**تطور النسب (2016-2012)**
التأشيرات الممنوحة	*4082*	*3923*	*4056*	*6097*	*8033*	***+97%***

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات وزارة التربية الوطنية و التعليم العالي و البحث العلمي الفرنسية في موقعها الرسمي.www.CampusFrance.org

إن قبول الطلبة الجزائريين في الجامعات الفرنسية لمواصلة الدراسة يبقى مرتبط دائما بالحصول على تأشيرة طويلة المدى للدراسة، وفي ظل تزايد إقبال الطلبة الجزائريين على الجامعات الفرنسية، زاد عدد تأشيرات الدراسة الصادرة من قنصليات فرنسا في البلاد بشكل حاد في السنوات الأخيرة، حيث نجد تطور في منح التأشيرات للطلبة الجزائريين بلغ نسبة (+36%) بين عامي 2007 و2011 أي من "4409 تأشيرة طويلة المدى للدراسة عام 2007 إلى 6100 تأشيرة طويلة المدى للدراسة عام 2011".

تزايد عدد طالبي تأشيرة طويلة المدى للدراسة من طرف الطلبة الجزائريين في السنوات الأخيرة، حيث تصاعد عدد الطلبات على التأشيرة من 7055 طلب تأشيرة عام 2012 إلى 9636 طلب تأشيرة عام 2016 بنسبة تطور بلغت (+37%)، في حين تم قبول 4082 ملف تأشيرة بنسبة 58% عام 2012، وتم منح 8033 تأشيرة طويلة المدى للدراسة عام 2016 بنسبة 83% من مجموع الطلبة الجزائريين طالبي تأشيرة طويلة المدى للدراسة بفرنسا وبنسبة تطور عالية بلغت (+97%) بين عامي 2012 و2016.

3-2- التوزيع على حسب المستوى الدراسي:

الشكل رقم02 : تطور عدد الطلبة الجزائريين بالجامعات الفرنسية حسب المستوى(2007-2018).

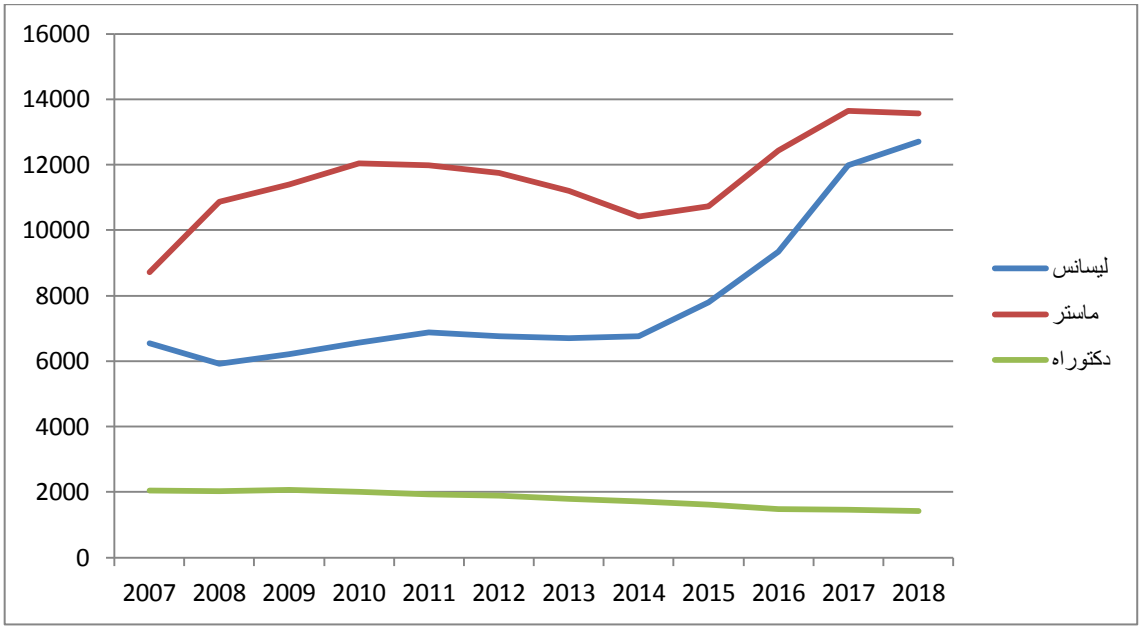

Source :MESRI-DGESIP-DGRI-SCSESR/SIES

من خلال المعطيات نجد أن الطلبة الجزائريين المسجلين بالجامعات الفرنسية موزعين على جميع المستويات ليسانس، ماستر، دكتوراه، ونجد تصاعد من سنة إلى سنة في أعداد الطلبة الجزائريين المسجلين في كل مستوى، ماعدا طلبة الدكتوراه فهم يشهدون تراجع في العدد،

حيث قدر عدد الطلبة الدكتوراه المسجلين عام 2007 ب 2044 طالب، ليتراجع العدد بعد كل سنة إلى أن يصل 1428 طالب دكتوراه جزائري مسجل بالجامعات الفرنسية عام 2018 وبنسبة تقهقر بلغت(-27%)، أما عدد الطلبة الجزائريين مستوى ليسانس فهو في تصاعد مستمر في الجامعات الفرنسية، حيث بلغ عددهم 6543 طالب عام 2007، ليتصاعد العدد سنة تلو الأخرى ليصل العدد 12711 طالب جزائري للسنة الجامعية 2019/2018 بنسبة تطور بلغت (+51.4%)، بالمقابل يشهد عدد طلبة الماستر نفس وتيرة التصاعد بالجامعات الفرنسية، حيث نجد 8717 طالب جزائري مسجل بالجامعات الفرنسية بالماستر عام 2007 ليصل عددهم13561 طالب جزائري مستوى ماستر عام 2018 وبنسبة تقدم بلغت (+64.2%)، بين عامي 2007 و2018 على التوالي.

3-3-التوزيع على حسب التخصص الدراسي:

جدول رقم 09: توزيع الطلبة الجزائريين في الجامعات الفرنسية حسب التخصص (2011-2018)

التخصصات / السنة الدراسية	طب، صيدلة، جراحة أسنان	علوم تقنية، تكنولوجيا	آداب، علوم إنسانية واجتماعية	علوم اقتصادية، تجارية، تسييرومالية	حقوق، علوم سياسية	المجموع النسب المئوية
2011-2012	3285 %15.7	6961 %33.6	5230 %25.1	3745 %18.0	1551 %7.4	20802 %100

2014-2015	2669 %13.4	7707 %38.2	5537 %27.5	2984 %14.8	1239 %6.1	20161 %100
2016-2017	2841 %12.0	9530 %41.0	6606 %29.0	2984 %13.0	1277 %5.0	23238 %100
2018-2019	3006 %11	11990 %44	7760 %28	3450 %13	1297 %5	27700 %100

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات وزارة التربية الوطنية و التعليم العالي و البحث العلمي الفرنسية في موقعها الرسمي.www.CampusFrance.org

تشهد الجامعات الفرنسية تزايدا متصاعدا في استقبال الطلبة الجزائريين وبنسبة تطور بلغت(+24%) بين سنتي 2011 و2018، حيث استقبلت فرنسا بالنسبة للدخول الجامعي 2018-2019 "27700" طالبا جزائريا، نسبة 89% مسجلين بالجامعات الفرنسية، 2.0% منهم مسجلين بمدارس التجارة والتسيير، ونسبة 9.0% مسجلين في المدارس العليا، ومدارس الهندسة، والفنون...، ويتوزع الطلبة الجزائريين على جميع التخصصات الموجودة بالجامعات الفرنسية، واستحوذت الفروع العلمية التقنية والتكنولوجيا على حصة الأسد فيها بنسبة (44%)، وبنسبة تطور بلغت (+ 11%) مقارنة بالسنة الجامعية 2011-2012، تليها شعب الآداب، علوم إنسانية واجتماعية بنسبة 28%، تخصصات علوم اقتصادية، تجارية، تسيير ومالية بنسبة 13%، ثم تخصصات الطب، الصيدلة، جراحة الأسنان بنسبة 11%، وفي الأخير 1297 طالب جزائري بنسبة 05%مسجل في تخصص حقوق، علوم سياسية بالجامعات الفرنسية للسنة الجامعية 2018-2019.

3-4- التوزيع على حسب الجنس:

جدول رقم 10: الطلبة الجزائريون المسجلون بالجامعات الفرنسية حسب الجنس (2014-2017)

الجنس / السنة الجامعية	ذكور	إناث	المجموع
2015/2014	12169 %53.7	10491 %46.3	22660 %100
2016/2015	13711 %52.5	12405 %47.5	26116 %100
2017/2016	15422 %52	14650 %48	30521 %100
2018/2017	15910 %55	15286 %45	31196 %100

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات وزارة التربية الوطنية و التعليم العالي و البحث العلمي الفرنسية في موقعها الرسمي.www.CampusFrance.org

ما لوحظ في قراءة إحصائيات الجدول أن اختيار الجامعات الفرنسية ما بين الجنسين أصبح متقارب جدا حيث أصبح جنس الإناث في السنوات الأخيرة في إقبال متزايد على الهجرة والدراسة بالخارج وإقبالهن على جميع التخصصات مقارنة بجنس الذكور، وهذا يعود طبعا للتغير والتحول الذي عرفه المجتمع الجزائري مؤخرا اتجاه هجرة البنت والدراسة بالخارج لوحدها، حيث أصبحت فكرة هجرة المرأة لوحدها مقبولة جدا عند الأسرة الجزائرية، وبل كمشروع عائلي يخطط له لدراسة أبنائه في الخارج، و يمكن تفسير زيادة هجرة الطالبات للخارج للدراسة إلى سياسة الانفتاح التي يعيشها المجتمع الجزائري و لم تعد المرأة تخشى المخاطر الأمنية التي عاشها المجتمع في العشرية السوداء، و يرجع أيضا لتحقق من وجود

الأمن و الأمان في البلد المقصود، و إلى التطور المشهود في وسائل الاتصال و التواصل و سرعة التنقل، مما سهل على المرأة التنقل أو الهجرة في أمان و التواصل الدائم مع العائلة، وهذا ما لوحظ من تطور عدد الطلبة الجزائريين الإناث المهاجرات لفرنسا قصد الدراسة من 10941 طالبة للسنة الدراسية 2015/2014 إلى 15286 طالبة مسجلة للسنة الدراسية 2018/2017 أي بنسبة تطور (+31.36%).

الفصل الثامن: الصعوبات الدراسية والاجتماعية للطلبة الأجانب بفرنسا

1-الصعوبات الدراسية للطلبة الأجانب

2-الظروف المعيشية للطلبة الأجانب (تمويل السكن - مشكل السكن)

3-العيش بين ثقافتين

4-مكانة الدين

5- التكيف النفسي والاجتماعي

1- الصعوبات الدراسية للطلبة الأجانب:

الصعوبات الدراسية للطلبة الأجانب في فرنسا تدرس مقارنة بالفشل أو الرسوب الدراسي وضعف القدرات الدراسية (إعادة السنة، إعادة التوجيه، تغيير المؤسسة) بسبب مشاكل دراسية، من بين أولى التحقيقات في هذا الميدان هي التي قامت بها D.Martins (1970-1974) التي تدرس تأثير العزلة الاجتماعية على النتائج الدراسية للطلبة الأجانب، فحسب هذه الباحثة فالاتصال مع المجتمع المستقبل وخاصة في الجامعة يعيد تأسيس التوازن العاطفي المضطرب بسبب البعد عن المحيط العائلي، وهذا التوازن سيكون له تأثيرا ايجابيا على مختلف المهام الخاصة بالدراسة. فبمجرد عدم البقاء منعزلا فهذا يسمح للطالب بان يتحصل على المزيد من المعلومات الخاصة بالمسار الدراسي والمشاركة أكثر في النشاطات الطلابية في الجامعة، وان يتأقلم بسهولة مع معايير وطرق التدريس[1].

وقد خلصت الباحثة D.Martins بوجوب قيام السلطات بواجبها، بهدف تحسين استقبال واندماج الطالب الأجنبي لكي لا يبقى منعزلا عن زملائه الفرنسيين[2].

فمسألة الفشل أو الإهمال الدراسي لا تخص فقط الطلبة الأجانب، فالجامعة الفرنسية أيضا واجهت هذا المشكل، كما بينه A.Coulon في عمله على طلبة الطور الاول[3]، فنجاح الطالب حسبه مرهون بانضمامه ودخوله في الوسط الجامعي، وخاصة في العمل الفكري.

فلكي ينجح الطالب في مساره الجامعي يتطلب عليه اكتشاف الصعوبات والروتين الموجودين في ممارسات التعليم العالي والتعود عليهما.

---

[1] Martins D , L'isolement pédagogique et social des étudiants étrangers et leur échec scolaire ,Revue Française de Pédagogie, N° 26, 1974, P19.

[2] Ibid , p21.

[3] Coulon A , Le métier d'étudiant : L'entrée dans la vie universitaire. Paris, 1997. P48.

الدراسات التي اهتمت بالتأخر الدراسي للطلبة الأجانب في مختلف الأطوار قليلة جدا، حيث نجد **M.Ali**[1] الذي عمل أو تابع مسار الطلبة العراقيين في فرنسا ووجد نسبة الفشل جد مرتفعة: 60% للذين تقل أعمارهم عن 30 سنة و77% للذين أعمارهم تتراوح مابين 30و 33سنة قد عرفوا فشلا واحد عدة مرات خلال التحقيق، فالباحث**S.Paivandi** في التحقيق الذي قام به على الطلبة الإيرانيين في جامعة باريس8، يقدر ب3 سنوات المدة المتوسطة للحصول على DEUG، هذا المؤشر هو ب1.8 لمستوى الليسانس (عوض سنة نظريا) وتقريبا سنتين للحصول على شهادة التحكمLa Maitrise (عوض عام).فالباحث يوضح أولئك الذين كانت لديهم مشاكل أو صعوبات دراسية، يغيرون المؤسسة الجامعية والتوجيه لعدة مرات[2].

الباحثان **R.Ennafaa** و**S.Paivandi** درسا ظاهرة التأخر الدراسي للطلبة الأجانب في جامعتي باريس6 وباريس8، فلاحظا وجود تأخر كبير للحصول على شهادة الليسانس، وشهادة التحكم La Maitrise، وفي الطور الثالث أيضا، مثلا في جامعة باريس6 نجد 45% من المسجلين الأجانب في الليسانس و44% من المسجلين الأجانب في شهادة الكفاءة هم من معيدي السنة، وفي تحقيق حول مجموعة من الطلبة الأجانب المسجلين بجامعة باريس8، وجد أن الطلبة الأجانب ينجحون عامة اقل من الطلبة الفرنسيين خلال العامين الأولين في الجامعة.

[1] Ali.M , Réussite universitaire et relation aux organisations étudiantes, les Irakiens en France , Thèse de doctorat, Université de Strasbourg, 1982, p293.

[2] Paivandi.S, Les étudiants iraniens en France. Le cas de l'Université Paris VIII . Thèse de Doctorat, Université Paris 8, 1991, P366.

دراسة **Jomaa** حول اللبنانيين في جامعة بوردو الفرنسية، حيث وجد نسبة الرسوب أكثر من 45%خلال السنة الأولى من الجامعة، هاته النسبة المرتفعة تنقص في السنة الثانية بشكل معتبر بأقل من 12%[1].

فالباحثين وضحوا بوجود عدة عوامل تتسبب في الرسوب أو الفشل الدراسي للطلبة الأجانب، يمكن جمع العوامل في مختلف الدراسات بهدف تفسير الفشل أو الرسوب الدراسي في أربعة عوامل:

- **العوامل الدراسية:** المستوى الأكاديمي الناقص، الصعوبات المتعلقة باللغة الفرنسية(الفهم، اخذ نقاط، تصفح الكتب، تعبير كتابي...).

- **العوامل المرتبطة بالرغبة** : نقص الرغبة والحافز لإكمال الدراسة الجامعية.

- **عوامل مؤسساتية:** نقص الإعلام حول سير النظام التربوي، سوء التوجيه، مشاكل التكيف والاندماج، سوء ظروف العمل ونقص الدعم.

- **عوامل خارجية:** مشاكل شخصية واجتماعية(العزلة، قلق، اضطرابات نفسية...) صعوبات مادية (سكن، نقص المارد المادية، ظروف الحياة...) نقص الوقت، وجوب العمل وذلك لتمويل مصاريف الدراسة.

مشروع الدراسة والعلاقة مع الدراسة عند الطلبة الأجانب هي مواضيع غير مدروسة بصفة كبيرة في فرنسا، فالطلبة الذين يلتحقون بالجامعة مهما كان أصلهم يتم تعريفهم بالمعنى الذي يعطونه لدراستهم ونظرتهم لمشاريعهم المهنية والشخصية، كيف تبنى هاته المشاريع؟ وماهي

[1] Jomaa H , Étudiants libanais à Bordeaux, en France en 1978-79 : problèmes et orientation . Thèse de doctorat, Université de Bordeaux II, 1981, P374.

الوسائل التي يحوز عليها الطالب الأجنبي لتحقيق هاته المشاريع؟ هاته الأسئلة حول الهدف الاجتماعي للدراسة وفائدتها تظهر بكل تعقيداتها عند الطلبة الأجانب.

الجامعة هي المجال أين يؤكد الفرد اختياراته على المستوى الفكري والمهني، الدراسة الجامعية يجب أن تحوي هذان البعدين وهما الفكري والمهني واللذين يشاركان في إعطاء الصورة الذاتية، هي الصورة التي تخص المسار المهني ومكانة الطالب الأجنبي، كما يبينه الباحث S.Paivandi أنه ليس من السهل دائما للطالب الأجنبي التوفيق بين هاته الأبعاد دون الشعور بضغط، خيبة أمل، ندم وتأسف.

لنذكر أخيرا أن الجامعة لا يجب أن تعتبر فقط كفضاء دراسي، أين يتابع الطلبة الأجانب دراستهم ويحضرون الشهادة في ظروف صعبة.

كما يمكن لنا ملاحظته في بعض الدراسات، فهاته التجربة فيما بين الثقافات المتعددة في محيط جامعي جديد تقدم للطلبة الأجانب إمكانية التفكير حول نظامهم التربوي وحول المكتسبات الدراسية القبلية، الجامعة في فرنسا مثل البلدان الأخرى هي مكان لإنتاج المعرفة والنماذج الثقافية التي تسمح للطلبة بإنشاء تفكير نقدي ومقارن حول العلوم، الفكر، المجتمع، الثقافة، وحول أنفسهم بما أنهم هم المتمدرسين، في هذا الاتجاه فبالرغم من الصعوبات العديدة، فالطلبة الأجانب يتعلمون كثيرا في الجامعة ومن المجتمع المستقبل أكثر من مجتمعهم الأصلي.

2- الظروف المعيشية للطلبة الأجانب:

موضوع صعوبات الحياة المادية التي يتلقاها الطلبة الأجانب خلال مشوارهم الدراسي في فرنسا تطرق إليها بصفة كبيرة من طرف عدة دراسات، هاته الصعوبات أحيانا جد مرتبطة مع بعضها البعض، نتكلم عن مشاكل متعلقة بالسكن وتمويل الدراسة والإجراءات الإدارية والدخول إلى مختلف المصالح الجامعية والاجتماعية.

يمكننا ملاحظة أن مجانية التعليم في الجامعات الفرنسية يمثل احد الحوافز للطلبة الأجانب، الذي يحفزهم لاختيار المجيء إلى فرنسا بهدف متابعة الدراسة الجامعية، في التعليم المجاني يجب إضافة عدد كبير من المساعدات مخصصة لهؤلاء الطلبة (المساعدة في السكن، الإطعام الجامعي) بالرغم من هاته الإجراءات فاغلب التحقيقات والدراسات تبين وجود صعوبات مادية كبيرة يعاني منها الطلبة الأجانب، بالإضافة للمشاكل المادية تضاف المشاكل الإدارية الثقيلة والتي تشغل بال كثير من الطلبة الأجانب.

2-1- تمويل الدراسة: من ضمن الصعوبات، المشكل المالي هو الذي يذكره كثيرا الطلبة في التحقيقات، الباحثين Joubert , Baritaud et Lhuillier في الدراسات التي قاموا بها حول الجامعات الفرنسية في أوروبا، تذكر ظروف المعيشية السيئة للطلبة الأجانب، وخاصة غير المستفيدين من المنحة، هاته الملاحظة تخص أيضا الطلبة المحليين، بحيث أن المنحة الدراسية ضعيفة مقارنة مع المستوى المعيشي في فرنسا.

نتائج الدراسة التي قام بها **V.Borgogno et L.Vollenweider-Anderson** (1998) ذهبوا في نفس الاتجاه مؤكدين بأن طلبة المغرب العربي لديهم صعوبات كبيرة لتمويل دراستهم، إيجاد مسكن أو القيام ببعض الإجراءات الإدارية (بطاقة الإقامة)، فالباحثين يشيرون إلى وجود طلبة من الطبقات الشعبية الذين يتكلون على عائلاتهم وأصحابهم

للمجيء لفرنسا والعيش فيها، حسب هذا التحقيق فمصادر التمويل لطلبة المغرب العربي هي جد ضعيفة، حيث 40% يعيشون من مساعدات كلية أو جزئية من طرف الوالدين.

الباحث S.Paivandi بين أيضا أن أكثر من 65% من طلبة العينة التي درسها بأنهم ملزمون بالعمل لتمويل دراستهم، وحسب تحقيق آخر للباحث **لطرش عبد القادر** أن 58% من طلبة المغرب العربي يمولون دراستهم في فرنسا من المال الذين يتحصلون عليه من العمل، المستفيدين من المنحة لا يمثلون إلا 19% من طلبة تلك العينة، ولاحظ إلزامية عمل طلبة المغرب العربي خلال دراستهم، وتساءل الباحث لطرش عبد القادر إذا كان "العمل بالأجرة لا يتسبب في قتل أو تحويل هجرة الطلبة (الهجرة الجامعية) إلى هجرة تقليدية وقوة عمل، وإبعاد الطلبة عن دراستهم[1].

تحقيق الباحث S.Paivandi على طلبة باريس8، يبين أن 62% من الأجانب يعملون من اجل معيشتهم، ومستفيدين في نفس الوقت من مصادر وإعانات مالية أخرى (مساعدات عائلية أو عمومية)، فحسب التحقيق فعمل الطلبة الأجانب مرتبط بسنهم، فالطلبة الذين يفوق سنهم 25 سنة يعملون أكثر من الذين عمرهم يقل عن 22 سنة ويمارسون نشاط مهني معين.

فالباحث يشير بان الطلبة الأجانب لهم صعوبات مالية أكثر من زملائهم الفرنسيين:72% من الطلبة الأجانب في العينة لهم صعوبات مالية (33% غالبا و39% أحيانا) مقابل 60% من الفرنسيين، هاته النسبة جد عالية عند الطلبة الذكور الأجانب، و35% بالنسبة

[1] Latreche A , La migration internationale des étudiants : le cas des étudiants maghrébins en France . Thèse de 3° cycle, Université Paris 1, 1999, p157.

للطالبات الأجنبيات اللواتي يمارسن نشاطا مهنيا يعملن مابين 11 و20 ساعة خلال الأسبوع[1].

في هذا التحقيق للباحث **S.Paivandi** لاحظ أن الصعوبات التي تواجه الطلبة الإيرانيين أدى بالبعض منهم لطلب اللجوء السياسي بهدف تلقي إعانات مالية كبيرة، تمنح للاجئين أو من اجل تفادي المشاكل الإدارية.

2-2- مشكل السكن: يمثل السكن وخاصة في الناحية الباريسية مشكلا كبيرا، حيث يؤكد الباحث **E.Cohen** أن مسالة سكن الطلبة الأجانب، يمثل احد القضايا الصعبة في استقبالهم.

يشير تقرير الباحث**Flitti** أن الطلبة الأجانب يصادفون صعوبات كبيرة في الإجراءات التي يقومون بها لحل مشاكل حياتهم اليومية، فكل إجراء يعيشونه كمشكل بسبب صرامة وقساوة الإجراءات، فالبحث عن مسكن تشبه مسيرة محارب وخاصة البحث عن مسكن في الناحية الباريسية فهو جد صعب[2]،كما أشار **L.Joubert , F.Baritaud , M.Lhuillier** إلى نفس المشاكل والمتمثلة في نقص الأماكن في الحي الجامعي، والرفض بسبب العنصرية لبعض الطلبة الأجانب الذين يتجهون للبحث عن الإيجار عند الخواص[3].

فالطلبة الذين لايجدون مسكنا فرديا سواء بسبب نقص المال أو بعدم قدرة إيجاده، يتوجهون نحو حلول وسطية، من بينها مشاركة المسكن مع الأصدقاء أو الأقارب.

---

[1] Paivandi S , L'enquête sur les conditions de vie des étudiants à Paris 8 . OVE de Paris 8, 1998, p29.

[2] Flitti. E , L'accueil des étudiants étrangers dans les universités françaises . Rapport, 2000, p03

[3] Joubert J.-L., Baritaud F. et Lhuillier M, L'enquête sur l'accueil des étudiants étrangers dans les établissement d'enseignement supérieur , AUPLEF, 1985, p48.

في تقرير عن طلبة المغرب العربي في فرنسا يظهر أن نمط إقامتهم هو غالبا شقة يتقاسمها العديد من الطلبة من نفس الأصل أو البلد(45%)، 09% فقط يملكون مسكنا فرديا، 23% يعيشون في غرفة جامعية[1].

الباحث E.Murphy Lejeune يشير أيضا إلى وجود نفس هاته النماذج من السكن عند الطلبة الأوروبيين مع وجود فرق ملحوظ والمتمثل في أن الأوروبيين يتمكنون أحيانا من إيجاد سكن عند العائلات الفرنسية[2].

الباحث **S.Paivandi** في تحقيقه عن الظروف المعيشية للطلبة في جامعة باريس8، يقارن بين الطلبة الفرنسيين والأجانب لكي يخلص إلى أن نماذج السكن أو أنماط الإقامة متغيرة ومختلفة حسب هاتان الفئتين، طالب أجنبي فقط من أصل ثلاث يتقاسم السكن مع أبويه أو أقاربه مقابل 71% بالنسبة للطلبة الفرنسيين، بالعكس فنسبة الطلبة الأجانب الذين يسكنون في مسكن فردي أو مسكن مشترك، هي جد عالية من النسبة التي تخص الطلبة الفرنسيين (53% للطلبة الأجانب مقابل 25% للطلبة الفرنسيين).

فحسب نفس التحقيق تقريبا 40% من الطلبة الأجانب يقولون أنهم يعرفون صعوبات ومشاكل التي تخص السكن، **V.Borgogno et L.Vollenweider-Anderson** يقدرون أن 45% من الطلبة الذين أصلهم من المغرب العربي يستفيدون من الاستقلالية في السكن في الإيجار الخاص، و25% منهم يقيمون عند احد ما، فالباحثين بينوا بمجرد ممارسة الطالب الأجنبي عمل بالأجر ومع مدة الإقامة، فهذا يعطي حافز للحصول على مسكن فردي، هذا التحقيق الأخير لديه أهمية بالغة لان هاته المسائل تمثل أو تبني الحلقات

[1] Latreche. A, op.cit , p166.

[2] Murphy-Lejeune E , L'étudiant européen voyageur, un nouvel "étranger. Aspects de l'adaptation interculturelle des étudiants européens . Thèse de doctorat, Université Nancy2, 1998, p410

المتسلسلة للطالب الأجنبي، فبدون مصدر التمويل الكافي لا يكون لديه سكن، ومدة إقامة الطالب لا تكون صالحة إلا إذا كان أو يحوز الطالب على مصادر التمويل وشروط السكن.

3- العيش بين ثقافتين:

بمجرد الوصول إلى البلد المستقبل والتسجيل في الجامعة، وبمجرد أن تكون طالبا وأجنبيا فهذا يستوجب الاختلاف في اللغة، نمط العيش، معايير التنظيم البيداغوجي والتحضير النفسي، كيف يكون رد فعل الطالب الأجنبي أمام موقف العزلة ؟

وما هو موقفه نحو الوسط الاجتماعي الذي هو غريب عنه، من حيث اللغة، الأخلاق، الإيديولوجية والممارسات الاجتماعية؟ إذا رجعنا لمختلف الأعمال التي تتطرق إلى مسألة التجربة بين الثقافات المتعددة للطلبة الأجانب، نستطيع معرفة العديد من النزعات:

* الباحثين الذين يهتمون قبل كل شيء بالمصاعب والاضطرابات النفسية من جراء هاته التجربة الأجنبية وبالصراعات والضغوطات المحتملة من جراء بعد المسافة عن العائلة والاختلاف الثقافي.

* الأبحاث حول الطلبة الأجانب تطرقت لمعنى التبادلات والروابط الاجتماعية في البلد المستقبل، عيش وتجربة الطلبة الأجانب، الطريقة التي بها يعيشون هاته الاختلافات والانقطاعات، الانفصال والبعد عن العائلة، اكتساب الثقافة الأخرى الناتجة عن الاتصالات المطولة والمتعددة الإشكال مع ثقافات أخرى ونمط معيشي آخر ونظام القيم المختلف.

* العيش في ثقافة أخرى وأن يكون لديك تجربة أجنبية، معناه أيضا بالنسبة لبعض الباحثين: الاكتشاف، التعلم وبناء علاقات اجتماعية ثانوية، هنا حياة الطالب تتم رؤيتها بصفة ايجابية.

ليس من السهل التفريق وعزل هاته المعطيات أو النظريات الثلاث، لان الباحثين يذكرونها كأبعاد مختلفة لهاته التجربة، كما يجب أن نلاحظ أن بعض الباحثين لا يرون إلا الصعوبات في حياة الطلبة الأجانب، بينما الآخرون لديهم نظرة متفتحة والتي تدرس المظاهر الايجابية والسلبية لهاته التجربة.

4- مكانة الدين:

الباحث **لطرش عبد القادر** في تحقيقه الذي قام به على الطلبة المغاربة، يتساءل على حياة هؤلاء الطلبة من الجانب الديني، فالكاتب يبين أن تدين الطلبة من أصل المغرب العربي لا يمثل حسبهم عائقا في علاقاتهم مع المجتمع الفرنسي، فشهادات الطلبة تكشف أن هذا الاستحسان أو التقدير جد مرتبط بالطريقة التي يظهر بها هذا الانتماء، وان ممارساتهم الدينية محترمة من قبل المجتمع الفرنسي[1].

مسالة الدين هي أيضا الإشكالية الأساسية في العمل ل **M. Diallo** على الطلبة الإفريقيين في علاقاتهم مع الدين التقليدي الإفريقي، فالطلبة الأفارقة الذين اعتنقوا الإسلام أو الذين اعتنقوا المسيحية، يحتفظون أو لهم تعلق عميق للقيم الدينية التقليدية من جهة، فهاته العاطفة ماهي إلا قوة من بين القوى الأخرى الجديدة والتي هي الخطاب العلمي، التنظيم العقلي للوجود، ومن جهة أخرى فبالنسبة ل **M. Diallo** فان الدين التقليدي يمكن أن يكون سندا نشيطا للطلبة الأفارقة في فرنسا، فهو طريقة للحماية النفسية اتجاه أزمة الهوية التي تحدث خلال إقامته في فرنسا، فالتحقيق يبين أن الطلبة الأفارقة يظهرون تعلقهم للقيم الدينية والأخلاقية كعنصر أساسي لهويتهم الثقافية، كل اغتصاب للقواعد التي تم إيصالها من طرف الأسلاف والتي تمثل قواعد لشخصية الطالب وعاداته الثقافية فهذا يؤدي به إلى الإقصاء أو

[1] Latreche. A, op.cit, p 192.

العقوبة، فالطالب يواجه صعوبات مثل القلق أو أعراض نفسية أخرى، ويعتبرها كإظهار لتفكير الأسلاف رافضا تناقض القيم التقليدية[1].

5- التكيف النفسي والثقافي:

في عمل مخالف للباحث F.Ndeke حاول معرفة تأثيرات التواصل أو الاتصال فيما بين الأجناس على الصورة الجسمية وتقدير الذات والتفضيلات الاثنية للسود، نتائج هذا التحقيق الذي تم على الطلبة الكونغوليين والفرنسيين، تبين من جهة بأن مستوى تقدير الذات للسود مرتفع مقارنة بالبيض، ومن جهة أخرى أن الصورة الجسمية للسود الكونغوليين ليست سيئة، ولو انه في بعض الميزات الجسمية فهم يظهرونها كأفضليات، هاته النتائج سمحت بملاحظة الاتصال العرقي الممتد ليس له تأثيرات مضرة أو سيئة.

ظروف الاستقبال والوقائع أو الحقائق الموضوعية التي يواجهها الطلبة تؤثر بلا شك كما يمكن لنا رؤيته في مختلف التحقيقات على التكيف الاجتماعي والنفسي للطالب الأجنبي، مع ذلك فالباحثين يشيرون إلى أهمية الميزات الشخصية في هاته التجربة ما بين الثقافات المتعددة، فمثلا E. Murphy Lejeune ركز على قدرة التكيف، المشاركة الاجتماعية والثقافية، معرفة اللغة، التفتح الفكري أو الذهني والثقة في الذات، فيقول أنها ميزات أو خصائص مهمة للفرد للتكيف الاجتماعي الثقافي في المجتمع المستقبل.

فالباحث حدد أنواع عديدة من العوامل التي تحفز هذا التكيف للطالب الأجنبي وهي القدرات اللغوية خلال فترة الإقامة في الخارج والتأثيرات أو العواطف المتنوعة مثل التحفيزات،المواقف، القلق، الشخصية، الانجذاب أو الشغف، التفتح على الدول الأخرى،

[1] Diallo. M , Religiosité africaine en milieu étudiant : le cas du Calvados . Thèse de doctorat, Université de Caen, 1990, p266.

التجارب السابقة، المعارف المتنوعة مثل الموقف أو الهيئة وأسلوب التعلم وإستراتيجية التعليم[1].

حسب الباحث **عبد القادر لطرش**، فمستوى ونوع الدراسة، العمر، النشاطات المهنية، الدخل ونمط الإقامة تؤثر على العلاقات الاجتماعية للطلبة1، فمثلا الطلبة الذين يدرسون في الطور الأول أو الثاني لهم اتصالات كثيرة مع الفرنسيين أكثر من الذين يدرسون في الطور الثالث، التخصص يلعب أيضا دور، فالطلبة الذين يدرسون الطب يخالطون كثيرا زملائهم الفرنسيين، وأخيرا فقمة المبادلات تبلغ عندما يكون هناك زواج مختلط.

من بين التحقيقات الأولى المنجزة في فرنسا حول مسالة التكيف هو تحقيق الباحث **Viguier** عام 1966 تحت عنوان:" الحياة الاجتماعية للطلبة الأجانب في مدينة تولوز"، فالتحقيق يبحث في مجموعتين أو صنفين من المتغيرات: الأولى تترجم النزعة للعيش في مجموعة وطنية أو دولية، والثانية تخص التفتح على الوسط الفرنسي، الباحث بين أنه كيف فئة من الطلبة الأجانب ينجح في التكيف مع نمط الحياة الفرنسي، وذلك بالاشتراك والمشاركة في مختلف النشاطات الاجتماعية والثقافية مثل قراءة المجلات الفرنسية أو ربط علاقات مع الفرنسيين،

D.Martins اشترط بان تكون درجة التكيف الاجتماعي للطالب الأجنبي بازدياد اتصالاته مع أعضاء المجموعة الاجتماعية والمدرسية الجديدة، فالتكيف الاجتماعي يترجم أيضا "بمشاركة الطلبة الأجانب في النشاطات الثقافية" مثل الذهاب إلى قاعات السينما، المسرح، والملتقيات وقراءة المجلات والجرائد الفرنسية.

[1] Murphy-Lejeune E, L'étudiant européen voyageur, un nouvel "étranger. Aspects de L'adaptation interculturelle des étudiants européens . Thèse de doctorat, Université Nancy2 1998, P122.

الباحث **M.Mbaye** في بحثه حول الطلبة السنغاليين، يذكر أيضا عامل أخر الذي له وزن في العلاقة بين الطالب الأجنبي والمجتمع الفرنسي: ثقل الماضي التاريخي الذي هو غالبا حاضر في الاتصال بين الثقافات.

من جهة أخرى الباحث **D.Martins** يبين أن التكيف الاجتماعي يجب أن يدرس على حسب مدة إقامة الطلبة الأجانب، هذا التحقيق أو الملاحظة ذهبت في نفس اتجاه الملاحظات التي قام بها الباحث **M. Ali** حول الطلبة العراقيين والباحث **Jomaa** حول الطلبة اللبنانيين والباحث **N'Diaye** حول الطلبة الأفارقة، حيث خلص هذا الأخير بأنه «على الأقل 04 سنوات من الإقامة، لازمة لكي يحس الطالب الأجنبي انه تكيف مع المجموعة الاجتماعية الجديدة» .

تحقيق الباحث **S.Paivandi** حول الظروف المعيشية للطلبة الأجانب في جامعة باريس8، يبين أن الطلبة الأجانب لا يهتمون كثيرا مقارنة بالفرنسيين بالنشاطات الثقافية والاجتماعية والرياضية، فبمجرد ممارسة نشاط مهني فهذا يزيد بصفة محسوسة اتصالاتهم مع المجتمع الفرنسي.

دراسة أخرى تطرق إليها في إطار معاش الطالب الأجنبي في المجتمع المستقبل تخص التغيرات التي طرأت من طرف هاته التجربة، بصفة عامة الدراسات تبين أن الفرد بتجربته وخبرته الأجنبية يكتسب إلى جانب معارفه العلمية والتقنية، الثقافية والمدرسية، مجموعة من المعارف التي تخص القيم، المواقف، وأنماط السلوك والعلاقات الإنسانية.

حسب الباحث **C.Camilleri** الكثير من الطلبة اعترفوا بأن إقامتهم وتواجدهم في فرنسا غيرت تخيلاتهم وتمثيلاتهم السابقة حول الثقافتين الأصلية وثقافة البلد المستقبل[1]، مع ذلك فإن التحقيق يبين بروز إحساس الاحتفاظ بالهوية الثقافية التي تمر عبر الوعي بهاته الهوية الثقافية، الباحث لاحظ أن الأغلبية (90%) من العينة يؤيدون بأن الثقافة الغربية ظهرت أو

[1] Camilleri. C, Les étudiants étrangers en France et leur discours sur l'identité culturelle, Cahiers de Sociologie Economique et Culturelle; N° 2, 1984, p295

تظهر أيضا تحت شكل سيطرة مغيرة للطبيعة أو الأصل، بالنسبة للطلبة " الطريق الملكي لهاته السيطرة سيكون التعليم، نشر المعرفة المدعم بتظاهرات فنية وثقافية وعلمية"، الطلبة يذكرون أيضا قناتين أخرتين للتأثير الثقافي هما اللغة والإعلام[1].

[1] Ibid. p294.

الباب الثاني

عرض نتائج المعاينة الميدانية

الفصل الأول: الأسس المنهجية للدراسة الميدانية

1- المناهج المتبعة

2- التقنيات المستعملة

3- طريقة اختيار العينة

4- مجال الدراسة

5- خصائص العينة

1- المناهج المتبعة:

دفعنا موضوعنا لاقتناء مناهج وتقنيات تتماشى وخصوصيته بهدف الوصول إلى دراسة ناجحة ونتائج أكثر مصداقية، وبناءا على ذلك اعتمدنا على الخطوات المنهجية التالية:

1-1- المنهج الكمي: هو مجموعة من الإجراءات المستعملة لقياس الظواهر، فمعظم الأبحاث في العلوم الاجتماعية تستعمل القياس وذلك عندما يتعلق بالأدوات الإحصائية، فهو المنهج الذي يظهر من خلال جمع المعطيات والبيانات بالاستمارة وتفريغها في جداول إحصائية تساعد على التفسير والتحليل، وهو مجموعة إجراءات لقياس الظاهرة المدروسة إحصائيا بالأرقام[1].

1-2- المنهج الوصفي : حين يريد الباحث أن يدرس ظاهرة ما فان أول خطوة يقوم بها، هي وصف الظاهرة التي يريد دراستها وجمع أوصاف ومعلومات دقيقة عنها، فالمنهج الوصفي يعتمد إذا على دراسة الواقع ووصفه وصفا دقيقا ويعبر عن هذا الوصف كميا أو كيفيا.

يوظف المنهج الوصفي لدراسة ماهية الظاهرة المدروسة"**موضوع البحث**" أي عرض صورة دقيقة لملامح الظاهرة الاجتماعية، وذلك من اجل جعل فهمها دقيقا، ويتم هذا عن طريق القيام بتحليل دقيق لكل علاقة من العلاقات التي تحكم البنية العلائقية الكلية، ومن خلال هذا التحليل تظهر النقاط والدلالات السوسيولوجية التي تربط البنية بأكملها في إطار الإشكالية والفرضيات[2]، وتحقيقا لأهداف دراستنا هذه والإجابة عن التساؤلات التي أثيرت في الإشكالية، استعملنا المنهج الوصفي الذي اعتمد على وصف ظاهرة هجرة الكفاءات الجزائرية

---

[1] Maurice Angers، Initiation à la méthodologie des sciences humaines, casbah université d'Alger ,1997, P60.

[2] مصطفى خلف عبد الجواد، نظرية علم الاجتماع المعاصر، دار المسيرة للنشر، ط1، الأردن، 2009، ص101.

إلـى الخـارج، ومعرفـة أسـبابها وعواملهـا، ووصـف عوامـل الجـذب والطـرد، المـؤثرة فـي فعـل الهجرة.

المنهج الوصفي يعد أسلوبا من أساليب التحليل المركز على معلومات كافية عن الظاهرة أو موضـوع محـدد خـلال فتـرة زمنيـة معينـة، وذلـك مـن اجـل الحصـول علـى معلومـات تتطلبهـا الدراسة كخطوة أولى، ثم يتم تحليلها بطريقة موضوعية مع ما ينسجم مع المعطيات العقلية للظاهرة كخطوة ثانية، والتي تؤدي إلى التعرف على العوامل المكونة والمؤثرة على الظاهرة كخطوة ثالثة[1]

2- التقنيات المستعملة :

و نقصد بالتقنيات، أدوات البحث المستعملة في جمع البيانات الخاصة بدراسة الظاهرة، وقد تم الاعتماد في البداية على تقنية المقابلة وهذا عن طريق الاتصال المباشر بالأشخاص المعنيين بالبحث، حيث قمنا بطرح مجموعة من الأسئلة على الكفاءات الجزائرية المهاجرة بفرنسا والقيام بتسجيلات صوتية لإجابات الطلبة، وبخاصة الطلبة الذين غيروا وضعيتهم من حالـة طالـب إلـى حالـة مهنـي، لمعرفـة العوامـل ودوافـع الهجـرة، وظـروف حيـاتهم الدراسـية والاجتماعية بالمهجر، ومدى إدماجهم واندماجهم في سوق العمل بفرنسا.

و قد أفادنا هذا كثيرا في توضيح تصورنا عن الظاهرة كمرحلة أولية قبل الانتقال إلى تقنية الاستبيان أو الاستمارة، لتفادي بعض عيوب المقابلة.

وعليه فان الاستمارة "هي عبارة عن مجموعة من الأسئلة المرتبة حول موضوع معين يتم وضعها في استمارة، وبواسطتها يمكن التوصل إلى حقائق جديدة حول الموضوع أو التأكد

[1] محمد لعبيدات وآخرون، منهجية البحث العلمي، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الأردن، 1999، ص46.

من معلومات متعارف عليها، ولكنها غير مدعمة بحقائق"[1]. أو على حد تعبير" مادلين جرافيتس"وسيلة اتصال جوهرية بين الباحث والمبحوث، تضم مجموعة من الأسئلة خاصة بالمشاكل التي ينتظر من المبحوث الإدلاء بمعلومات عنها"[2].

ويمر بناء الاستمارة وتصميمها بالمراحل التالية:

1) تحديد أهداف الاستمارة وهو الحصول على معلومات تتعلق بإشكالية البحث.

2) تحويل الأسئلة الواردة في الاستمارة إلى أسئلة فرعية وذلك بعد القيام بما يسمى بالتحليل المفهومي، بإعطاء لكل مفهوم أبعاد تمكن من قياسه.

3) وضع عدد من الأسئلة يتعلق كل منها بموضوع من مواضع الدراسة.

إن استعمال الاستمارة كتقنية من اجل الوصول إلى جميع المعطيات التي تنظم مجموعة من الأسئلة الموجهة للأفراد بغية الحصول على بيانات تبوّب فيما بعد في جداول إحصائية لمعالجتها، وتضمن الاستبيان نوعين من الأسئلة مبنية على الفرضيات التي قمنا بصياغتها سابقا:

* **<u>الأسئلة المغلقة</u>:**

محددة الإجابة وهي التي تتكون من قائمة معدّة من الأسئلة الثابتة وعلى المبحوث الاختيار من بين الإجابات، فهو لكي يعطي إجابة يضع علامة أو خط[3].

* **<u>الأسئلة المفتوحة</u>:**

[1] بوحوش عمار، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1995، ص56.

[2] Grawitz madeleine، Méthodes des sciences sociales, Edition Dalloz,Paris, 1974, p710.

[3] محمد التومي الشيباني، مناهج البحث الاجتماعي، دار الثقافة، بيروت، 1987، ص 260.

يسمح للمبحوث الإجابة بحرية كاملة بعباراته الخاصة وفي ضوء إطاره المرجعي، لابد من إجباره على الاختيار بين الإجابات المحددة، فهو يعطينا الفرصة لكي يكشف عن دوافعه واتجاهاته[1]

3- طريقة إختيار العينة:

لدراسة ظاهرة معيّنة في المجتمع يتوجب على الباحث النّزول إلى الميدان للتحقق من صحة فرضياته، ولكن ليس من السهل لمس كلّ مفردات مجتمع البحث لاستخلاص معلومات صحيحة، وهذا يرجع إلى وجود قيود الزمن والتكاليف المخصصة لانجاز عملية الإحصاء، لهذا يلجأ الباحث إلى انتهاج أسلوب المعاينة" فالعينة هي جزء من المجتمع المراد دراسته"[2]، وتتسم تقريبا بنفس الخصائص مع مجتمع البحث، وبعدها يتم تعميم نتائج دراسة العينة على جميع المفردات المتبقية.

إن مرحلة اختيار العينة هي مرحلة حاسمة من مراحل إجراء الدراسة وتختلف طريقة المعاينة حسب ميدان الدراسة" إن تصميم العينة يعتمد على موضوع البحث وثقة المعلومات التي يريد الباحث تحقيقها في دراسته[3]".

إعتمدنا في بحثنا هذا على عيّنة" الكرة الثلجية"(Boule de neige) التي تتماشى وطبيعة الموضوع، "نقول عن عيّنة أنّها على شكل كرة ثلجية عندما نطلب من المبحوثين الأولين أن يقودوننا إلى آخرين الذين يعنيهم الموضوع، هذا راجع إلى عدم تمكّن الباحث من معرفة أفراد مجتمع البحث، وهي طبيعة وحدات مجتمع بحثنا التي تتمثل في الطلبة الجزائريين المهاجرين بفرنسا والذين غيروا وضعية إقامتهم من حالة طالب إلى حالة مهني، فكان من

---

[1] نفس المرجع، ص260.

[2] محمد راتول، الإحصاء الوصفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005 ، ص14 .

[3] إحسان محمد حسن، الأسس العلمية لمنهاج البحث الاجتماعي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1982، ص63 .

الصعب معرفة أو الوصول إلى المبحوثين، فكان الاعتماد على معرفة الباحث ببعض الأشخاص من مجتمع البحث، وهؤلاء قادونا إلى أشخاص آخرين كانوا قد غيروا وضعية إقامتهم بفرنسا.

4- مجال الدراسة:

4-1-المجال البشري للدراسة:

يشكل المجال البشري الإطار المرجعي وإطار العينة، وتتمثل عينة البحث في 105 من الكفاءات الجزائرية المهاجرة بفرنسا والمستقرة هناك، بمراعاة كل الخصائص النوعية والاجتماعية والثقافية والعمرية للمهاجرين، قد سافرت قصد مواصلة دراساتها العليا، والذين قاموا فيما بعد بتغيير وضعية إقامتهم من حالة طالب إلى حالة مهني لولوج سوق العمل بفرنسا، وذلك لدراسة مدى إمكانية إدماجهم واندماجهم مهنيا.

4-2-المجال المكاني أو الجغرافي للدراسة:

إن المجال الجغرافي هو مقياس يساهم في تمييز البحث، وأن المجال الجغرافي له علاقة بالإقليم الذي يغطيه البحث، في حين يعود المجال الرمزي إلى دراسة المجموعات المتمايزة. شملت الدراسة عينة من الكفاءات الجزائرية المهاجرة بفرنسا، وبحثا عن تمثيل واسع للمبحوثين توزعت العينة على ثلاث 03 مناطق جغرافية بفرنسا تقيم بها الكفاءات الجزائرية، والمتمثلة في مدينة "ران- Rennes" غربا، والعاصمة "باريس-Paris" بالوسط، ومدينة " بيزونسون – Besançon " شرقا.

4-3-المجال الزماني للدراسة:

هي المدة الزمنية التي استغرقها الباحث منذ الاختيار إلى صياغة البحث في صورته النهائية، وقد تحدد هذا المجال وفقا لما استغرقت مراحل الدراسة المختلفة:

- أجرى الباحث المقابلات الاستطلاعية الأولى مع مجموعة من الطلبة الجزائريين المهاجرين بفرنسا سنة 2015، وتمت المقابلات وفق دليل مقابلة مصمم لهذا الغرض، وعلى ضوء إجاباتهم على أسئلة الدليل تمت الصياغة النهائية لمحاور وأسئلة الاستبيان.

- مرحلة الإعداد النظري، حيث انتهي من إعداد فصول الدراسة وصياغتها مع نهاية 2017

- أما الدراسة الميدانية وتطبيق الاستبيان على المبحوثين تم على سنتين 2017 و2018 من خلال التنقل كل فترة إلى مدينة معينة بفرنسا، مع إستعمال أيضا وسائل التواصل الاجتماعي والبريد الالكتروني للتسهيل التواصل مع أفراد العينة لاسترجاع الاستبيانات.

- مرحلة جمع البيانات من المبحوثين ومرحلة تفريغ البيانات وجدولتها وتحليلها وتفسيرها ومرحلة صياغة البحث في صورته النهائية.

5-خصائص العينة:

5-1-الجنس:

الجدول رقم 11: توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الفئات	العدد	النسبة المئوية
ذكر	**78**	**%74.3**
أنثى	**27**	**%25.7**
المجموع	**105**	**%100**

من خلال الجدول نلاحظ أن معظم أفراد العينة ذكور بنسبة 74.3 % بينما سجلنا عند جنس الإناث نسبة 25.7%، وهذا ما يمثل الإتجاه العام في الهجرة الدولية والعربية بما فيها الجزائرية، وما آلت إليه الدراسات والبحوث التي أجريت حول ظاهرة الهجرة سواء كانت هجرة عمالة أو هجرة كفاءات ما زال يظهر أن الهجرة ذكورية أكثر منها أنثوية بالنظر إلى الإحصاءات المتوفرة، حيث قدرت نسبة الإناث 48.7% مقابل 51.3% للذكور، وفق تقرير الهجرة الدولية للأمم المتحدة لعام 2015.

ويوضح هذا الارتفاع في ارتفاع نسبة تغيير وضعية الإقامة من حالة طالب إلى حالة مهني لدى الذكور مقابل الإناث، كون الطالبات في الغالب يحاولن الحصول على الشهادة والعودة للوطن ولا يفضلن مواجهة الصعوبات والعراقيل المتعبة التي ممكن أن تمتد لفترة طويلة لتغيير وضعية الإقامة والحصول على عمل، عكس الطلبة الذكور يحاولون وبأي طريقة البقاء في المهجر وتغيير وضعية الإقامة للحصول على مهنة حتى ولو صادفتهم صعوبات وعراقيل لتحقيق مشاريعهم المستقبلية.

5-2-السن:

الجدول رقم12: توزيع أفراد العينة حسب السن

الفئات	العدد	النسبة المئوية
من 25 إلى 29 سنة	**48**	**%45.71**
من 30 إلى 34 سنة	**42**	**%40**
من 35 إلى 39 سنة	**15**	**%14.29**
المجموع	**105**	**%100**

نلاحظ أن نسبة 45.71% من أفراد العينة يتراوح سنهم ملبين 25 و29 سنة، ثم نجد 40% ينتمون إلى فئة السن 30 – 34، أما الفئة التي يتجاوز سنها 35 سنة فهي تمثل نسبة 14.29%.

نلاحظ أن عامل السن يلعب دورا كبيرا في العودة للوطن أو البقاء في المهجر، فمن خلال الجدول نجد أن الطلبة كلما تجاوز سنهم 35 سنة انخفضت الرغبة لديهم في البقاء بالمهجر وذلك لغموض أو صعوبة في تحقيق مشاريعهم المستقبلية، عكس ذلك نجد الفئة الكبيرة الراغبة في البقاء بالمهجر هي الفئات التي يقل أعمارها عن 35 سنة والتي ترى أن مازال لديها أمل قائم لتحقيق طموحها ومشروعها المستقبلي بالمهجر.

5-3-الحالة العائلية:

الجدول رقم13: توزيع أفراد العينة حسب الحالة العائلية

الحالة العائلية	العدد	النسبة المئوية
أعزب	**57**	**%54,3**
متزوج	**48**	**%45,7**
المجموع	**105**	**%100**

من خلال الجدول نلاحظ أن اغلب أفراد العينة يغلب عليها فئة الحالة العائلية أعزب وهذا بنسبة 54.3% ثم تليها فئة الحالة العائلية متزوج أي بنسبة 45.7%، في حين نجد غياب مبحوثين من فئتي مطلق وأرمل على عينة دراستنا.

وما يلاحظ من النسب الموجودة بالجدول أن فئة الطلبة العزاب هم الأكثر ميلا للهجرة والبقاء بالمهجر وأكثر حرية في اتخاذ القرار لظروفهم الخاصة حيث نجدهم غير مرتبطين بالجنس الأخر هذا ما يسهل لهم الأمر بالبقاء والبحث عن تغيير لوضعية الإقامة وتحقيق طموحاتهم

ومشاريعهم المستقبلية، وقد يكون السبب أيضا أن الهجرة الفردية خاصة من أجل الدراسة هي أسهل وأرخص كلفة مقارنة بالهجرة الأسرية التي تتطلب مصاريف أكثر.

5-4-المستوى التعليمي:

الجدول رقم 14: توزيع أفراد العينة حسب الشهادة المتحصل عليها

المستوى التعليمي	العدد	النسبة المئوية
ليسانس	**27**	**%25,7**
ماستر	**27**	**%25,7**
مهندس	**42**	**%40**
دكتوراه	**9**	**%8,6**
المجموع	**105**	**%100**

ينتمي أفراد عينتنا إلى شريحة الطلبة أو الكفاءات العلمية، وهذا يعني أن كلهم يحملون لشهادات جامعية ليسانس فما فوق، فأغلب أفراد العينة هم مهندسين بنسبة 40% ثم تليهم فئتي حاملي شهادة الليسانس والماستر بنسبة 25.7% لكل منهما، ونسبة 8.6% هم حاملي لشهادة الدكتوراه.

5-5-التخصص الدراسي:

الجدول رقم 15: توزيع أفراد العينة حسب تخصص الدراسة

تخصص الدراسة	العدد	النسبة المئوية
تخصصات علمية(تكنولوجيا، إعلام آلي، الطب)	**48**	**%45.71**
علوم اقتصادية وتجارية وإدارة	**42**	**%40**
علوم إنسانية واجتماعية	**15**	**%14.27**
المجموع	**105**	**%100**

نلاحظ أن أغلب المبحوثين ينتمون إلى فئة التخصصات العلمية (التكنولوجيا، إعلام آلي والطب) بنسبة 45.71%، تليها فئة تخصصات العلوم الاقتصادية والتجارية والإدارة بنسبة 40%، وفي الأخير تخصص علوم إنسانية و إجتماعية بنسبة 14.27%.

الفصل الثاني: تحليل البيانات وتفسير نتائج الفرضية الأولى

1- تحليل جداول الفرضية الأولى

2- نتائج الفرضية الأولى

1- تحليل جداول الفرضية الأولى

البحث عن جودة التكوين وعن شهادة جامعية عالمية دافع رئيسي للهجرة للدراسة في الخارج.

الجدول رقم16: فترة التفكير بالهجرة للخارج للطلبة.

التخصصات / التفكير للهجرة للخارج	تكنولوجيا وإعلام ألي +الطب	علوم اقتصادية وتجارية وإدارة	علوم إنسانية واجتماعية	المجموع
قبل التخرج من الجامعة	33 %68.75	39 %92.85	03 %20	75 %71.42
أثناء التخرج من الجامعة	14 %29.17	01 %02.38	02 %13.34	17 %16.19
بعد التخرج من الجامعة	01 %02.08	02 %04.76	10 %66.66	13 %12.39
المجموع	48 %100	42 %100	15 %100	105 %100

من خلال المعطيات المدونة في الجدول نلاحظ أن الاتجاه العام يقدر بنسبة 71.14% للطلبة الذين فكروا في الهجرة للخارج قبل تخرجهم من الجامعة وتدعمها فئة طلبة العلوم الاقتصادية، التجارية والإدارة ب 92.85% وتليها مباشرة نسبة 16.19% للطلبة الذين فكروا في الهجرة للخارج أثناء تخرجهم مباشرة من الجامعة والمدعمة بفئة طلبة التكنولوجيا الإعلام الآلي والطب ب29.17%، وأصغر نسبة نجدها عند فئة الطلبة الذين فكروا في

الهجرة للخارج بعد التخرج من الجامعة بنسبة 12.39% مدعمة بفئة طلبة العلوم الإنسانية والاجتماعية بنسبة 66.66%

من خلال القراءة الإحصائية للجدول النسب المؤوية تعكس لنا أن ميلاد مشروع الهجرة ومتابعة الدراسة بالخارج من طرف الطلبة يدرس جيدا قبل التخرج من الجامعة وقد تبنى الفكرة لسنوات قبل التخرج أو قبل مرحلة الانطلاق، وتتم التحضيرات لذلك وفق تطلعات الطلبة لتحقيق مشروعهم المستقبلي بالخارج، ونظرا أيضا لإجراءات التسجيل الأولي كاختيار الجامعات والتخصصات، اختبارات إتقان اللغة الفرنسية وملف التأشيرة، يجبر الطلبة في غالب الأحيان بناء مشروع الهجرة ومتابعة الدراسة بالخارج قبل أو أثناء فترة التخرج لمباشرة تحقيق مشروعهم الدراسي وبداية التحضير لمرحلة الانطلاق مباشرة بعد الحصول على الشهادة العلمية بالجزائر.

الجدول رقم 17 : أسباب اختيار الطلبة لفرنسا لمواصلة الدراسة.

الشهادة / الأسباب	الليسانس	مهندس	ماستر	دكتوراه	المجموع
الحصول على منحة دراسية	//	03 %11.11	//	//	03 %02.85
وجود العائلة والأصدقاء	09 %33.33	06 %22.22	12 %28.57	06 %66.66	33 %31.42
السمعة الجيدة للجامعة	18 %66.66	15 %55.55	27 %64.28	03 %33.33	63 %60
نصائح من الزملاء والأساتذة	//	03 %11.11	03 %07.14	//	06 %05.71

المجموع	27 %100	27 %100	42 %100	09 %100	105 %100

من خلال الجدول الإحصائي نلاحظ أن الإتجاه العام يقدر بنسبة 60% للطلبة الذين اختاروا فرنسا بسبب السمعة الجيدة لجامعاتها مدعمة بفئة الطلبة المتحصلين على شهادة الليسانس بنسبة 66.66%، ثم تليها مباشرة نسبة 31.42% للطلبة الذين كان سبب اختيارهم لفرنسا لوجود أصدقاء أو احد أفراد العائلة وتدعمها فئة طلبة الدكتوراه بنسبة 66.66%، ثم نسبة 05.71 % للطلبة الذين نصحوا من طرف أساتذتهم وزملائهم لاختيار فرنسا قصد مواصلة الدراسة والمدعمة بفئة المهندسين بنسبة 11.11%، وفي الأخير نسبة 02.85% للطلبة الذين تحصلوا على منح دراسية وهم المهندسون فقط بنسبة 11.11 %.

ما يستنتج من قراءة هذا الجدول أن الطموح في الحصول على شهادة عليا ومواصلة الدراسات العليا واختيار فرنسا هو ما تحمله الجامعة الفرنسية من سمعة جيدة وشهادة جامعية ذات قيمة دولية تساعد في تحقيق المشروع المستقبلي، وعامل وجود أصدقاء أو أفراد من العائلة يدفع أو يحفز أيضا الطلبة لاختيار فرنسا كوجهة لمواصلة الدراسة لأنه يمثل يد مساعدة للطالب قبل مرحلة الانطلاق وأثناء الوصول لفرنسا، وذلك بالاستقبال، التوجيه، الإيواء والمساعدة المادية، خاصة في مرحلة الوصول التي يحتاج فيها الطالب إلى مساعدة، فعموما الطلبة يحبذون الهجرة لبلد فيه أقارب أو أصدقاء حتى يكونوا لهم دعما ماديا ومعنويا، كما سبق وأن أشرنا إلى ذلك في الحديث عن دور الشبكات الاجتماعية في الهجرة الدولية.

الجدول رقم 18 : دوافع الطلبة للدراسة بالخارج(فرنسا).

دوافع الطلبة للدراسة بالخارج	التكرار	النسبة
ضعف نوعية التعليم العالي في الجزائر	26	%24.76
البحث عن شهادة علمية ذات قيمة عالمية	38	%36.19
إمكانية تحقيق المشروع المستقبلي في البلد المضيف	33	%31.42
تحقيق خيار عائلي بالدراسة والاستقرار بالخارج	08	%07.61
المجموع	105	%100

من خلال الجدول نلاحظ أن السبب الأول والدافع بالطلبة للدراسة بالخارج هو البحث عن شهادة جامعية ذات قيمة عالمية بنسبة 36.19%، ثم سجلنا نسبة 31.42% كان الدافع لهجرتها للدراسة بالخارج هو إمكانية تحقيق مشاريعهم المستقبلية في فرنسا، بينما نسبة 24.76% هاجرت للدراسة بالخارج لسبب ضعف نوعية التعليم العالي في الجزائر، وفي الأخير نسبة 07.61% اختارت الدراسة بالخارج تلبية لتحقيق مشروع عائلي هدفه الدراسة والاستقرار بالخارج.

ما نستخلصه من هذا الجدول هو أن غالبية الطلبة اعتمدت على معيار التدريس والبحث عن شهادة علمية ذات قيمة عالمية، كأول معيار لاختيار فرنسا كوجهة لمواصلة الدراسة مما يدل على أن الطلبة يطمحون إلى تحصيل شهادات عليا من خلال هجرتهم، وهناك معيار إمكانية تحقيق المشروع المستقبلي في البلد المضيف، وهذا يدخل ضمن إستراتيجية الطلبة عند البحث عن الوجهة، فهم يفضلون البلد الذي يحققون فيه طموحاتهم ومشاريعهم المستقبلية، فهو يتعدى إلى الرغبة في اكتشاف بلد آخر، ثقافة أخرى، أفاق أخرى، مشاريع مهنية تفوق المشروع الدراسي في الجامعة، فمقابل هاته الدوافع يتجلى ضعف النظام

التعليمي بالجامعات الجزائرية في كل جوانبه الذي يجعل من الطلبة اختيار الخارج كوجهة لمواصلة الدراسة، وظهر جليا وفي السنوات الأخيرة مشروع الهجرة والدراسة بالخارج كمشروع عائلي يخطط ويحضر له الأبناء ابتدءا من التمدرس القاعدي وفق طموحات ومشاريع مستقبلية دراسية كانت أو مهنية لأبنائهم.

الجدول رقم 19: نوع الاختيار وعلاقته بالمستوى التعليمي للأبوين.

المستوى التعليمي / نوع الاختيار	أمي	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	المجموع
خيار شخصي	02 %33.33	09 %75	18 %54.54	19 50%	04 %25	54 %51.42
خيار الوالدين	04 %66.66	03 %25	10 %30.30	15 %39.47	11 %68.75	41 %39.04
خيار عائلي أو أصدقاء	// //	// //	05 %15.15	04 %10.53	01 %06.25	10 %09.54
المجموع	06 %100	12 %100	33 %100	38 100%	16 %100	105 %100

من خلال الجدول نلاحظ أن اختيار الطلبة الدراسة بالخارج كان قرار شخصي بنسبة كبيرة تقدر ب 51.42% وتليها مباشرة نسبة 39.04% فئة الطلبة الذين كان أوليائهم سببا في اختيارهم الدراسة بالخارج والمدعمة بمستوى آبائهم الجامعي بنسبة 68.75%، ثم فئة الطلبة الذين اختاروا الدراسة بالخارج بتأثير من أحد أفراد العائلة أو أصدقاء ب 09.54%.

من خلال القراءة الإحصائية للبيانات المجدولة في الجدول نلاحظ علاقة مستوى الآباء باختيار أبناءهم للدراسة بالخارج كانت متباينة سواء من ناحية الاختيار الشخصي للطلبة

أنفسهم فكرة الهجرة ومواصلة الدراسة بالخارج والمستوى التعليمي لأباءهم فلا يظهر هناك تأثير واضح لهجرة الطلبة بمستوى التعليمي لأباءهم، أما الطلبة الذين كانوا اختاروا الخارج لمواصلة دراستهم باختيار من أوليائهم، فالمستوى الجامعي للأبوين لعب دورا مؤثرا على اختيار أبنائهم للخارج لمواصلة دراستهم كمشروع مستقبلي خطط وحضر له من قبل من جميع النواحي من اكتساب والتحكم في اللغة الفرنسية، التوجيه نحو التخصصات المطلوبة في الجامعات الفرنسية، للظفر بحظوظ أوفر للقبول في الجامعات، مقابل التدعيم المادي لتمويل مشروع الدراسة كحقوق التسجيل، الإيواء، مصاريف التنقل، تذكرة الطائرة...الخ.

الجدول رقم20: كيفية تمويل المشروع الدراسي وعلاقته بالجنس.

الجنس / كيفية التمويل	ذكر	أنثى	المجموع
الحصول على منحة	02 %02.56	01 %03.70	03 %02.85
تمويل من الوالدين أو العائلة	25 %32.05	22 %81.48	47 %44.76
تمويل شخصي	51 %65.38	04 %14.81	55 %52.38
المجموع	78 %100	27 %100	105 %100

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 52.38% من الطلبة كان تمويلهم شخصي لدراستهم بالخارج والمدعمة بفئة الذكور بنسبة 65.38%، ثم تليها نسبة 44.76% للطلبة الذين كان

الآباء أو أحد أفراد العائلة طرفا في تمويل دراسته بالخارج، خاصة فئة الإناث بنسبة 81.48%، ثم نسبة 02.85 % للطلبة الذين تحصلوا على منحة لتمويل دراستهم بالخارج.

من خلال القراءة الإحصائية للبيانات المجدولة في الجدول نستنتج أن التمويل المشروع الدراسي بالخارج تم بين تمويل شخصي وتمويل من طرف العائلة، فتمويل الطلبة لمشروعهم الدراسي بأنفسهم خاصة بفرنسا لم يعد كسابقه في السنوات الماضية فأغلبية الطلبة يحاولون فقط توفير المال التي تحتاجه حقوق التسجيل والضمان الاجتماعي ورسوم التأشيرة، تذكرة الطائرة ومصاريف الأشهر الأولى فقط عند الوصول لفرنسا، وهذا إتباعا لتجارب وتوجيهات زملائهم وأصدقائهم الذين سبقوهم للدراسة بفرنسا بحيث يساعدونهم في الاستقبال، التوجيه، التسجيل، والإيواء بأقل التكاليف، وكيفية الحصول على عمل مؤقت يمكن من خلاله تمويل مصاريف الدراسة ومصاريف الحياة اليومية، وهذا مايظهر من خلال دور الشبكات الاجتماعية في الهجرة الدولية، بالمقابل فتمويل الآباء لأبنائهم (مساعدة مالية، تشجيع) لمشروعهم الدراسي ومتابعة دراستهم العليا بفرنسا وبعدها الحصول على شهادة جامعية فرنسية فهو مصدر فخر وابتهاج الآباء في علاقاتهم المهنية ومع العائلة والأصدقاء وكذا الجيران ويرون انه وسيلة أو مفتاح النجاح الدراسي أو المهني لأبنائهم في تحقيق مشروعهم المستقبلي.

الجدول رقم 21 : الصعوبات والعراقيل التي يواجهها الطلبة عند التحضير للمشروع الدراسي بالخارج.

التخصصات / صعوبات في	تكنولوجيا وإعلام آلي +الطب	علوم اقتصادية وتجارية وإدارة	علوم إنسانية واجتماعية	المجموع
اختيار الجامعة والتخصص	17 35.41%	02 04.76%	02 13.33%	21 20%
الحصول على تأشيرة	31 64.59%	40 95.24%	13 86.66%	84 80%
المجموع	48 100%	42 100%	15 100%	105 100%

نلاحظ من خلال البيانات الإحصائية للجدول أن صعوبة الحصول على تأشيرة هو اكبر مشكل يواجهه الطلبة بنسبة 80% وخاصة طلبة العلوم الاقتصادية والإدارة بنسبة 95.24% ويليهم طلبة العلوم الإنسانية والاجتماعية بنسبة 86.66%، ثم نسبة 20% من الطلبة التي تواجه صعوبات في اختيار التخصصات والجامعات لمواصلة دراستها بفرنسا.

ما نستخلصه أن أغلبية الطلبة يواجهون صعوبة في الحصول على تأشيرة، وهذا ما عبر عنه في صعوبة تكوين الملف وشروطه التعجيزية في بعض مكوناته وخاصة الجانب المادي وإثبات القدرة على كيفية تمويل المشروع الدراسي والصعوبة التي يجدونها في اخذ موعد لدفع ملف التأشيرة لدى المراكز المختصة التي تتعامل مع القنصلية الفرنسية، ورغم هاته الصعوبات التي يواجهها الطلبة في تكوين الملف ومع ذلك يواجهون في الغالب برفض منح التأشيرة والتي تبقى دائما عقبة في تحقيق مشاريعهم المستقبلية في الخارج، وتبقى أيضا

اختيار التخصصات والجامعات من الصعوبات التي يواجهونها عند التحضير لمشروع الدراسة بالخارج، فالطلبة دائما في رحلة بحث عن الجامعات التي لا تبالغ في شروط القبول واختيار التخصص الذي يمكن من خلاله تحقيق المشروع المهني المرغوب فيه مستقبلا.

2- نتائج الفرضية الأولى:

من خلال قراءتنا الإحصائية السوسيولوجية للجداول والبيانات السابقة الخاصة بفرضية

" **البحث عن جودة التكوين وعن شهادة جامعية عالمية دافع رئيسي للهجرة للدراسة في الخارج** "

استنتجنا مايلي:

- ❖ أن ميلاد مشروع الهجرة والتفكير بمتابعة الدراسة بالخارج من طرف الطلبة الجزائريين يدرس جيدا قبل التخرج من الجامعة بنسبة 71.42% وقد تبنى الفكرة لسنوات قبل التخرج أو قبل مرحلة الانطلاق، وتتم التحضيرات لذلك وفق تطلعات الطلبة لتحقيق مشروعهم المستقبلي بالخارج.
- ❖ أن العامل الأول والدافع بالطلبة الجزائريين للدراسة بالخارج هو معيار التدريس والبحث عن شهادة جامعية ذات قيمة عالمية بنسبة 36.19%، مما يدل على أن الطلبة يطمحون إلى تحصيل شهادات عليا من خلال هجرتهم.
- ❖ تبين لنا كذلك أن فئة من الطلبة الجزائريين الذين اختاروا مواصلة دراستهم بالخارج، كان ضعف نوعية التعليم العالي في الجزائر سببا في هجرتهم، والذي جعلهم يرون أنهم غير قادرين على تحقيق طموحاتهم العلمية أو المهنية مستقبلا في وطنهم.
- ❖ أن اختيار الطلبة الجزائريين الهجرة لمواصلة الدراسة بالخارج كان في الغالب قرار شخصي بنسبة تقدر ب 51.42%، ولم نجد هناك تأثير واضح أو علاقة لهجرة الطلبة بمستوى التعليمي لأباءهم، في حين الطلبة الذين اختاروا الهجرة لمواصلة دراستهم باختيار من أوليائهم كان عامل المستوى الجامعي للأبوين مؤثر في اتخاذ قرار الهجرة.

- ❖ تمويل المشروع الدراسي بالخارج تم بين تمويل شخصي وتمويل من طرف العائلة، حيث التمويل الشخصي للمشروع الدراسي بالخارج تمثله فئة الذكور بنسبة 65.38%، وذلك بما تم ادخاره مسبقا، محاولين فقط توفير المال التي تحتاجه مصاريف الأشهر الأولى فقط عند الوصول والاعتماد على النفس فما بعد لتوفير مصاريف الدراسة والحياة اليومية، من خلال إتباعهم لتجارب زملائهم وعن طريق إقامة روابط وعلاقات اجتماعية مع المجتمع المضيف وهذا مايظهر من خلال دور الشبكات الاجتماعية، حيث تعمل تلك الشبكات كمقدمة لخدمات تقلل من تكلفة الهجرة التي يواجهها الطلبة، في حين الطلبة الذين تم تمويل مشروعهم الدراسي من طرف العائلة تمثله فئة الإناث بنسبة 81.48%، وهذا يرجع لخصوصية المجتمع الجزائري حيث أن العائلة الجزائرية لا تسمح بالمغامرة وإرسال الأنثى للخارج دون أن تضمن لها توفر اغلب المستلزمات الضرورية للدراسة من إيواء، إطعام، مصاريف الدراسة.
- ❖ الحصول على تأشيرة طويلة المدى للدراسة من أهم الصعوبات والعراقيل التي يواجهها الطلبة عند التحضير للمشروع الدراسي بالخارج بنسبة 80%، خاصة طلبة العلوم الاقتصادية، الإدارة وطلبة العلوم الإنسانية والاجتماعية، وهذا ما يعبر عن ضعف الطلب على هاته التخصصات، عكس تخصصات التكنولوجيا، الهندسة، الإعلام الآلي والطب التي تشهد طلبات متزايدة عليها من طرف الجامعات الفرنسية، مما يجعل لطلبة هاته التخصصات حظ أوفر للحصول على تأشيرة طويلة المدى للدراسة.

الفصل الثالث: تحليل البيانات وتفسير نتائج الفرضية الثانية

1-تحليل جداول الفرضية الثانية

2- نتائج الفرضية الثانية

1- تحليل جداول الفرضية الثانية

صعوبات الاندماج الدراسي تؤثر في تعديل إنجاز المشروع المهني

الجدول رقم22: التخصصات المختارة حسب الجنس

الجنس / التخصصات المختارة	ذكر	أنثى	المجموع
تكنولوجيا وإعلام آلي +الطب	36 %46.15	12 %44.44	48 %45.71
علوم اقتصادية وتجارية وإدارة	30 %38.46	12 %44.44	42 %40
علوم إنسانية واجتماعية	12 %15.38	03 %11.11	15 %14.29
المجموع	78 %100	27 %100	105 %100

من خلال الجدول الإحصائي نلاحظ أن الإتجاه العام يقدر بنسبة45.71 % لفئة الطلبة التي اختارت مواصلة دراستها في تخصصات الإعلام الآلي، التكنولوجيا والطب والمدعمة بفئة الذكور بنسبة 46.15%، ثم تليها مباشرة طلبة العلوم اقتصادية، تجارية وإدارة بنسبة ب 40% والتي تدعمها فئة الإناث ب 44.44%، ثم فئة الطلبة التي اختارت مواصلة دراستها الجامعية في تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية بنسبة 14.29%.

ما يستنتج من قراءة هذا الجدول أن إقبال الطلبة على الشعب والتخصصات العلمية والطبية والتكنولوجية في الجامعات الفرنسية بات واضحا مقارنة بالتخصصات الأخرى، وهذا ما باتت تفرضه سياسة الهجرة الانتقائية الفرنسية اتجاه الطلبة الأجانب، بحثا عن كفاءات من الطلبة

في الشعب العلمية، الطب والتكنولوجية لتعويض العجز المحلي وسيرورة التقدم العلمي مقارنة بالشعب الأدبية، مما جعل الطلبة الأجانب يرون أن حظوظ الحصول على عمل وتحقيق مشروعهم المهني في هاته الشعب والتخصصات العلمية في فرنسا هي الأوفر والأحسن حظا مقارنة بالشعب الأخرى. وما لوحظ أيضا في قراءة إحصائيات الجدول أن اختيار التخصصات في الجامعات الفرنسية ما بين الجنسين أصبح متقارب جدا حيث أصبح جنس الإناث في السنوات الأخيرة في إقبال متزايد على الهجرة والدراسة بالخارج وإقبالهن على جميع التخصصات مقارنة بجنس الذكور، وهذا يعود طبعا للتغير والتحول الذي عرفه المجتمع الجزائري مؤخرا اتجاه هجرة البنت والدراسة بالخارج لوحدها، حيث أصبحت الفكرة مقبولة جدا عند الأسرة الجزائرية، وبل كمشروع عائلي يخطط له لدراسة أبنائه في الخارج.

الجدول رقم 23 : وجود الصعوبات لدى الطلبة.

التخصصات / وجود صعوبات	تكنولوجيا وإعلام ألي +الطب	علوم اقتصادية وتجارية وإدارة	علوم إنسانية واجتماعية	المجموع
نعم	42 %87.5	30 %71.43	15 %100	87 %82.85
لا	06 %12.5	12 %28.57	// //	18 %17.15
المجموع	48 %100	42 %100	15 %100	105 %100

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 82.85% من الطلبة الجزائريين يعانون من صعوبات أو مشاكل في متابعة دراستهم الجامعية بفرنسا، والتي تؤكده بقوة فئة طلبة علوم إنسانية واجتماعية بنسبة 100%، تليها فئة طلبة الطب، إعلام ألي وتكنولوجيا بنسبة 87.5% وفي الأخير طلبة العلوم الاقتصادية والتجارية والإدارة بنسبة 71.43%، في حين نجد بالمقابل

أن نسبة 17.15% من مجموع الطلبة لا تعاني من صعوبات أو مشاكل في متابعة دراستها بفرنسا.

الصعوبات الدراسية التي يواجهها الطلبة الجزائريين في متابعة دراستهم بفرنسا لها تأثير سلبي على مسارهم الدراسي، والتي تؤدي غالبا إلى الفشل أو الرسوب الدراسي: إعادة السنة أو إعادة التوجيه، تغيير الجامعة، وفي بعض الأحيان إلى الإهمال والتخلي عن مقاعد الدراسة كليا والخروج بدون شهادة، ومن بين أهم عوامل هذا الفشل الدراسي الذي يعاني منه الطلبة، هي عوامل دراسية كالصعوبات المتعلقة باللغة الفرنسية، المستوى العلمي الناقص أو غير الكافي للطلبة، وعوامل متعلقة بالتوجيه أو سوء اختيار التخصص مما يضعف الرغبة والحافز لدى الطالب لمواصلة الدراسة الجامعية، وعوامل أخرى من مشاكل اجتماعية وشخصية(العزلة، قلق، اضطرابات نفسية) صعوبات مادية (سكن، صعوبة الحصول على عمل، صعوبة تمويل مصاريف الدراسة).

و لمواجهة هاته الصعوبات والمشاكل ترى الباحثةD.Martins انه يجب الاتصال مع المجتمع المستقبل، عدم عزلة الطالب تسمح له الحصول على المزيد من المعلومات عن المسار الدراسي، والمشاركة أكثر في النشاطات الطلابية في الجامعة، والتأقلم بسرعة مع معايير وطرق التدريس، أما الباحثA.Coulon فيرى أن نجاح الطالب الأجنبي هو مرهون بانضمامه ودخوله في الوسط الجامعي وخاصة في العمل الفكري، فالطالب حسبه لكي ينجح في مساره الجامعي يجب عليه أن يكتشف الصعوبات المخبأة في ممارسات التعليم العالي ويتأقلم معها.

الجدول رقم24: نوعية الصعوبات التي يواجهها الطلبة.

نوعية الصعوبات	التكرار	النسبة
مشكل اللغة	19	%18.09
كثافة البرنامج	76	%72.38
ضيق الوقت بسبب العمل	10	%09.53
المجموع	105	%100

ما يمكن استخلاصه من الجدول أن كثافة البرنامج الدراسي هو أكبر مشكل يواجهه الطلبة في دراستهم بنسبة 72.38%، ثم يليه مشكل اللغة الذي يجد فيه الطلبة صعوبة ولكن بدرجة اقل بنسبة 18.09%، ثم مشكل ضيق الوقت المتاح للدراسة أو البحث العلمي بسبب العمل بنسبة 09.53%.

من خلال الجدول نلاحظ أن من أهم الصعوبات التي يواجهها الطلبة في متابعة دراستهم بفرنسا هي كثافة البرنامج الدراسي بدرجة أولى، وهذا مايعكس المستوى العلمي الغير كافي الذي اكتسبه الطلبة الجزائريين من الجامعة الجزائرية من جهة، وإلى ضيق الوقت وحاجة الطلبة إلى وقت زمني كاف للعمل أو ممارسة نشاط مهني لتمويل مصاريف الدراسة مما يطبع إحساسا لدى الطلبة أن البرنامج الدراسي كثيف من جهة أخرى، والمشكل الآخر الذي يتلقونه في الجامعة هو استعمال اللغة الفرنسية (الفهم، تعبير كتابي، تعبير شفهي، اخذ نقاط، القدرة على التلخيص، القدرة على التعبير والتحليل العلمي..)، فالصعوبات اللغوية تؤثر سلبا على تمدرس الطالب في الجامعة، ويرجع الطلبة لعدم التحكم أو استعمال اللغة الفرنسية لعدة عوامل منها الوسط أو المحيط الأصلي للطلبة، المستوى الاقتصادي

والاجتماعي والمستوى الدراسي للوالدين، وكذا ظروف الهجرة، واستعمال الفرنسية في العلاقات الاجتماعية وما بين الأشخاص.

الجدول رقم25: الصعوبات وعلاقتها بتخصصات الطلبة .

التخصصات / الصعوبات	تكنولوجيا وإعلام آلي +الطب	علوم اقتصادية وتجارية وإدارة	علوم إنسانية واجتماعية	المجموع
صعوبات في الاندماج ومشاكل علائقية	01 %02.08	02 %04.76	// //	03 %02.85
تمييز وعنصرية	30 %62.5	09 %21.42	03 %20	42 %40
الحصول على عمل مؤقت	17 %35.42	31 %73.80	12 %80	60 %57.15
المجموع	48 %100	42 %100	15 %100	105 %100

من خلال البيانات المجدولة في الجدول نلاحظ مجمل الصعوبات التي كان يعاني منها الطلبة في فرنسا تتمثل صعوبة الحصول على عمل مؤقت بنسبة 57.15% خاصة طلبة العلوم الإنسانية والاجتماعية بنسبة 80%، وخلال الجدول دائما نجد نسبة من الطلبة تعاني من تمييز وعنصرية في المعاملة بنسبة 40%.

أغلبية الطلبة مجبرون على العمل لسد احتياجات ومصاريف الدراسة وحاجياتهم، مما جعل الحصول على عمل مؤقت من أبرز الصعوبات التي يواجهها الطلبة الجزائريين بفرنسا، فطبيعة الأعمال التي يقوم بها الطلبة هي غالبا التي سميناها الأعمال الصغيرة، مثل المطاعم، التنظيف، الصيانة، الترحيل، التسويق، بائع، سائق موزع، العمل خلال الليل كعون أمن أو حارس، وقليل مانجده يعمل عملا له صلة بتخصصه الدراسي، هاته المتغيرات

المتكررة للأعمال تفسر قلة مناصب العمل لان الطلب أكثر من العرض وأن الأعمال الصغيرة هي جد مرغوب فيها من طرف الطلبة دون إخفاءهم للاستغلال الذي يعانون منه من طرف المستخدمين، القليل من الطلبة الذين ينجحون في إيجاد منصب عمل مستقر فالأغلبية مجبر على العمل بدون أي حماية قانونية أو ضمان اجتماعي العمل في الأسود كما يعرف "travailler en noir".

الطلبة الذين أجرين معهم البحث يصفون أنفسهم أنهم ضحايا التمييز العنصري، فهم يحسون أنهم مصدر شك وقلق في عيون الآخرين وأنهم ينظرون إليهم كأنهم أناس غير قانونيين وفي وضعية غير شرعية أو مجرمين، حيث تصريحات الطلبة متشابهة فهم يواجهون سلوكات التمييز في الإدارة، أو في مكان عمومي(مقهى، مطعم، المترو..)، عند البحث عن عمل أو مسكن. إذا كان الطلبة الذين التقينا بهم يدينون العنصرية الذين هم ضحاياها، فنجد عندهم نزعة لعدم تضخيمه وجعله شيء نسبي فقط فالبعض يفهمونه أو يقولون هو مقابل لوجودهم بفرنسا "ثمن يجب دفعه" لكي يكملوا دراستهم وتحقيق مشاريعهم المستقبلية. ويقولون أنهم شيئا فشيئا يدركون أنه ليس الحل الأمثل لتغيير سلوك الآخرين وبالتالي فهم يتجاهلون هاته المواقف ولا يعطون لها أي أهمية.

الجدول رقم26: المشروع المستقبلي المهني للطلبة وعلاقته بالتخصصات.

التخصصات / المشروع المستقبلي	تكنولوجيا وإعلام آلي +الطب	علوم اقتصادية وتجارية وإدارة	علوم إنسانية واجتماعية	المجموع
الحصول على وظيفة	28 %58.33	19 %45.23	06 %40	53 %50.47
تحقيق مشروع مهني	20 %41.67	23 %54.76	09 %60	52 %49.53
المجموع	48 %100	42 %100	15 %100	105 %100

من خلال الجدول الإحصائي يتضح أن 50.47% من الطلبة يطمحون للحصول على وظيفة وتدعمها فئة طلبة الإعلام الآلي، تكنولوجيا والطب بنسبة58.33%، ثم تليها فئة طلبة مشروعها المستقبلي هو تحقيق مشروع مهني باختلاف أصنافه بنسبة 49.53% خاصة طلبة العلوم الإنسانية والاجتماعية بنسبة 60%.

و تحليلنا لهاته النتائج تقودنا إلى أن الطلبة الجزائريين بفرنسا يتطلعون مناصفة بين الحصول على منصب عمل ومابين تحقيق مشروع مهني، حيث لاحظنا أن طلبة الطب والإعلام الآلي والتكنولوجيا يطمحون للحصول على منصب عمل لدى المؤسسات الفرنسية وذلك للعجز الذي تعانيه المؤسسات الفرنسية من استقطاب هاته التخصصات من الفرنسيين مما يستنجد بتوظيف الأجانب لسد العجز مما يجعل طلبة هاته التخصصات هي الأوفر في الحصول على منصب عمل كمهنة طبيب، مهندس في الإعلام الآلي، مهندس في الميكانيك...، أما التخصصات الأخرى فغالبا ما نجد الفرنسيين يشغلون مناصبها، مما يجعل الطلبة الأجانب كالجزائريين الأقل حظا للحصول على وظيفة عند المؤسسات الفرنسية، مما يجعل هؤلاء الطلبة يفكرون في مشروع مهني يمكن تحقيقه وفق التخصص المدروس.

2-نتائج الفرضية الثانية:

من خلال قراءتنا الإحصائية السوسيولوجية للجداول والبيانات السابقة الخاصة بفرضية

" **صعوبات الاندماج الدراسي تؤثر في تعديل إنجاز المشروع المهني** "

استنتجنا مايلي:

- ❖ إقبال الطلبة الجزائيين على الشعب والتخصصات العلمية والطبية والتكنولوجية في الجامعات الفرنسية بات واضحا مقارنة بالتخصصات الأخرى، وهذا لما باتت تفرضه سياسة الهجرة الانتقائية الفرنسية اتجاه الطلبة الأجانب، مما جعل الطلبة يرون أن حظوظ الحصول على عمل وتحقيق مشروعهم المهني هي الأوفر والأحسن حظا في اختيار هاته الشعب والتخصصات العلمية.
- ❖ هناك تقارب في النسب بين الجنسين في إختيار الشعب أو التخصصات، وهذا ما يعبر عن تزايد إقبال جنس الإناث على الهجرة والدراسة بالخارج وإقبالهن على جميع التخصصات مقارنة بجنس الذكور.
- ❖ الطلبة الجزائريون يواجهون صعوبات أو مشاكل في متابعة دراستهم بالجامعات الفرنسية بنسبة 82.85%، والصعوبات الدراسية التي يواجهها الطلبة الجزائريين في متابعة دراستهم بفرنسا لها تأثير سلبي على مسارهم الدراسي، والتي تؤدي غالبا إلى الفشل أو الرسوب الدراسي.
- ❖ أهم عوامل الفشل الدراسي الذي يعاني منه الطلبة، المستوى العلمي الناقص أو غير الكافي للطلبة، وعوامل متعلقة بالتوجيه أو سوء اختيار التخصص مما يضعف الرغبة والحافز لدى الطالب لمواصلة الدراسة الجامعية، وعوامل أخرى من مشاكل اجتماعية وشخصية، صعوبات مادية.

- ❖ أن من أهم الصعوبات التي يواجهها الطلبة في متابعة دراستهم بفرنسا هي كثافة البرنامج الدراسي بدرجة أولى بنسبة 72.38%.
- ❖ استعمال اللغة الفرنسية هو من بين الصعوبات التي يتلقاها الطلبة في الجامعات الفرنسية، فالصعوبات اللغوية تؤثر سلبا على تمدرس الطالب في الجامعة.
- ❖ لسد احتياجات مصاريف الدراسة وحاجياتهم اليومية يواجه الطلبة صعوبة في الحصول على عمل مؤقت بنسبة 57.15%، فطبيعة الأعمال التي يقوم بها الطلبة هي غالبا الأعمال أو النشاطات الصغيرة التي لا تتطلب جهد كبير وتمارس لفترة زمنية قليلة وهي جد مرغوب فيها من طرف الطلبة، لأنهم يرون أنهم يستطيعون التوفيق بينها وبين الدراسة.
- ❖ لاحظنا أن طلبة التخصصات العلمية، الطبية والتكنولوجية يطمحون للحصول على منصب عمل لدى المؤسسات الفرنسية بنسبة58.33%، وذلك للطلب المتزايد على هاته التخصصات من طرف المؤسسات الفرنسية، الذي جعل هناك فرصة لتوظيف الطلبة الأجانب، أما التخصصات الأخرى فغالبا ما يفكرون في مشروع مهني يمكن تحقيقه وفق التخصص المدروس.

الفصل الرابع: تحليل بيانات وتفسير نتائج الفرضية الثالثة

1- تحليل جداول الفرضية الثالثة

2- نتائج الفرضية الثالثة

1-تحليل جداول الفرضية الثالثة

صعوبات الاندماج الاجتماعي تؤثر في إعادة بناء المشروع المهني.

الجدول رقم 27: الصعوبات التي واجهت الطلبة في بلد الدراسة

الصعوبات في	التكرار	النسبة
الحصول على مسكن أو غرفة جامعية	33	%31.43
الحصول على مساعدات اجتماعية	12	%11.43
الحصول على عمل	60	%57.14
المجموع	**105**	**%100**

من خلال البيانات المجدولة في الجدول نلاحظ أن مجمل الصعوبات التي كان يعاني منها الطلبة ببلد الدراسة تتمثل في صعوبة الحصول على عمل بنسبة 57.14%، وخلال الجدول دائما نجد نسبة أخرى من الطلبة تعاني صعوبة الحصول علي سكن أو غرفة جامعية بنسبة 31.43%، كما نجد نسبة 11.43% كانوا يتلقون صعوبات في الحصول على مساعدات اجتماعية . أغلبية الطلبة غير المستفيدين من المنحة يجدون أنفسهم مجبرين على العمل لسد احتياجات ومصاريف الدراسة وحاجياتهم اليومية، مما جعل البحث عن عمل مؤقت من أهم الأولويات، فالقليل من الطلبة الذين ينجحون في إيجاد منصب عمل مؤقت، لقلة مناصب العمل لان الطلب أكثر من العرض، فيصبح الحصول على عمل ولو مؤقت من أهم الصعوبات التي يواجهها الطلبة الجزائريين بفرنسا، فالباحث S.Paivandi بين أيضا أن أكثر من65% من طلبة العينة الأجانب التي درسها في باريس بأنهم ملزمون بالعمل لتمويل دراستهم، وحسب تحقيق آخر للباحث **لطرش عبد القادر** أن 58% من طلبة الجزائريين يمولون دراستهم في فرنسا من المال الذين يتحصلون عليه من العمل المؤقت في فرنسا، ويمثل الحصول على مسكن وخاصة في المدن الكبرى مشكلا كبيرا وأحد القضايا الصعبة، فالبحث عن مسكن تشبه مسيرة محارب وخاصة البحث عن مسكن في الناحية الباريسية فهو

جد صعب، وكما أشار إليه الباحثين أن نقص الأماكن في الحي الجامعي، والرفض بسبب العنصرية لبعض الطلبة الأجانب الذين يتجهون للبحث عن الإيجار عند الخواص، فالطلبة الذين لايجدون مسكنا فرديا سواء بسبب نقص المال أو بعدم قدرة إيجاده، يتوجهون نحو حلول وسطية، من بينها مشاركة المسكن مع الأصدقاء أو الأقارب. وهذا ما أشار إليه الباحث **عبد القادر لطرش** في دراسته حول طلبة المغرب العربي في فرنسا أن نمط إقامتهم هو غالبا شقة يتقاسمها العديد من الطلبة من نفس الأصل أو البلد وهذا لصعوبة حصول الطالب على مسكن فردي أو غرفة جامعية.

الجدول رقم 28: الوضعيات الإقامية للطلبة الجزائريين بفرنسا.

التخصصات / الوضعية الجديدة	تكنولوجيا وإعلام آلي +الطب	علوم اقتصادية وتجارية وإدارة	علوم إنسانية واجتماعية	المجموع
أجير (موظف)	39 %81.25	03 %07.14	/ /	42 %40
تاجر	03 %06.25	27 %64.28	03 %20	33 %31.42
حرفي	03 %06.25	12 %28.57	/ /	15 %14.28
عائلي	03 %06.25	/ /	12 %80	15 %14.28
المجموع	48 %100	42 %100	15 %100	105 %100

من خلال الجدول والذي يبين تغيير الطلبة لوضعية إقامتهم من طالب إلى وضعيات أخرى، نجد أن 40% من الطلبة غيروا وضعية إقامتهم لأجير (موظف)، والتي تدعمها فئة طلبة تكنولوجيا، إعلام آلي والطب بنسبة 81.25%، ثم تليها فئة الطلبة الذين غيرو وضعية

إقامتهم إلى تاجر بنسبة 14.28% والتي تدعمها فئة طلبة علوم اقتصادية وتجارية وإدارة ب 64.28%، ثم فئتي الطلبة المحولين وضعية إقامتهم إلى حرفي وعائلي وبنفس النسبة ب 14.28% والتي تدعمها فئة طلبة العلوم الإنسانية والاجتماعية ب 80%. ومن خلال هذه المعطيات نستنتج أن الطلبة الإعلام الآلي والطب والتكنولوجيا كان هدف تغيير وضعية إقامتهم هو الحصول على منصب شغل كأجراء أو موظفين لدى المؤسسات الفرنسية، في حين نجد طلبة علوم اقتصادية تجارية وإدارة غيروا وضعية إقامتهم من طالب إلى تاجر، ويعود هذا الاختيار لضعف نسبة الحصول على منصب أجير في المؤسسات الفرنسية لهاته الشعب والتخصصات، ولطبيعة هاته التخصصات المدروسة التي لها علاقة بالمال والاقتصاد والتجارة ساعدت الطلبة على خيار وضعية تاجر لتحقيق مشروع مهني في مجال التجارة، بينما طلبة العلوم الإنسانية والاجتماعية وجدوا أنفسهم مجبرين إلى تغيير وضعياتهم إلى عائلي لتسهيل تحقيق مشروعهم المهني مقارنة بالوضعيات الأخرى التي تبقى صعبة المنال لطلبة العلوم الإنسانية والاجتماعية.

الجدول رقم 29: مدى توظيف الطلبة في البلد المضيف حسب تخصصهم.

الفئات	التكرار	النسبة
نعم	18	%17.14
لا	87	%82.86
المجموع	**105**	**%100**

من خلال البيانات المجدولة نلاحظ أن أغلبية الطلبة لا يعملون في تخصصهم حيث أن 82.86% صرحوا بذلك ونجد نسبة 17.14% من الطلبة نوع عملهم يتناسب وتخصصهم.

من خلال القراءة الإحصائية للبيانات المجدولة في الجدول نلاحظ بشكل عام أن التحول المهني يتحدد بسوق العمل في البلد المضيف، فمعظم الطلبة حدث لهم تحول مهني نظرا إلى طبيعة إقامتهم وما يتوفر من مهن في البلد المضيف، كما نجد بعض المهن يحتكرها

أبناء البلد المضيف، وبالطبع يتحدد حجم العاملين بكل مهنة من الطلبة بحجم الطلب والأجر المعروض في سوق العمل بالبلد المضيف، وذلك يؤكد عدم اشتراط الطالب أن يعمل بذات المهنة التي تتناسب وتخصصه، فحاجة الطالب للمال لتمويل مصاريف حاجياته اليومية تجعله يستغنى عن اشتراط العمل في مهنة تتناسب وتخصصه العلمي، ومعظم الدراسات التي اهتمت بالموضوع بينت أن النسبة القليلة جدا من المهاجرين الذين يعملون في اختصاصهم أو بمستواهم التعليمي فالأغلبية يعملون في القطاعات التي لا يعملون فيها مواطنون من البلد المضيف والتي تتميز بالصعوبة وراتب متدني، أما القطاعات التي تحتكر من طرف مواطنين البلد المضيف يصعب على المهاجرين العمل فيها .

الجدول رقم 30: الحاجة للعمل وعلاقته بالعمل في التخصص.

تناسب الشهادة مع العمل الممارس / الحاجة للعمل	**نعم**	**لا**	**المجموع**
لكسب خبرة في المجال الممارس	10 %55.55	07 %08.04	17 %16.19
الحاجة للمال	07 %38.88	74 %85.05	81 %77.14
للحصول على عقد عمل لتمديد الإقامة	01 %05.57	06 %06.91	07 %06.67
المجموع	**18** **%100**	**87** **%100**	**105** **%100**

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن نسبة 77.14% من الطلبة الذين مارسوا نشاط مهني بسبب حاجتهم للمال نجد 85.05% لا يعملون في تخصصهم، بالمقابل نجد 16.19% من كانوا في حاجة للعمل من اجل كسب خبرة في المجال الممارس، كانوا يعملون في مجال تخصصهم بنسبة 55.55%، في حين 06.67% فقط من الطلبة كانوا بحاجة لعقد عمل

لتمديد مدة إقامتهم. موضوع صعوبات الحياة المادية التي يتلقاها الطلبة خلال مشوارهم الدراسي في فرنسا تطرقت إليها عدة دراسات، هاته الصعوبات أحيانا جد مرتبطة مع بعضها البعض، نتكلم عن مشاكل متعلقة بالسكن وتمويل الدراسة والإجراءات الإدارية والدخول إلى مختلف المصالح الجامعية والاجتماعية، وبالنظر لقلة الطلبة الذين يتحصلون على منح دراسية، ولضعف مصادر التمويل لأغلبية الطلبة، نجدهم يعبرون عن حاجتهم للمال ويرون أنهم مجبرون على العمل لسد احتياجات مصاريف الدراسة ومصاريف حياتهم اليومية والحاجة للمال تجعل الطالب مجبرا أو لا يشترط غالبا أن يعمل بذات المهنة التي تتناسب وتخصصه الدراسي، مما يجد نفسه ضمن أعمال لم تفتح له آفاق للتطور المعرفي وذلك لاعتبارها أعمالا بسيطة ذات محتوى وظيفي مفتقر للمهارة والجهد الذهني، ولم يجد في طبيعة عمله ما يثري معارفه المكتسبة في إطار تكوينه الجامعي، فالطالب يرى بأنه لم يكتسب فوق ذلك معارف أخرى جديدة من طبيعة العمل الممارس، بينما فسرت فئة أخرى من الطلبة حاجاتها للعمل من أجل كسب خبرة ومعارف جديدة في العمل المزاول الذي يتوافق وتخصصها الدراسي، فهي ترى في آن واحد أن هذا العمل هو إشباع لحاجاتها المادية، المعرفية والاجتماعية، فمفهوم العمل عند هذه الفئة يعكس من جانب آخر، تلك المشاريع المستقبلية والطموحات التي كانت تطمح إلى تجسيدها من خلال طبيعة العمل الممارس، مما ساهم في ارتفاع روحها المعنوية وشعورها بالاستقلالية وعدم الاستغلال أثناء العمل. وهناك بالمقابل فئة من الطلبة من يبحثون عن عقد عمل لأجل تمديد فترة إقامتهم بفرنسا، خاصة فئة الطلبة الذين رسبوا أو فشلوا في دراستهم فلا يجدون مبررا لبقائهم أو إقامتهم إلا البحث عن عقد عمل يستطيعون من خلاله تمديد فترة إقامتهم بهذا البلد لفترة زمنية أخرى.

الجدول رقم 31: صعوبات البحث عن العمل

الصعوبات	التكرار	النسبة
العمل لا يوافق التخصص	87	%80.55
العمل بدون تأمين اجتماعي	15	%14.29
مشاكل إدارية	03	%02.86
المجموع	105	%100

من خلال البيانات المجدولة في الجدول نلاحظ أن مجمل الصعوبات التي تعرض لها الطلبة أثناء البحث عن العمل هو عملهم في غير تخصصهم بنسبة 80.55%، ونسبة 14.29% من الطلبة صرحوا بأنهم مارسوا نشاطا مهنيا بدون أي تامين اجتماعي، والنسبة القليلة جدا التي تلقت مشاكل إدارية تقدر ب 02.86%.

من خلال القراءات الإحصائية للبيانات المجدولة لاحظنا البحث أو الحصول على عمل من أهم الصعوبات التي يعاني منها الطلبة بالخارج، وحتى الطلبة الذين يتمكنون من الحصول على فرصة عمل فغالبا ما يجدون عملا لا يوافق تخصصاتهم الدراسية، وهذا ما عبر عنه الطلبة من تأثر في تصريحاتهم، من معنويات منخفضة من العمل الممارس، وشعور بالاستغلال أثناء ممارسة العمل، والذي يوحي في الواقع إلى الشعور بالإغتراب وهي تؤدي في عمل لا يعني لها شيئا، إذ فرض عليها تحت ضغط الحاجة للعمل ولم يترك لها المجال لاختيار العمل الذي يتوافق مع مستواها التعليمي الجامعي، فهي ترى أنها تستحق أن توضع في منصب عمل متوافق مع مستواها وتخصصها العلمي، على أساس أنه من بين العوامل التي ترفع من معنوية أعضاء العمل هو أدائهم لعمل يتجاوب مع كفاءتهم ومؤهلاتهم المعرفية، والذي من شأنه إتاحة لهم الفرصة المواتية لإبراز قدراتهم ومهاراتهم واستثمارها في ميدان العمل وتحقيق طموحاتهم المستقبلية. ونظرا إلي الضرائب المفروضة والإجراءات الإدارية المتبعة على أرباب العمل الذين يقومون بتوظيف الأجانب، يجعلهم يتخذون طرق

ملتوية وغير قانونية وبدون تصريح لتوظيفهم، مما جعل فئة من الطلبة تقبل العمل دون تصريح ودون ضمان أو تأمين اجتماعي حاجة للمال. وتشكل علاقة العمل أهم العلاقات التي تربط المهاجر بأبناء المجتمع المضيف، فبمجرد ممارسة نشاط مهني فهذا يزيد بصفة محسوسة اتصالاتهم مع المجتمع المضيف، ولكن غالبا ما يبقي الطالب الأجنبي يعاني من مشاكل إدارية تجعله محل استغلال من طرف أرباب العمل.

الجدول رقم 32: يمثل صعوبة الحصول على رخصة العمل وعلاقتها بتخصصات الطلبة.

التخصصات / صعوبة الحصول على رخصة العمل	تكنولوجيا وإعلام ألي +الطب	علوم اقتصادية وتجارية وإدارة	علوم إنسانية واجتماعية	المجموع
نعم	40 %83.34	36 %85.72	14 %93.34	90 %85.72
لا	08 %16.66	06 %14.28	01 %06.66	15 %14.28
المجموع	48 %100	42 %100	15 %100	105 %100

من خلال البيانات المجدولة نلاحظ أن أغلبية الطلبة وجدوا صعوبة في الحصول على رخصة للعمل بفرنسا بنسبة 85.72% والتي تدعمها فئة طلبة العلوم الإنسانية والاجتماعية بنسبة 93.34% تليها فئة طلبة علوم اقتصادية وتجارية وإدارة بنسبة 85.72% ثم طلبة الطب والإعلام الآلي وتكنولوجيا بنسبة 83.34%، في حين نجد بالمقابل أن نسبة

14.28% من الطلبة الجزائريين لم يجدوا صعوبة أو بالأحرى حصلوا على رخصة للعمل بفرنسا بنسب ضعيفة و متفاوتة من 06.66% للطلبة العلوم الإنسانية والاجتماعية إلى 16.66% بالنسبة لطلبة الطب والإعلام الآلي وتكنولوجيا. القليل من الطلبة الذين ينجحون في إيجاد منصب عمل مستقر ومصرح به لدى الضمان الاجتماعي، فالأغلبية مجبر على العمل بدون أي حماية قانونية، فنرى أن القوانين أو التشريعات المتعلقة بشروط الإقامة وعمل الطالب في فرنسا تبدوا متناقضة، فمن جهة الطالب يجب عليه أن يتوفر على مصدر مالي من أجل الدراسة في فرنسا، ومن جهة أخرى نجد إمكانياته أو حظوظه لإيجاد عمل هي جد ضعيفة . وفق المنشور رقم 020 المؤرخ في 23 جانفي 1990 الطالب الأجنبي لا يمكن له القيام بأي عمل إلا إذا تحصل على الرخصة المؤقتة للعمل(A.P.T) فالمنشور يحدد بان هاته الوثيقة لا تقدم إلا إذا كان حقا ليس له أي مصدر مالي أو فقدان لماله، والمدة الأسبوعية للعمل لا يمكن أن تتجاوز 20 ساعة في كل الحالات و10 ساعات في التعليم. فالمنشور ينص على أن وثيقة الرخصة المؤقتة للعمل يمكن أن ترفض إذا كان منصب العمل يتموقع في مكان يشكل عائقا في التنقل عند الطالب فوثيقة السماح المؤقت للعمل (A.P.T) لا تسلم في السنة الأولى الدراسية، ونذكر بأن الطلبة الجزائريين ليس لديهم الحق في الحصول على رخصة العمل (حسب قرار مجلس الدولة، المؤرخ في 29 جوان 1990). ونظرا لصعوبة الحصول على رخصة العمل فالطلبة الجزائريين يلجأون غالبا لمعارفهم وأصدقائهم أو تغيير وضعية إقامتهم لإيجاد منصب عمل.

الجدول رقم 33: يمثل الوضعيات الإقامية الجديدة للطلبة وأسباب تغييرها

الوضعية الجديدة / أسباب التغيير	أجير	تاجر	حرفي	عائلي	المجموع
للحصول على وظيفة	21 %50	/	01 %06.66	02 %13.33	24 %22.85
لتحقيق مشروع مهني	21 %50	33 100%	14 %93.34	13 86.67%	81 %77.15
المجموع	42 %100	33 %100	15 %100	15 %100	105 %100

من خلال تحليل معطيات هذا الجدول والذي يوضح العلاقة بين الوضعيات الإقامية المحول إليها الطلبة وسبب تغييرها، نجد أن 77.15% من الطلبة سبب تغييرهم لوضعية إقامتهم هو تحقيق مشروعهم المهني والتي تدعمه فئة الطلبة الذين غيروا لتاجر بنسبة100% تليه فئة المحولين إقامتهم لحرفي بنسبة93.34 % ثم فئة المحولين إقامتهم لعائلي بنسبة 86.67% . بالمقابل نجد نسبة 22.85% من الطلبة أعلنوا أن سبب تغيير وضعية إقامتهم من حالة طالب هو الحصول على وظيفة في فرنسا وهذا ما تدعمه فئة الطلبة الذين تحولوا إلى أجراء بنسبة 50%. إن قلة فرص العمل وصعوبة الحصول على رخصة للعمل، والصعوبات المادية التي يعاني منها الطلبة والرغبة في تحقيق المشاريع المستقبلية بالبلد المضيف، من الدوافع الرئيسية التي جعلت الطلبة الجزائريين يلجأون إلى تحويل وضعية إقامتهم من حالة طالب إلى حالات مهنية أخرى، خاصة بعد التسهيلات التي منحتها السلطات الفرنسية لإدماج الطلبة الأجانب مهنيا في سوق الشغل الفرنسي، وذلك بتسهيل إجراءات تحويل وضعية الإقامة من حالة طالب إلى حالات مهنية أخرى حسب شروط ومعايير محددة، حيث انقسمت تصريحات الطلبة حول دوافع تحويل وضعية إقامتهم إلى قسمين: قسم من

الطلبة تحصل على وعود للتوظيف في مناصب عمل وهم فئة الطلبة الذين غيروا إقامتهم إلى أجراء وهم في الغالب طلبة الإعلام الآلي، الطب، الهندسة، العلوم والتكنولوجيا، وقسم آخر من الطلبة غير وضعية إقامته من أجل تحقيق مشروعه المهني بالبلد المضيف إلى حالات مهنية أخرى جديدة كحالة تاجر، حرفي وعائلي والتي تمثله عموما فئة طلبة العلوم الاقتصادية، التجارية وطلبة العلوم الإنسانية والإجتماعية.

2- نتائج الفرضية الثالثة:

من خلال قراءتنا الإحصائية السوسيولوجية للجداول والبيانات السابقة الخاصة بفرضية

" **صعوبات الاندماج الاجتماعي تؤثر في إعادة بناء المشروع المهني** ".

استنتجنا مايلي:

- ❖ 57.14% من طلبة العينة ملزمون بالعمل لسد احتياجات ومصاريف حاجياتهم اليومية ولتمويل دراستهم من المال الذين يتحصلون عليه من العمل المؤقت في فرنسا.
- ❖ البحث أو الحصول على مسكن يمثل أحد القضايا الصعبة التي يتلقاها الطلبة الجزائريين بفرنسا، خاصة في المدن الكبرى أو الناحية الباريسية، نظرا إلى نقص الأماكن والغرف التي تشهده الأحياء الجامعية، والرفض بسبب العنصرية لبعض الطلبة الذين يتجهون للبحث عن الإيجار عند الخواص، فالطلبة الذين لايجدون غرفة جامعية أو مسكنا فرديا سواء بسبب نقص المال أو بعدم قدرة إيجاده، يتوجهون نحو حلول وسطية، من بينها مشاركة المسكن مع الأصدقاء أو الأقارب.
- ❖ 85.72 %من الطلبة لم يتحصلوا على رخصة العمل بفرنسا، وبالمقابل السلطات الفرنسية تؤكد على أن الطالب الأجنبي لا يمكن له القيام بأي عمل إلا إذا تحصل على الرخصة المؤقتة للعمل، ومن جهة أخرى الطالب يجب عليه أن يتوفر على مصدر مالي من أجل تمويل مصاريف الدراسة، هذا التناقض في القوانين والتشريعات جعل الطلبة مجبرين على العمل حتى ولو بدون أي حماية قانونية أو مصرح به لدى الضمان الاجتماعي، ويلجأون غالبا لمعارفهم وأصدقائهم أو إلى تغيير وضعية إقامتهم لإيجاد منصب عمل.

- ❖ إن التحول المهني يتحدد بسوق العمل في البلد المضيف، فمعظم الطلبة حدث لهم تحول مهني نظرا إلى طبيعة إقامتهم وما يتوفر من مهن في البلد المضيف،، كما نجد بعض المهن يحتكرها أبناء البلد المضيف، وبالطبع يتحدد حجم العاملين بكل مهنة من الطلبة بحجم الطلب والأجر المعروض في سوق العمل بالبلد المضيف.
- ❖ الحاجة للمال والصعوبات المادية التي يعاني منها الطلبة في تمويل مصاريف حياتهم اليومية جعلت نسبة 82.86% منهم تستغني عن اشتراط العمل في مهنة تتناسب وتخصصها العلمي، ومحل استغلال من طرف أرباب العمل.
- ❖ الطلبة الذين يشتغلون بمهن لا تتوافق وتخصصهم الدراسي يجدون أنفسهم ضمن أعمال لم تفتح لهم آفاق للتطور المعرفي وذلك لاعتبارها أعمالا بسيطة ذات محتوى وظيفي مفتقرة للمهارة والجهد الذهني، ولم يجدوا في طبيعة عملهم ما يثري معارفهم المكتسبة في إطار تكوينهم الجامعي، دون إخفاء معنوياتهم المنخفضة اتجاه العمل الممارس، وشعورهم بالاستغلال أثناء ممارسة العمل.
- ❖ الطلبة الذين كانت حاجاتهم للعمل من أجل كسب خبرة ومعارف جديدة في العمل المزاول الذي يتوافق وتخصصها الدراسي، فهي ترى في آن واحد أن هذا العمل هو إشباع لحاجاتها المادية، المعرفية والاجتماعية، فمفهوم العمل عندها يعكس من جانب آخر، تلك المشاريع والطموحات المستقبلية التي كانت تطمح إلى تجسيدها من خلال طبيعة العمل الممارس. مما ساهم في ارتفاع روحها المعنوية وشعورها بالاستقلالية وعدم الاستغلال أثناء العمل.
- ❖ قلة فرص العمل وصعوبة الحصول على رخصة للعمل، والصعوبات المادية التي يعاني منها الطلبة والرغبة في تحقيق المشاريع المستقبلية والإدماج المهني بسوق الشغل بالبلد المضيف، من الدوافع الرئيسية التي جعلت الطلبة يلجأون إلى تحويل وضعية إقامتهم من حالة طالب إلى حالات مهنية أخرى.

❖ انقسمت تصريحات الطلبة حول دوافع تحويل وضعية إقامتهم إلى قسمين: قسم من الطلبة تحصل على وعود للتوظيف في مناصب عمل وهم فئة الطلبة الذين غيروا إقامتهم إلى **أجراء** وهم طلبة الإعلام الآلي، الطب، الهندسة، العلوم والتكنولوجيا. وقسم آخر من الطلبة غير وضعية إقامته من أجل تحقيق مشروعه المهني بالبلد المضيف إلى حالات مهنية أخرى جديدة كحالة **تاجر**، **حرفي** و**عائلي** والتي تمثله عموما فئة طلبة العلوم الاقتصادية، التجارية وطلبة العلوم الإنسانية والإجتماعية.

الفصل الخامس: تحليل بيانات وتفسير نتائج الفرضية الرابعة

1- تحليل جداول الفرضية الرابعة

2- نتائج الفرضية الرابعة

1-تحليل جداول الفرضية الرابعة

مشروع العودة إلى البلد الأصلي مرتبط بإستراتيجية تحقيق المشروع المهني بالوطن الأصلي .

الجدول رقم 34: يمثل المشروع المستقبلي للطلبة الجزائريين بفرنسا.

التخصصات / المشروع المستقبلي	تكنولوجيا وإعلام آلي +الطب	علوم اقتصادية وتجارية وإدارة	علوم إنسانية واجتماعية	المجموع
مشروع دراسي	06 %12.5	02 %04.76	04 %26.66	12 %11.42
مشروع مهني	42 %87.5	40 %95.24	11 %73.34	93 %88.58
المجموع	48 %100	42 %100	15 %100	105 %100

من خلال الجدول نجد أن أغلبية الطلبة مشروعهم المستقبلي بفرنسا هو مشروع مهني وهذا بنسبة 88.58%، تدعمه فئة طلبة علوم اقتصادية وتجارية وإدارة بنسبة 95.24% تليه طلبة تكنولوجيا وإعلام آلي والطب بنسبة87.5% ثم طلبة العلوم الإنسانية والاجتماعية بنسبة 73.34%، بالمقابل نجد نسبة 11.42% من الطلبة مواصلة الدراسة هو مشروعها المستقبلي والتي تدعمه فئة طلبة العلوم الإنسانية والاجتماعية بنسبة 26.66 %.

مايستنتج من الجدول أن طموح الطلبة ومشاريعهم المستقبلية هي مهنية، فأغلبية الطلبة يحبذون الولوج لسوق الشغل عوض مواصلة دراستهم العليا، دراسة مشاريع الطلبة الذين قمنا بالمقابلة معهم في موضوع الهجرة أكدوا أن مشروع الدراسة بالخارج كان ذريعة فقط لتحقيق

المشروع المهني بالخارج فالحصول على شهادة جامعية فرنسية تعتبر بالنسبة إليهم مفتاح لولوج سوق العمل أو لتحقيق المشروع المهني المستقبلي.

الجدول رقم 35: أهمية الشهادة الأجنبية لدى الطلبة الجزائريين.

أهمية الشهادة الجامعية الفرنسية	التكرار	النسبة
الحصول على عمل في البلد الأصلي	09	%08.57
الحصول على عمل في البلد المضيف	81	%77.14
الحصول على عمل في بلد آخر	15	%14.29
المجموع	105	%100

من خلال البيانات المجدولة في الجدول نلاحظ 77.14% من الطلبة الجزائريين يرون أن الحصول على شهادة جامعية فرنسية تسمح لهم بالحصول على عمل في فرنسا في المستقبل، في حين نسبة 14.29 % ترى أن بحصولها على شهادة جامعية فرنسية تستطيع الحصول على عمل في بلد أجنبي آخر، بينما نسبة 08.57 % فقط من الطلبة الجزائريين يرون أنهم يستطيعون العمل بها بالجزائر.

تظهر لنا هذه النتائج نظرة الطلبة لشهادة الجامعية الفرنسية التي يحملونها، إذ نجد أن غالبية المبحوثين يرون أن الدبلوم الفرنسي يساعدهم بشكل كبير للحصول على عمل في البلد المضيف، خاصة بعد التسهيلات التي أقرتها السلطات الفرنسية في استقطاب اليد العاملة الأجنبية المتحصلة على شهادة جامعية فرنسية وتسهيل ولوجها سوق الشغل، مما جعل الطلبة يتنافسون للمواصلة الدراسة بفرنسا للظفر بشهادة جامعية وتحقيق المشروع المهني بعد التخرج، وحتى الطلبة الذين لايرغبون البقاء في فرنسا يحبذون الحصول على شهادة جامعية فرنسية لتسهيل الظفر بمنصب عمل في بلد أجنبي آخر يطمح الطالب بالهجرة إليه.

الجدول رقم 36: اختيار مكان تحقيق المشروع المهني المستقبلي للطلبة الجزائريين.

المكان / التخصصات	البلد الأصلي	البلد المضيف	بلد أخر	المجموع
تكنولوجيا والطب +الإعلام ألي	01 %02.08	40 %83.33	07 %14.59	48 %100
علوم اقتصادية وتجارية وإدارة	01 %02.38	38 %90.47	03 %07.15	42 %100
علوم إنسانية و اجتماعية	04 %26.66	06 %40	05 %33.34	15 %100
المجموع	06 %05.71	84 %80	15 %14.28	105 %100

من خلال معطيات هذا الجدول الذي يمثل اختيار مكان تحقيق المشروع المهني المستقبلي للطلبة الجزائريين، نلاحظ أن أغلبية المبحوثين اختاروا فرنسا كمكان لتحقيق مشروعهم المهني بنسبة 80%، والتي تدعمها فئة طلبة شعب علوم اقتصادية وتجارية وإدارة بنسبة 90.47%، ثم تليها طلبة شعب تكنولوجيا والطب والإعلام الآلي ب 83.33%، ثم نجد نسبة 14.28% من الطلبة من يفضلون الهجرة لبلد أجنبي أخر لتحقيق مشاريعهم المستقبلية والتي تدعمها فئة طلبة العلوم الإنسانية والاجتماعية بنسبة 33.34%، في حين نجد نسبة 05.71% فقط من مجموع الطلبة الجزائريين بفرنسا ممن يختارون الجزائر كمكان لتحقيق مشاريعهم المهنية المستقبلية .

من خلال الجدول نجد أن اجابات الطلبة في اختيار بلد الاستقرار مرتبطة بإمكانية الحصول على منصب عمل بعد نهاية الدراسة الجامعية، وهذا ما عبر عنه طلبة الشعب العلمية والتكنولوجية والاقتصاد والادارة حيث يرون أن لهم حظوظ أوفر للحصول على منصب

عمل بعد التخرج ،و سهولة في تسوية الوضعية، وهذا للطلب المتزايد لهاته التخصصات من طرف المؤسسات الفرنسية (كإعلام ألي، الطب، مهندس في شعب تقنية، إدارة أعمال...) مما يجعلهم يختارون البقاء والاستقرار بفرنسا عوض العودة للوطن او الهجرة لبلد آخر، في حين طلبة العلوم الإنسانية والاجتماعية نجدهم مترددين بين الاستقرار بفرنسا والهجرة لبلد أجنبي آخر أو العودة للوطن بعد الانتهاء من الدراسة لأنهم يرون صعوبة إدماجهم بسوق العمل، مما يجعلهم يسعون غالبا للحصول على شهادات عليا كالدكتوراه سعيا منهم للحصول على منصب عمل بعد التخرج، وهذا ما أشار إليه الباحثان

Ridha Ennafaa et Saeed Paivandi في تحقيقهما حول الطلبة الأجانب بالجامعات الفرنسية عام 2005، حيث قسما الفئات الطلابية الأجنبية إلى ثلاث فئات بعد التخرج في حظوظها للحصول على منصب عمل ومكان استقرارها ،"المتفائلين"و هم خريجي الشعب العلمية والتكنولوجية، " المتشائمين" وهم خريجي العلوم الإنسانية والاجتماعية، وبينهما فئة طلبة المترددين في "ريب" وهم خريجي العلوم الاقتصادية والإدارة.

الجدول رقم 37: عوامل اختيار مكان تحقيق المشروع المستقبلي للطلبة الجزائريين بفرنسا.

مكان التحقيق / عوامل الاختيار	في البلد الأصلي	في البلد المضيف	في بلد آخر	
البحث عن عمل	01 %16.66	03 %03.57	02 %13.33	06 %05.71
الحصول على عمل	/ 	10 %11.90	02 %13.33	12 %11.42
اسباب عائلية	05 %83.34	04 %04.76	03 %20	12 %11.42
وجود فرص اكثر لتحقيق المشروع المستقبلي	/ 	67 %79.76	08 %53.33	75 %71.45
المجموع	06 %100	84 %100	15 %100	105 %100

من خلال الجدول نجد أهم عامل لاختيار مكان تحقيق المشروع المهني لدى الطلبة هو أين يوجد فرص أكثر لتحقيق المشروع المستقبلي بنسبة71.45% والتي تدعمه نسبة 79.79 % من الطلبة التي ترى في فرنسا المكان المفضل لتحقيق مشروعها المستقبلي، يليها الحصول على عمل كعامل لاختيار مكان تحقيق المشروع المستقبلي بنسبة 11.42%، ولأسباب عائلية التي جعلت الطلبة يختارون العودة للوطن كمكان لتحقيق مشاريعهم المستقبلية بنسبة 83.34 %.

تدل هاته المعطيات ان الطلبة الجزائريين يفضلون البقاء في فرنسا طموحا منهم لتحقيق مشاريعهم المهنية، حيث يظهرون صعوبة في الاجابة عن هذا النوع من السؤال بالنسبة اليهم، فهم يظهرون بعض الصعوبة في الاختيار حيث اجاباتهم تعبر اكثر عن نواياهم وأمنياتهم مقارنة مع تخوفاتهم، حيث لايخفوا تخوفاتهم من مستقبلهم في البلد الأصلي

فمستقبلهم يبدوا غامض نتيجة أزمة الشغل والحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها البلد، حيث يرون أن المغامرة بالمشروع المستقبلي هو العودة به للوطن، في حين يرون البقاء في فرنسا أو الهجرة لبلد أجنبي آخر هو فرصة لتحقيق المرغوب فيه، بصفة عامة فالطلبة يقولون بان استقرارهم في فرنسا أو بلد أجنبي آخر يتعلق بفرص العمل المقدمة لهم وإمكانية تحقيق مشاريعهم المستقبلية.

جدول رقم 38: العلاقة بين عوامل المغادرة وعدم العودة للوطن.

التفكير ب / العوامل	مغادرة بلد الدراسة	عدم العودة للوطن	المجموع
البحث عن فرص عمل في بلد أخر	13 %61.90	22 26.19%	35 %33.33
أسباب عائلية	06 %28.57	05 %02.38	11 %10.47
صعوبة تحقيق المشروع المستقبلي	// //	27 %32.14	27 %25.71
الحصول على منصب عمل	// //	10 %11.90	10 %09.52
غياب فرص عمل في البلد الأصلي	// //	20 %23.80	20 %19.04
صعوبة الاندماج	02 %09.52	// //	02 %01.90
المجموع	21 %100	84 %100	105 %100

من خلال الجدول نلاحظ أن أهم سبب للتفكير في مغادرة فرنسا لدى الطلبة هو البحث عن فرص عمل في بلد آخر بنسبة 61.90%، تليها فئة الطلبة التي تفكر في مغادرة فرنسا والعودة للوطن لأسباب عائلية بنسبة 28.25%، ثم في الأخير نسبة 09.52% من الطلبة التي ترغب مغادرة فرنسا بسبب صعوبة اندماجها في المجتمع الفرنسي، بينما نجد صعوبة تحقيق المشروع المستقبلي في الجزائر سبب أساسي لعدم عودة الطلبة للوطن بنسبة32.14% في حين فضلت نسبة 26.19% من الطلبة البحث عن فرص عمل في بلد آخر وعدم العودة للوطن، وعامل غياب فرص العمل في الجزائر له دور في عدم عودة الطلبة للوطن والمعبر عنه بنسبة 23.80%، ونسبة 11.90% من الطلبة عبرت عن عدم رغبتها للعودة للوطن وذلك بسبب حصولها على منصب عمل.

من خلال المقابلات التي أجريناها مع الطلبة تجلى لنا واضحا أن الطلبة لديهم صعوبات لكي يقرروا مكان استقرارهم في المستقبل، هذا التردد يترجم احتمال وجود صراع بين العقل والقلب بمعنى صراع مع الانجذاب العقلي والمهني لفرنسا المتطورة ومع الروابط العاطفية التي تجمعهم وتربطهم مع بلدهم الأصلي، فمن خلال تحليل خطابات الطلبة نجد أن الوضعية الاقتصادية والسياسية هي التي تدفع الطلبة بالعودة أو البقاء أو الذهاب لبلد آخر.

هناك من الطلبة الذين اختاروا البقاء في فرنسا لأسباب مهنية لأجل تحقيق مشروع مهني، أو لأسباب عائلية خاصة الذين كونوا أسرة أو تحصلوا على الجنسية الفرنسية، أو لغياب فرص العمل ولصعوبة تحقيق المشاريع المهنية بالوطن، وهناك من جاؤوا لمواصلة دراستهم بفرنسا ولكن يحملون في مخيلتهم دول أخرى يهاجروا إليها بعد الحصول على تجربة أو الحصول على دبلوم وتكوين عالي من الجامعات الفرنسية، بالنسبة إليهم فرنسا هي مكان عبور أو نقطة انطلاق إلى الضفة الأخرى لتحقيق المشروع المهني.

الطلبة الذين يفكرون في مغادرة فرنسا يؤكدون أن العنصرية وصعوبة الحصول على منصب عمل بها، ولأسباب عائلية، والسياسة الداخلية التي تضيق على المهاجرين والذي ينظر إليهم دائما كأجانب، دفعتهم للتفكير في مغادرة فرنسا بالعودة للوطن أو نحو دول أخرى توفر ظروف أحسن مثل كندا، الو م ا، بريطانيا، دول الخليج...

2-**نتائج الفرضية الرابعة**:

من خلال قراءتنا الإحصائية السوسيولوجية للجداول والبيانات السابقة الخاصة بفرضية

" **مشروع العودة إلى البلد الأصلي مرتبط بإستراتيجية تحقيق المشروع المهني بالوطن الأصلي** ".

استنتجنا مايلي:

- ❖ أغلبية الطلبة الجزائريين طموحهم ومشروعهم المستقبلي بفرنسا هو مشروع مهني وهذا بنسبة 88.58%، وأكدوا أن مشروع الدراسة بالخارج كان في الغالب ذريعة فقط لتحقيق المشروع المهني بالخارج.
- ❖ 77.14% من الطلبة الجزائريين يرون أن الحصول على شهادة جامعية فرنسية تسمح لهم بالحصول على عمل في البلد المضيف مستقبلا.
- ❖ إن الارتباط بسوق
- ❖ العمل في البلد المضيف وفرصة الحصول على منصب عمل فيه يقلل من فرص العودة للوطن، وهذا ما عبر عنه طلبة الشعب العلمية والتكنولوجية الاقتصاد والإدارة، حيث يرون أن لهم حظوظ أوفر للحصول على منصب عمل بعد التخرج، مما جعل 80% من الطلبة يختارون البقاء والاستقرار بفرنسا عوض العودة للوطن.
- ❖ أهم عامل لاختيار مكان تحقيق المشروع المهني لدى الطلبة هو أين يوجد فرص أكثر لتحقيق المشروع المستقبلي، فالطلبة يؤكدون بأن استقرارهم في فرنسا أو بلد أجنبي آخر أو العودة للوطن يتعلق بفرص العمل المقدمة لهم وإمكانية تحقيق مشاريعهم المستقبلية، دون إخفاءهم أن المغامرة بالمشروع المستقبلي المهني هو العودة به للوطن.

- ❖ ما يحققه الطلبة من تطور في مسارهم الدراسي ومن إمكانية تحقيق المشروع المهني في البلد المضيف يؤجل فكرة العودة للوطن.
- ❖ الوضعية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المريحة للبلد هي التي تدفع الطلبة بالعودة أو البقاء أو الذهاب لبلد آخر.
- ❖ فئة من الطلبة الجزائريون اختاروا الدراسة في فرنسا على اعتبارها هي مكان عبور أو نقطة انطلاق إلى الضفة الأخرى لتحقيق المشروع المهني.
- ❖ العنصرية وصعوبة تحقيق المشروع المهني بالبلد المضيف أدت بالطلبة للتفكير بالمغادرة إما العودة للوطن أو نحو دول أخرى توفر ظروف أحسن.

النتائج العامة للدراسة:

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة معرفة أسباب ودوافع هجرة الطلبة الجزائريين للدراسة بفرنسا ابتداء من مرحلة التحضير بالوطن وبناء المشروع الدراسي بالخارج إلى واقع حياتهم الدراسية والاجتماعية ببلد الدراسة وظروف إعدادهم وبناءهم لمشروعهم المهني هناك ومشروع العودة لديهم، من خلال دراستنا توصلنا إلى أن ميلاد مشروع الهجرة والتفكير بمتابعة الدراسة بالخارج لدى الطلبة والتحضير لذلك يتم قبل التخرج أو الحصول على دبلوم وقد تبنى الفكرة لسنوات قبل التخرج أو قبل مرحلة الانطلاق، رغم أن أسباب الهجرة كثيرة من خلال عوامل الطرد والجذب لهجرة الطلبة فمن خلال نتائج الدراسة نجد من أهم عوامل الطرد ضعف نوعية التعليم العالي في الجزائر، والذي جعلهم يرون أنهم غير قادرين على تحقيق طموحاتهم العلمية أو المهنية مستقبلا في وطنهم، وبالمقابل عوامل الجذب التي تتمثل في جودة معيار التدريس والحصول على تكوين عالي وشهادة جامعية ذات قيمة عالمية، التي جعلت 60% من الطلبة يختارون فرنسا كوجهة لمواصلة دراستهم من أجل هاته المزايا وكبلد يرون أنهم يحققون فيه طموحاتهم ومشاريعهم المستقبلية، إضافة إلى عامل وجود أصدقاء أو أحد أفراد العائلة الذي يمثل يد مساعدة للطالب قبل مرحلة الانطلاق وأثناء الوصول لفرنسا حيث يضمن للطالب بذلك وجود شبكة علاقات مسبقة وقائمة بالفعل في مجتمع المهجر، وفقا **لمايروشاروم** فإن هجرة الأدمغة تروي الشبكات التي تجمع المغتربين على أساس وطني أو إقليمي ويساهمون عن بعد في بناء بيئة علمية في بلدانهم الأصلية ومن خلال الاستقبال والتوجيه والمساعدة بالطلاب أو الزملاء المهاجرين ومن عناصر إنجاح عملية الهجرة وجود أو إيجاد شبكة العلاقات الاجتماعية في البلد المضيف، واختيار الطلبة لفرنسا كوجهة للهجرة ولمواصلة الدراسة كان في الغالب قرار شخصي بنسبة تقدر ب 51.42%، ولم نجد هناك تأثير واضح أو علاقة لهجرة الطلبة بمستوى التعليمي لأباءهم، في حين الطلبة الذين اختاروا الهجرة لمواصلة دراستهم باختيار من أوليائهم كان عامل

المستوى الجامعي للأبوين مؤثر في اتخاذ القرار، حيث أصبح مشروع الهجرة ودراسة أبنائهم بالخارج مشروع عائلي يدرس ويحضر له الأبناء ابتدءا من التمدرس القاعدي وفق طموحات ومشاريع مستقبلية دراسية كانت أو مهنية . إن التحضير للمشروع الدراسي بالخارج وتمويله كان كجزء لمبادرات فردية من الطلبة الذكور أنفسهم بنسبة65.38 % دون الاستفادة من منح أو مساعدات مالية التي تسمح لهم بتمويل دراستهم بالكامل، في حين الطلبة الذين تم تمويلهم من طرف العائلة تمثله فئة الإناث بنسبة 81.48%، وهذا يرجع لخصوصية المجتمع الجزائري حيث أن العائلة الجزائرية لا تسمح بإرسال الأنثى لوحدها للدراسة بالخارج دون ضمان توفر شروط الحماية وأن تضمن لها توفر أغلب المستلزمات الضرورية للدراسة من إيواء، إطعام، مصاريف الدراسة.

الحصول على تأشيرة للدراسة واختيار الجامعة والتخصص يمثلان أهم الصعوبات والعراقيل التي يواجهها الطلبة عند التحضير للمشروع الدراسي بالوطن، من صعوبة تكوين ملف التأشيرة وشروطه التعجيزية في بعض مكوناته وخاصة الجانب المادي وإثبات القدرة على كيفية تمويل المشروع الدراسي، إلى البحث عن الجامعات التي لا تبالغ في شروط القبول واختيار التخصص الذي يمكن من خلاله تحقيق المشروع المهني المرغوب فيه مستقبلا.

ظروف الاندماج الدراسي وإعداد المشروع المهني:

إن وجود شبكة الأقارب والأصدقاء بالمهجر يولد دينامية تخدم الهجرة والدراسة بالخارج كمرحلة وسيطة. غالبًا ما يتم تنظيم الهجرة على أساس هاته الروابط المتعددة التي تربط الطلبة بالمهاجرين المستقبلين مما قد تساعد وتسهل استقرارهم في البلد المضيف.

بات إقبال الطلبة الجزائريين على الشعب والتخصصات العلمية والطبية والتكنولوجية في الجامعات الفرنسية واضحا مقارنة بالتخصصات الأخرى، وهذا لما باتت تفرضه سياسة الهجرة الانتقائية اتجاه الطلبة الأجانب، وهي من النقاط التي غالبًا ما يتم ذكرها في تطور

هجرة عدد الطلبة إلى دول الشمال جراء النقص المتزايد فيما يتعلق بالدراسات العلمية والافتقار الفعلي للمرشحين لهذه المجالات محليا، بما في ذلك على مستوى الدراسات العليا، حيث أصبح التنقل الدولي للطلاب يمثل بعدًا هامًا في تطوير التعليم العالي والبحث العلمي دوليا، وخلقت هذه التغييرات وضعا يتميز بالمنافسة الدولية المفتوحة لجذب أفضل الطلبة والباحثين، وما لوحظ أيضا في قراءة إحصائيات الجداول أن اختيار التخصصات في الجامعات الفرنسية ما بين الجنسين أصبح متقارب جدا حيث أصبح جنس الإناث في السنوات الأخيرة في إقبال متزايد على الهجرة والدراسة بالخارج وإقبالهن على جميع التخصصات مقارنة بجنس الذكور. ولوحظ أن نسبة 82.85% من طلبة العينة يواجهون صعوبات أو مشاكل في متابعة دراستهم بالجامعات الفرنسية، حيث يمثل كثافة البرامج الدراسية ومشكل استعمال اللغة من أهم الصعوبات الموجهة، وتأثيرها السلبي على مسارهم الدراسي، والتي تؤدي في بعض الأحيان إلى الفشل أو الرسوب الدراسي كإعادة السنة أو إعادة التوجيه و تغيير الجامعة، أو إلى الإهمال والتخلي عن مقاعد الدراسة كليا والخروج بدون شهادة. ومع ذلك لاحظنا أن أغلبية الطلبة يقيمون تجربتهم مع مؤسسات مجتمع المضيف بالجيدة وهذا ما يزيد من رغبة استمرار يتهم في الهجرة.

هناك منطق مهني متأصل وراء أي دراسة أو محاولة تكوين، غالبًا ما يتم تنظيم مشروع الذهاب إلى بلد أجنبي بهدف اكتساب أقصى قدر من المعرفة أو دبلوم أعلى أو أفضل قيمة. فيتعلق الأمر بوضع كل الاحتمالات إلى جانبه من أجل النجاح في الاندماج المهني إن الهجرة التي يحركها البحث عن تعليم جيد، تطول بالنسبة للعديد من الطلبة الخريجين من خلال البحث عن عمل خارج بلد المنشأ، حيث يسعى الخريجون إلى الاستفادة من هذه المساحة المهنية المفتوحة والدولية الجديدة، فالهجرة تضع الطالب في وضع انتقالي يمكن أن تؤدي هاته التحولات التي يمر بها إلى تغيرات جذرية في بعض الأحيان لمشاريعه المهنية والطموحات المستقبلية.

إن التفكير في تجسيد المشروع المهني أو الإدماج في سوق العمل في بلد ما مرتبط إحصائيًا بالقرارات التي سيتم اتخاذها بعد الدراسة وفقًا لمجالات الدراسة المتبعة(حسب الدبلوم والتخصص المدروس)، 50.47% من الطلبة الذين يعتقدون أنه يمكنهم العثور على وظيفة في البلد المضيف 58.33% منهم من طلبة الإعلام الآلي، التكنولوجيا والهندسة والطب وهم الفئة الأكثر تفاؤلا بينما نجد طلبة العلوم الإنسانية والاجتماعية وطلبة العلوم الاقتصادية والتجارية والإدارة بين التشاؤم والشك وترى أنها الأقل حظا للحصول على وظيفة لدى مؤسسات البلد المضيف، مما يجعل هؤلاء الطلبة يفكرون في إعداد مشروع مهني يمكن تحقيقه وفق التخصص المدروس.

صعوبات الاندماج الاجتماعي وإعادة بناء المشروع المهني

الطلبة الذين أجرين معهم البحث يصفون أنفسهم أنهم ضحايا التمييز العنصري، فهم يحسون أنهم مصدر شك وقلق في عيون الآخرين وأنهم ينظرون إليهم كأنهم أناس غير قانونيين أو غير مرغوب في تواجدهم، حيث تصريحات الطلبة متشابهة فهم يواجهون سلوكات التمييز في الإدارة، أو في مكان عمومي(مقهى، مطعم، المترو..)، عند البحث عن عمل أو مسكن. إذا كان الطلبة الذين التقينا بهم يدينون العنصرية الذين هم ضحاياها، فنجد عندهم نزعة لعدم تضخيمه وجعله شيء نسبي فقط فالبعض يفهمونه أو يقولون هو مقابل لوجودهم بفرنسا "**ثمن يجب دفعه**" لكي يكملوا دراستهم وتحقيق مشاريعهم المستقبلية. ويمثل البحث أو الحصول على مسكن أحد القضايا الصعبة التي يتلقاها الطلبة الجزائريين، خاصة في المدن الكبرى أو الناحية الباريسية، نظرا إلى نقص الأماكن والغرف التي تشهده الأحياء الجامعية، والرفض بسبب العنصرية لبعض الطلبة الذين يتجهون للبحث عن الإيجار عند الخواص. فالطلبة غير المستفيدين من المنحة يجدون أنفسهم غالبا ملزمين بالعمل لتمويل مصاريف الدراسة وحاجياتهم اليومية، فيصبح الحصول على عمل ولو مؤقت من أهم الصعوبات التي

يواجهها الطلبة الجزائريين بفرنسا، فطبيعة الأعمال التي يقوم بها الطلبة هي غالبا التي سميناها الأعمال الصغيرة، مثل العمل في المطاعم، التنظيف، الصيانة، الترحيل، التسويق، بائع، سائق موزع، العمل خلال الليل كعون أمن أو حارس، وهاته الأعمال الصغيرة هي جد مرغوب فيها حسب تصريحات الطلبة دون إخفاءهم للاستغلال الذي يعانون منه من طرف أرباب العمل، ومع ذلك نجد 57.14% من الطلبة يجدون صعوبة في الحصول على عمل مؤقت فالحاجة للمال والصعوبات المادية التي يعاني منها الطلبة في تمويل مصاريف حياتهم اليومية جعلت نسبة 82.86% منهم تستغني عن اشتراط العمل في مهنة تتناسب وتخصصها العلمي، فوجدوا أنفسهم ضمن أعمال لم تفتح لهم آفاق للتطور المعرفي، ولم يجدوا في طبيعة عملهم ما يثري معارفهم المكتسبة في إطار تكوينهم الجامعي، دون إخفاء معنوياتهم المنخفضة اتجاه العمل الممارس، وشعورهم بالاستغلال أثناء ممارسة العمل. بالمقابل الطلبة الذين كانت حاجاتهم للعمل من أجل كسب خبرة ومعارف جديدة في العمل المزاول الذي يتوافق وتخصصها الدراسي، كانت ترى أن هذا العمل هو إشباع لحاجاتها المادية، المعرفية والاجتماعية، وتلمس فيه تلك المشاريع والطموحات المستقبلية التي كانت تطمح إلى تجسيدها من خلال طبيعة العمل الممارس، مما ساهم في ارتفاع روحها المعنوية وشعورها بالاستقلالية وعدم الاستغلال أثناء العمل.

وفق المنشور رقم 020 المؤرخ في 23 جانفي 1990 الطالب الأجنبي بفرنسا لا يمكن له القيام بأي عمل إلا إذا تحصل على الرخصة المؤقتة للعمل(A.P.T) ورغم ذلك نسبة 85.72%من الطلبة لم يتحصلوا على رخصة العمل على أساس أن الطلبة الجزائريين ليس لديهم الحق في الحصول على رخصة العمل (حسب قرار مجلس الدولة، المؤرخ في 29 جوان 1990). هذا التناقض في القوانين والتشريعات جعل الطلبة مجبرين على العمل حتى ولو بدون أي حماية قانونية أو تصريح لدى الضمان الاجتماعي، ويلجأون غالبا لمعارفهم وأصدقائهم لإيجاد منصب عمل.

إن البلدان التي تواجه نقصًا في القوى العاملة المؤهلة تأهيلًا عاليًا في بعض القطاعات تميل بشكل متزايد إلى سياسة الهجرة الانتقائية للطلبة. وبالمثل فرنسا أدخلت مؤخرًا تعديلات كبيرة على إمكانات تغيير الوضع والوصول إلى سوق العمل للطلاب الأجانب في نهاية تكوينهم الجامعي، بتغيير وضعية إقامتهم من حالة طالب إلى حالات مهنية أخرى لتسهيل عملية إدماجهم في سوق العمل، فالرغبة في تحقيق المشاريع المستقبلية والإدماج المهني بسوق الشغل بالبلد المضيف، من الدوافع الرئيسية التي جعلت الطلبة يلجأون إلى تحويل وضعية إقامتهم من حالة طالب إلى حالات مهنية أخرى، حيث انقسمت تصريحات الطلبة حول دوافع تحويل وضعية إقامتهم إلى قسمين: قسم من الطلبة تحصل على وعود للتوظيف في مناصب عمل وهم فئة الطلبة الذين غيروا إقامتهم إلى **أجراء** وهم طلبة الإعلام الآلي، الطب، الهندسة، العلوم والتكنولوجيا، وقسم آخر من الطلبة غير وضعية إقامته من أجل تحقيق مشروعه المهني بالبلد المضيف إلى حالات مهنية أخرى جديدة كحالة **تاجر، حرفي** و**عائلي** والتي تمثله عموما فئة طلبة العلوم الاقتصادية، التجارية الإدارة وطلبة العلوم الإنسانية والإجتماعية، لأن المشروع المهني للطالب يأخذ في عين الاعتبار عدة عوامل معينة لاتخاذ القرار مثل وضع وتطور سوق العمل والوضعية السياسية والاجتماعية في بلد الأصلي وفي البلد المضيف، وحظوظ الحصول على مهنة التي يمكن أن تقوده لبلد آخر، مما يشير إلى أن التوقعات المهنية تؤثر في إعادة بناء المشروع المهني.

<u>قرار العودة والمشاريع المستقبلية:</u>

توضح الدراسة من خلال التصريحات أن نسبة 88.58% من الطلبة طموحهم ومشروعهم المستقبلي بفرنسا هو مشروع مهني، ويرون أن الاستقرار في فرنسا أو بلد أجنبي آخر أو العودة للوطن مرتبط بفرص العمل المقدمة لهم، فإن الوضع المهني فوق كل شيء هو الذي يمكن أن يؤثر على قرار العودة أو عدم العودة، ونذكر أيضا أن الهجرة من اجل الدراسة تتقارب من الهجرة من أجل العمل فهما مشروطتان باستمرار العوامل القهرية التي تدفع الفرد

لان يبحث في الخارج عن نمط معيشي جيد، وما يحققه الطلبة من تطور في مسارهم الدراسي ومن إمكانية تحقيق المشروع المهني في البلد المضيف يؤجل فكرة العودة للوطن إن الإجابات على السؤال المتعلق بأسباب عدم العودة تظهر بوضوح أن مشروع المستقبلي للطلبة لا يعتمد فقط على منطق السوق. حيث يطرح الطلبة عاملين يؤثران بفرضية العودة الأول مهني واقتصادي. والعامل الثاني هو ثقافي، في إعادة التكيف مع المجتمع الأصلي، وهذا راجع لاختلاف الثقافي بين المجتمعين، أغلبية الطلبة عاشوا في فرنسا لسنوات عديدة، واكتسبوا عادات معيشية أخرى ويقولون أنهم اكتسبوا قيم أخرى ولا يمكن لهم التوافق مع المجتمع الأصلي، الكثير منهم يخافون عدم التفاهم، الصراع، والقطيعة الذي قد تسببه عودتهم للبلد الأصلي، ومن خلال تحليل إجابات الطلبة فإن الوضعية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المريحة للبلد هي التي تدفع الطلبة بالعودة أو البقاء أو الذهاب لبلد آخر، فإن المواهب تذهب إلى حيث يتم دفع أجورها أو "الاعتراف بها" حسب **سالومون** على الرغم من الشكاوى المتكررة حول الدراسة أو الظروف المعيشية (السكن، تمويل الدراسات، مضايقة الإجراءات الإدارية)، لا يفسر في حد ذاته نية العودة، فنسبة 77.14% من الطلبة يرون أن الحصول على شهادة جامعية فرنسية تسمح لهم بالحصول على عمل في البلد المضيف مستقبلا وأنهم راضون عن تجربتهم في فرنسا، ففرصة الحصول على منصب عمل في البلد المضيف تقلل من فرص العودة للوطن، وهذا ما عبر عنه طلبة الشعب العلمية والتكنولوجية الاقتصاد والإدارة، حيث يرون أن لهم حظوظ أوفر للحصول على منصب عمل بعد التخرج، في حين طلبة العلوم الإنسانية والاجتماعية نجدهم مترددين بين الاستقرار بفرنسا والهجرة لبلد أجنبي آخر أو العودة للوطن بعد الانتهاء من الدراسة لأنهم يرون صعوبة إدماجهم بسوق العمل، مما يجعلهم يسعون غالبا للحصول على شهادات عليا كالدكتوراه سعيا منهم للحصول على منصب عمل بعد التخرج، وهذا ما أشار إليه الباحثان في علم الاجتماع **Ridha Ennafaa** و**Saeed Paivandi** في تحقيقهما حول الطلبة

الأجانب بالجامعات الفرنسية عام 2005، حيث قسما الفئات الطلابية الأجنبية إلى ثلاث فئات بعد التخرج في حظوظها للحصول على منصب عمل ومكان استقرارها، "المتفائلين" وهم خريجي الشعب العلمية والتكنولوجية، " المتشائمين" وهم خريجي العلوم الإنسانية والاجتماعية، وبينهما فئة طلبة المترددين في "ريب" وهم خريجي العلوم الاقتصادية والإدارة. فالطلبة الذين يفكرون في مغادرة فرنسا يؤكدون أن العنصرية وصعوبة الحصول على منصب عمل بها، ولأسباب عائلية، والسياسة الداخلية التي تضيق على المهاجرين والذي ينظر إليهم دائما كأجانب، كلها عوامل دفعتهم للتفكير في مغادرة فرنسا بالعودة للوطن أو نحو دول أخرى توفر ظروف أحسن وهناك من جاؤوا لمواصلة دراستهم بفرنسا ولكن يحملون في مخيلتهم دول أخرى يهاجروا إليها بعد الحصول على تجربة أو الحصول على دبلوم وتكوين عالي من الجامعات الفرنسية، بالنسبة إليهم فرنسا هي مكان عبور أو نقطة انطلاق إلى الضفة الأخرى لتحقيق المشروع المهني.

خاتمة:

لقد تبين من خلال هذه الدراسة أن هناك منطق مهني متأصل وراء أي مشروع دراسي أو محاولة تكوين بالخارج، غالبًا ما يتم تنظيم هذا المشروع الدراسي بهدف اكتساب أقصى قدر من المعرفة أو دبلوم أعلى أو أفضل قيمة. فيتعلق الأمر بوضع كل الاحتمالات إلى جانبه من أجل النجاح في الاندماج المهني ، فإن الهجرة التي يحركها البحث عن تعليم جيد، تطول بالنسبة للعديد من الطلبة الخريجين من خلال البحث عن عمل خارج بلد المنشأ، حيث يسعى الخريجون إلى الاستفادة من هذه المساحة المهنية المفتوحة والدولية الجديدة، فالهجرة قصد الدراسة تضع الطالب في وضع انتقالي يمكن أن تؤدي هاته التحولات التي يمر بها إلى تغيرات جذرية في بعض الأحيان لمشاريعه المهنية والطموحات المستقبلية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

– أحمد الرباعية ، دراسات في نظرية الهجرة و مشكلاتها الاجتماعية والثقافية ، دار الثقافة و الفنون ، عمان،1978.

– احمد العلي درده، هجرة العقول العربية أسبابها و سبل معالجتها، دار المنارة للدراسات، بيروت، 2003.

– أحمد عبد السلام ، العلاقة بين العودة من المهجر و التوافق المهني، جامعة عين الشمس ،1989.

– إلياس زين، هجرة الأدمغة العربية ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ،1982.

– بوحوش عمار، مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث ، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ،1995.

– بيار جورج ، جغرافية السكان ، ترجمة سموحي فواق العادة ، مكتبة الفكر الجامعي ، بيروت ،1970

– جورج فريدمان، بيارنافيل، رسالة في سوسيولوجية العمل، ترجمة يولاند عمانوئيل، منشورات عويدات، بيروت، 1985 .

– حسن الساعاتي، علم الاجتماع الصناعي، دار النهضة العربية، بيروت، ط3، 1980،

– حسن منسي، ديناميات الجماعة و التفاعل الصفي، ط1، عمان، دار الكندي.

– عبد الباقي، علم الاجتماع المهني، مطبعة السعادة،ط1، القاهرة، 1976.

– عبد الرحمان محمد العيساوي، مشكلات الشباب العربي المعاصر، د.م.ج،مصر،1992

– عبد الرسول الموسي ، الخصائص الاجتماعية و الاقتصادية للمهاجرين إلى الكويت ، وكالة المطبوعات، الكويت ، 1981 .

- عبد العاطي السيد ، علم اجتماع السكان ، جامعة الإسكندرية ، 2004.
- عبد الفتاح عبد الله لطيفي ، مدخل إلى الجغرافية الإقتصادية ، دار الصفاء ، 1992.
- عبد الفتاح محمد وهيبة ، جغرافية الإنسان ، منشاة المعارف، الإسكندرية ، 1973.
- عبد الله عبد الغني غانم ، المهاجرون ، المكتب الجامعي ، الاسكندرية ، الطبعة الثانية ،. 2002
- عبد الله عبد الغني غانم، المهاجرون، دراسة سوسيوانثروبولوجية ، الطبعة 2، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث،2002.
- عبد الله عطوي ، جغرافية السكان ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 2001.
- علي عدلي، مناهج البحث الاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 1998.
- علي محمد محمد، مجتمع مصنع، دراسة في علم الاجتماع التنظيم، الهيئة المصرية للكتاب، الإسكندرية، 1975.
- علياء شكري، قراءات في علم الاجتماع، دار النشر الحديث، القاهرة، 1972، ط1.
- عمر خليل معنى ، نظريات معاصرة في علم الاجتماع ، دار الشروق ، عمان ، 1984.
- فتحي أبو عيانة ، دراسات في علم السكان ، دار النهضة العربية.
- فضيل دليو، علي غربي، الهاشمي مقراني، الهجرة والعنصرية في الصحافة الأوروبية، مخبر علم الاجتماع، قسنطينة ،2003.
- كيث ديفز، السلوك الإنساني في العمل ، دراسة العلاقات الإنسانية و السلوك التنظيمي، ترجمة عبد الحميد مرسي و آخرون ، دار النهضة ، مصر، 1974.
- محمد التومي الشيباني، مناهج البحث الاجتماعي، دار الثقافة ، بيروت، 1987.
- محمد بومخلوف، اليد العاملة الريفية في الصناعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991
- محمد راتول، الإحصاء الوصفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005 .
- محمد عاطف غيث ، تطبيقات في علم الاجتماع ، دار الكتب الجامعية ، الإسكندرية ، 1970.
- محمد عبد الرحمن الشربوني ، جغرافية الإنسان ، مكتبة الانجلو مصرية ، القاهرة ، 1972.

– محمد فؤاد حجازي، الأسرة و التصنيع، مكتبة وهبة، القاهرة، 1975.
– محمد لعبيدات و آخرون، منهجية البحث العلمي، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، الأردن، 1999
– محمد مسلم، الهوية في مواجهات الاندماج عند الجيل المغاربي الثاني بفرنسا، دار قرطبة للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2009.
– مصطفى الخشاب ، علم الاجتماع و مدارسه ، الدار القومية للطباعة و النشر ، الإسكندرية ، 1965.
– مصطفى خلف عبد الجواد، نظرية علم الاجتماع المعاصر، دار المسيرة للنشر، ط1، الأردن، 2009 .
– منصور فهمي، إدارة القوى البشرية في الصناعة، دار النهضة، القاهرة، 1978.
– يسرى عبد الرزاق ، الجزائر بلد المليون شهيد ، دار الطباعة العربية ، بيروت ، 1969.

- <u>الرسائل الجامعية</u>:

– بلقاسم تواتي، "ظاهرة هجرة العقول: أسباب، آثار و سياسات"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر03، 2013.

-<u>المجلات :</u>

– أحمد أبو زيد ، الهجرة و أسطورة العودة , مجلة عالم الفكر, المجلة السابع عشر العدد 2، سنة 1986.
– جبارة عطية جبارة محمد، "الروح المعنوية في المجتمع الصناعي"، مجلة الثقافة، العدد50، الجزائر، 1980.
– عبد الحفيظ الصاري ، الهجرة العربية في ظل العولمة، مجلة المجتمع، العدد1570 سنة1993.

–

- **قائمة الكتب باللغة الأجنبية:**

– LES OUVRAGES :

- Andrea et Maryse tripier, Sociologie de l'immigration , Edition de la couverte 9 bis, rue Hovelacque 15017, 2009, paris.
- Bava S, Les étudiants africains d'Al-Azhar au Caire. Entre mobilité traditionnelle et nouveaux projets migratoires , in Leclerc-Olive M., Scarfo Ghellab G. et Wagner A-C. (dir.), Les mondes universitaires face au marché. Circulation des savoirs et pratiques des acteurs, Karthala Editions,2011.
- Bernard-Grouteau, La Fuite des cerveaux : exil force ou exil doré ? édition ELLIPSES, 2007.
- BELTRAMONE André, La mobilité géographique d'une population (Définitions, mesures et applications à la population française), Ed. Gautier-Villar, paris, 1966
- Caselli (Graziella), Vallin (Jaxques), Wunsc (Guillane), Les déterminants de la migration, Edition de l'Institut National d'Etudes Démographiques (INED), Paris, 2003.
- Coulon A , Le métier d'étudiant : L'entrée dans la vie universitaire. Paris, 1997.
- François Perroux: Aliénation et Société Industrielle, ED, Gallimard, Paris, 1970
- GAILLARD Anne Marie et GAILLARD Jaques : les enjeux des migrations scientifiques internationales, de la quête du savoir à la circulation des compétences , éditions l'harmattan, paris (France), Montréal (canada), 1999.
- Grawitz madeleine Méthodes des sciences sociales, Edition Dalloz, Paris, 1974.
- Grawitz madeleine،L'escique des sciences sociales , ED.Dallouz ,Paris ,1981.
- Meyer J.-B., Hernandez V., Les diasporas scientifiques et techniques : état des lieux , in Nedelcu M. (dir.), La mobilité internationale des compétences : situations récentes approches nouvelles, Paris, L'Harmattan,2004

-REVUES :

- Camilleri. C, Les étudiants étrangers en France et leur discours sur

l'identité culturelle, Cahiers de Sociologie Economique et Culturelle; N° 2, 1984.

- Chevalier C., Gérard M., Mobilité étudiante est-elle facteur de croissance ? , International Journal of Intercultural Relations, n° 31,2009 .

- Chirkov V., Vansteenkiste M., Tao R., Lynch M., The role of self-determined motivation and goals for study abroad in the adaptation of international students , International Journal of Interculturel Relations, n° 31, 2007 .

-Efionayi, D., Piguet E., Partir ou rester ? La migration dans le projet de vie des étudiants universitaires d'Afrique de l'ouest (Sénégal – Niger – Côte d'Ivoire), Rapport de synthèse, 2011.

-Ennafaa R., Paivandi S, Le non-retour des étudiants étrangers : au-delà de la fuite des cerveaux , Formation Emploi, Vol. 3, n° 103, 2008 .

-Findlay A.M, An assessment of supply and demand-side theorizations of international student mobility , International Migration, n° 49,2011.

-Flitti. E , L'accueil des étudiants étrangers dans les universités françaises . Rapport, 2000.

-Fourcade B et al ،L'insertion professionnelle dans les pays en développement , Tiers monde, N140,Paris ,Octobre-Décembre , 1994.

- Joubert J.-L., Baritaud F. et Lhuillier M, L'enquête sur l'accueil des étudiants étrangers dans les établissement d'enseignement supérieur », AUPLEF, 1985.

-Hocine Labdelaoui , la migration des étudiants algériens vers l'étranger : les effets pervers d'une gestion étatique, cahier de l'URMIS, unité de recherche migration et société ,n°2 juin 1997.

- Hocine Labdelaoui ،Les dimensions sociopolitiques de la migration hautement qualifies en Algérie ,série CARIM AS ,N24,2010.

-Kaufmann V., La mobilité au quotidien : nécessité, proposition et test d'une nouvelle approche, Les territoires de la mobilité: l'aire du temps, Presses polytechniques et universitaires romandes, Lausanne, 2004.

-King R., Raghuram P, International Student Migration: Mapping the Field and New Research Agendas , Population Space Place, n° 19,2013 .

-Kritz M.M., International Student Mobility and Tertiary Education Capacity in Africa , International Migration, n° 53,2015.

- Martins D , L'isolement pédagogique et social des étudiants étrangers et leur échec scolaire ,Revue Française de Pédagogie, N° 26, 1974.

-Mazzarol T., Soutar G.N., 'Push-pull' factors influencing international student destination choice , International Journal of Educational Management, Vol. 16,n° 2,2002.

-NEITO , YEPEZ : Le rôle des chaines et des réseaux transnationaux dans les migrations internationales , université de Louvain2000.

-Nicol C., The State of Research in Australia: Brain Drain, University Research Funding and the Microelectronics Industry, Lucent Technologies, Bell Labs Innovations.2000

-Paivandi S , L'enquête sur les conditions de vie des étudiants à Paris 8 . OVE de Paris 8, 1998.

- Raunet M , De l'exode à la mobilisation des compétences dans le cadre d'un véritable Co-développement, CNES France)Ed(Journal officiel 2001.

-Terrier E, Mobilités et expériences territoriales des étudiants internationaux en Bretagne : interroger le rapport mobilités spatiales - inégalités sociales à partir des migrations étudiantes, Géographie, Université Rennes 2, Université Européenne de Bretagne,2009 .

-Waters J.L., Geographies of cultural capital : education, international migration and family strategies between Hong Kong and Canada , Transactions of the Institut of British Geographers, n° 31,2006.

- William D.CARTER, les études à l'étranger et le développement de l'enseignement supérieur , I.I.P.E, UNESCO, paris 1974.

-THESES ET MEMOIRES :

- Ali.M , Réussite universitaire et relation aux organisations étudiantes, les Irakiens

en France ,Thèse de doctorat, Université de Strasbourg, 1982.
- Diallo. M , Religiosité africaine en milieu étudiant : le cas du Calvados .
Thèse de doctorat, Université de Caen, 1990.
-Jomaa H , Étudiants libanais à Bordeaux, en France en 1978-79 : problèmes et orientation .Thèse de doctorat, Université de Bordeaux II, 1981.
-Latreche A , La migration internationale des étudiants : le cas des étudiants maghrébins en France . Thèse de 3° cycle, Université Paris 1, 1999.
-Murphy-Lejeune E , L'étudiant européen voyageur, un nouvel "étranger». Aspects de l'adaptation interculturelle des étudiants européens . Thèse de doctorat, Université Nancy2, 1998.
-Paivandi.S, Les étudiants iraniens en France. Le cas de l'Université Paris VIII . Thèse de Doctorat, Université Paris 8, 1991.

ANNUAIRE :

- Agence nationale pour la promotion de l'enseignement supérieure français à l'étranger, CAMPUS France, Les étudiants internationaux ; chiffres clés.
- Cadre d'Intervention Transversale, Migrations internes et internationales 2010-2013, Agence française de développement, 2013.
-Dumont (Gérando-François) les nouvelles logiques migratoires au xxi siècle
-European commission report, han eanentzinger and renske biezeveld, « benchmarking in immigration integration August 2003 » Rotterdam.
-Guillaume Vuilletet ,comparaison internationale des politiques d'accueil des étudiants étrangers: quelles finalités? Quels moyens? Avis et rapports du conseil économique et social, France, 2005 .
-J. Fontanel , « géo-économie de la globalisation »OPU 2005.
-M. Raunet, « De l'EXODE à La Mobilisation des Compétences dans le cadre d'un Co-Développement », CNES France 2001 .
-OCDE, Regards sur l'éducation 2015 : Les indicateurs de l'OCDE, Éditions OCDE.

- **LES SITES INTERNET OFFICIELLE :**

-Panorama des statistiques de l'OCDE 2010, Regards sur l'éducation 2009 : Les

indicateurs de l'OCDE, http://www.oecd.org/fr/edu/rse2012.htm

.www.books.openedition.org

www.cairn.org.

.www.campusfrance.org

maghreb.com.www.irmc

.www.remi.revues.org

الملاحق

جامعة الجزائر 02" أبو القاسم سعد الله"

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا

الإدماج والاندماج المهني للطلبة الجزائريين المهاجرين بفرنسا

دراسة ميدانية للطلبة الجزائريين المهاجرين بفرنسا

أطروحة للحصول على درجة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع

من إعداد الطالب:

طيب أحمد صالح

تحت إشراف الدكتور:

عبد اللاوي حسين

ملاحظة : بيانات هذه الاستمارة سرية و لا تستعمل إلا لأغراض علمية ولخدمة البحث العلمي وشكرا لتفهمكم.

الاستبيان

تحديد هوية الطالب:

1x.السن:.....

2x.الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐

3X.الحالة العائلية : أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐ أرمل ☐

A-المحيط العائلي و المسار الدراسي للطالب في البلد الأصلي :

*****المستوى التعليمي للوالدين *****

1A.الأب: أمي ☐ابتدائي ☐متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

2A.الأم: أمي ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

3A.مهنة الأب : .....

4A. مهنة الأم :.....

5A.الوضع المادي للعائلة: عائلة متواضعة ☐عائلة متوسطة ☐عائلة غنية ☐

B.المسار الدراسي في البلد الأصلي :

1B.الشهادة العلمية المتحصل عليها في البلد الأصلي : باكالوريا☐ ليسانس☐ مهندس☐ ماجستير،ماستر ☐ دكتوراه ☐

2B.التخصص : .....

3B.تاريخ و مكان الحصول على الشهادة :.....

4B.هل والديك يتدخلان في شؤون دراستك ؟ نعم ☐لا ☐

5B.إذا كان نعم بأي طريقة: مساعدة ☐تشجيع ☐إقصاء ☐مكافأة ☐

C.بناء مشروع الدراسة :

1C.في أي وقت بدأت التفكير في الذهاب للخارج؟ - قبل التخرج ☐

-عند التخرج مباشرة ☐
- بعد التخرج بفترة زمنية ☐

2C.دوافع الدراسة بالخارج(اشطب العبارات المناسبة)

1.ضعف نوعية التعليم في البلد الأصلي	
2.صعوبة الوصول إلى الدراسات العليا (ماستر ،دكتوراه)	
3.البحث عن شهادة علمية ذات قيمة دولية	
4.إمكانية تحقيق المشاريع المستقبلية في البلد المضيف	
5.الحصول على منصب هام بعد العودة للوطن بشهادة أجنبية	
6.المغادرة لبلد أخر بعد الحصول على شهادة علمية	
7.تحقيق خيار عائلي بالدراسة و الاستقرار بالخارج	
8.البحث عن حياة اجتماعية أفضل	

3C.الدراسة بالخارج كانت عن طريق ؟ - خيار شخصي ☐

- خيار عائلي ☐
- خيار الوالدين ☐

4C.ما هي أسباب اختيارك لفرنسا لمواصلة الدراسة ؟

- حصولك على منحة دراسية ☐
- وجود العائلة أو الأصدقاء ☐
- السمعة الجيد للجامعة ☐
- نصائح من الزملاء و الأساتذة☐
- أخرى، حدد: .....

5C.هل ساعدك احد في اختياراتك؟ نعم ☐لا ☐

6C.أذا كان نعم ،من ؟ - أساتذة ☐-أولياء ☐-أصدقاء ☐

-معارف في فرنسا ☐ -أخرى،حدد:.....

7C.الوضعية المادية الشخصية عند الذهاب كانت: جيدة ☐متوسطة ☐متواضعة ☐

8C.كيف تم تمويل مشروع الدراسة ؟

- حصولك على منحة دراسية ☐
- تمويل من العائلة ☐
- تمويل شخصي ☐
- أخرى ، حدد :.....

9C.كيف جرت التحضيرات للذهاب ؟ صعوبات و عراقيل في :

اختيار الجامعة و التخصص : ☐
الحصول على تأشيرة : ☐
التسجيلات الجامعية : ☐
أخرى، حدد: .....

D.الوصول إلى فرنسا و الاستقرار

1D.سنة وصولك إلى فرنسا:.....

2D.هل ساعدك احد عند الوصول؟نعم ☐لا ☐

3D.إذا كان نعم ،من؟ - أصدقاء ☐

- أفراد العائلة ☐

- أخرى،حدد:.....

4D.في أي نوع من المسكن تقيم؟

غرفة جامعية ☐مسكن عائلي☐ غرفة فردية ☐ مسكن فردي ☐
أخرى،حدد:.....

5D.هل كان لديك صعوبات لإيجاد مسكن؟ نعم☐لا ☐

6D.هل أنت راض عن ظروف المسكن الذي تستغله؟نعم ☐لا ☐

7D.مع من تقيم؟ مع أفراد العائلة ☐ مع أصدقاء و زملاء ☐

مع أفراد أجانب ☐ لوحدك ☐

8D.هل تلقيت صعوبات للحصول على رخصة الإقامة ؟نعم ☐ لا ☐

9D.إذا كان نعم،مانوعها ؟ - تماطل الإدارة ☐

- صعوبة الحصول أو توفير بعض الوثائق ☐

- أخرى، حدد:.....

*****الحياة الاجتماعية للطالب*** :**

E.* الاندماج الدراسي :

1E.تاريخ أول تسجيل بالجامعة:.....

2E. الشعبة أو التخصص المختار:.....

3E.هل لديك مشاكل و صعوبات في متابعة الدراسة ؟نعم ☐ لا ☐

4E.إذا كان نعم ،هل هذا راجع : - مشكل اللغة ☐ - كثافة البرنامج ☐ - نوعية الأساتذة ☐

- ضيق الوقت بسبب العمل ☐ -أخرى،حدد:..... -

5E. كيف هي علاقتك بإدارة الجامعة؟ جيدة ☐ عادية ☐ سيئة ☐

6E.كيف هي علاقتك بالأساتذة؟ جيدة ☐ عادية ☐ سيئة ☐

7E.كيف هي علاقتك بالطلبة؟ جيدة ☐ عادية ☐ سيئة ☐

8E.كيف هي علاقتك بإدارة الخدمات الجامعة؟ جيدة ☐ عادية ☐ سيئة ☐

9E.هل أنت عضو أو تشارك في النشاطات الجامعية أو الجمعوية؟

-جمعيات طلابية ☐ -جمعيات رياضية ☐ -جمعيات ثقافية ☐ -العمل النقابي ☐

F.*الاندماج الاجتماعي

1F. التسهيلات المتاحة للطلبة ببلد الدراسة : هل تلقيت صعوبات وعراقيل في ؟

- الضمان الاجتماعي ☐

- مساعدة اجتماعية(إيواء-نقل-إطعام): ☐
- الحصول على غرفة جامعية : ☐
- إمكانية الحصول على عمل: ☐
- اخرى، اذكرها: .....

2F. كيف هي علاقتك بمؤسسات وإدارات البلد المضيف(فرنسا)؟جيدة☐عادية ☐ سيئة ☐

3F.كيف هي علاقتك بإدارات المحلية(بلدية، دائرة، مقاطعة)؟ جيدة☐ عادية ☐ سيئة ☐

4F. ماهي الصعوبات التي واجهتك في بلد الدراسة (فرنسا)؟

-الحصول على مسكن ☐ -صعوبات في الاندماج و مشاكل علائقية ☐

-تمييز و عنصرية ☐ -الحصول على إعانات اجتماعية ☐

-الحصول على عمل مؤقت ☐ -أخرى،حدد:.....

5F.عندك أصدقاء ببلد الدراسة ؟ نعم ☐ لا ☐

6F.إذا كان نعم ،هم :-طلبة جزائريين☐ -طلبة فرنسيين ☐ -طلبة أجانب ☐

- ليسوا بطلبة ☐ - أخرى ،حدد:.....

7F.كيف هي علاقتك بالمجتمع الفرنسي؟جيدة ☐عادية☐سيئة ☐

8F.هل تؤدي شعائرك الدينية (صلاة،صوم،فرائض وعبادات...)بشكل عادي؟نعم ☐لا ☐

9F.هل لديك نشاطات أو هوايات تمارسها؟نعم☐لا ☐

10F.إذا كان نعم،اذكرها:.....

11F.كيف هي اتصالاتك بالعائلة في البلد الأصلي (هاتف،مراسلة،اتصال بالإنترنيت...)؟

-باستمرار ☐ -أحيانا ☐ -نادرة ☐ -لاتوجد ☐

12F. كيف هي زيارتك للبلد الأصلي ؟

- باستمرار ☐ -أحيانا ☐ -نادرة ☐ -لاتوجد ☐

G.مشروع الاندماج المهني

1G.هل تحصلت على شهادة جامعية ببلد الدراسة؟ نعم ☐لا ☐

2G.هل تمارس نشاط مهني: نعم ☐لا ☐

3G.اذا كان نعم ،ماهو نوع النشاط المهني الذي تمارسه؟.....

4G.هل نوع العمل يتناسب و الشهادة العلمية المحصل عليها؟ نعم ☐لا ☐

5G. هل تم قبولك لهذا العمل ل:

-كسب خبرة إضافية في هذا المجال الممارس☐ -الحاجة للمال ☐

-الحصول على عقد عمل لتمديد الإقامة ☐-أخرى ،حدد:.....

6G.هل الراتب يتماشى أو يتناسب و طبيعة العمل الممارس؟ نعم☐ لا☐

7G.هل قمت بتغيير وضعيتك من حالة طالب إلى حالة مهني؟ نعم ☐ لا ☐

8G.إذا كانت الإجابة نعم ،هل تم التغيير من اجل :

- الحصول على وظيفة ☐ -تحقيق مشروع مهني ☐

-تمديد مدة الإقامة ☐ -أخرى، حدد:.....

9G.كيف تم اختيارك لتغيير الوضعية؟

-أجير (موظف) ☐ - تاجر☐ -حرفي☐ -عائلي ☐

10G. كيف قضيت إيداع و انتظار قبول الملف لتغيير الوضعية؟

-مارست عمل مؤقت ☐ -بدون عمل ☐ -تكوين في مجال مهني أخر ☐

11G. ماهي الصعوبات التي واجهتك أثناء البحث عن العمل؟

-تمييز وعنصرية ☐ -عدم الحصول عل رخصة السماح بالعمل ☐

-بيروقراطية ☐ - أخرى،حدد:.....

12G.هل ترى أن رخصة السماح بالعمل (الخاصة بالطلبة الجزائريين فقط)،هي وسيلة تعرقل الإدماج المهني للكفاءات الجزائرية بفرنسا ؟ نعم ☐لا ☐

13G.كيف ترى سياسة الإدماج المهني للكفاءات الجزائرية في سوق العمل بفرنسا؟.....
.....

H.مشروع العودة(المشاريع و الطموحات المستقبلية)

1H.اليوم ماهو مشرعك المستقبلي ؟

-مشروع الدراسة ☐ -مشروع مهني ☐ -آخر،حدد:.....

2H.هل ترى أن دراستك في البلد المضيف ،تسمح لك ب :

-الحصول على عمل في البلد لأصلي ☐ -الحصول على عمل في البلد المضيف ☐
-الحصول على عمل في بلد أخر ☐ -لا اعلم ☐

3H.أين تفكر في تحقيق مشروعك المستقبلي ؟

-في البلد الأصلي ☐ -في البلد المضيف ☐ -في بلد آخر ☐

4H. ماهي الأسباب التي جعلتك تختار مكان تحقيق مشروعك المستقبلي ؟

-البحث عن عمل ☐ -الحصول على منصب عمل☐ -أسباب عائلية ☐

-وجود فرص أكثر لتحقيق المشروع المستقبلي ☐ -أخرى،حدد:.....

5H. هل تفكر في مغادرة بلد الدراسة ؟ نعم ☐ لا ☐

6H.إذا كانت الإجابة نعم،هل ل:

- صعوبة الاندماج ☐ -غياب فرص عمل ☐ -نهاية الدراسة ☐

- البحث عن فرص عمل في بلد أخر ☐ -أسباب عائلية ☐

7H.هل تفكر في العودة للوطن ؟نعم ☐لا ☐

8H.إذا كانت الإجابة لا ،هل ل :

-صعوبة تحقيق مشروعك المستقبلي في الوطن☐

- حصلت على منصب عمل ☐
- غياب فرص عمل في البلد الأصلي ☐
- البحث عن فرص عمل في بلد آخر ☐
- أسباب عائلية ☐